الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دروس في مادة تاريخ الجزائر المعاصر2

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إنسانية (ل.م.د)

(السداسي الثاني)

إعداد:

الدكتور: رفيق تلي

أستاذ محاضر –أ–

السنة الجامعية: 2022– 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلس العلمي للكلية

مستخرج اجتماع المجلس العلمي للكلية

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي رقم **10** المنعقد بتاريخ االعاشر من شهر جويلية سنة ألفين وثلاثة وعشرين بمقر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و المتعلق بالسندات البيداغوجية,فقد قدم(ة) الأستاذ(ة) "**تلي رفيق**" سندا بيداغوجيا بعنوان " **دروس في مادة تاريخ الجزائر المعاصر 2**" موجه لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية (ل.م.د) السداسي الثاني.

فقد حدد المجلس العلمي الخبراء الآتية أسماؤهم:

ا.د- داعي محمد	جامعة سعيدة
ا.د- بوحسون عبد القادر	جامعة سعيدة
ا.د- كركب عبد الحق	جامعة تيارت

و بناء على التقارير الايجابية التي تضمنتها الخبرة فان المجلس العلمي يعتمد السند المذكور أعلاه و يصادق عليه.

رئيس المجلس العلمي للكلية

رئيس المجلس العلمي للكلية
ا.د. لكحل مصطفى

السداسي: الثاني

عنوان الوحدة: التعليم الأساسية 2

المادة: تاريخ الجزائر المعاصر2

أهداف التعليم:

(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر)

الإلمام بالإطار العام لتاريخ الجزائر منذ دخول الاحتلال الفرنسي إلى 1962.

المعارف المسبقة المطلوبة:

(وصف تفصيلي للمعرفة المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر)

الوعي بالأحداث التاريخية التي عقبت الحرب العالمية الثانية من خلال الإفرازات التاريخية التي تناولها السداسي الأول.

محتوى المادة:

1-أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية.

2-أحداث 8 ماي 1945.

3-إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945- 1954).

4-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

5-حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

6-بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة.

7-ثورة التحرير 1954 – 1962.

8-بناء الدولة الجزائرية المعاصرة.

طريقة التقييم:

علامة الأعمال الموجهة50% + الامتحان50%.

المراجع: (كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ)

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
ج	الجزء
(د.ت)	دون تاريخ
(د.م)	دون مكان
ص	الصفحة
ط	الطبعة

LISTE DES ABREVIATIONS

ED	*Editions*
P	*page*
S D	*Sans date*

المقدمة

مقدمة:.....

تعتبر مادة تاريخ الجزائر المعاصر-02- من المواد الأساسية، المقرّرة ضمن وحدات التعليم التي يدرسها طلبة السداسي الثاني السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية، حيث تمكنهم من اكتساب المعارف والحقائق الخاصة بتاريخ الجزائر المعاصر، وتتناول هذه المادة التاريخ الجزائري من اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى حصول الجزائر على استقلالها في 05 جويلية 1962، وبناء الدولة الجزائرية المعاصرة.

تحتل مسألة دراسة التاريخ الوطني مكانة هامة لأي دولة لها ماضي حافل بالتضحيات والبطولات في سبيل الوطن، وذلك لارتباطها بإحدى الأعمدة الأساسية المتعلقة بالهوية والمقومات الوطنية في ظل مستعمر غاشم ألا وهو الاستعمار الفرنسي الذي حاول طمس الهوية الوطنية وكل ما هو جزائري، ومن هذا المنطلق كان اختيارنا لتدريس مادة: تاريخ الجزائر المعاصر2.

إنّ البحث في هاته المادة كان انطلاقا من رغبتي الملحة في تقديم مادة علمية مفيدة ومتنوعة ومنتقاة للطلاب وفق المقرر الوزاري وإعدادها على شكل مطبوع وفق المنهجية الأكاديمية ليستفيد منها الطلبة من ناحية الشكل والمضمون، فهناك أسباب عدّة دفعتنا للبحث في هذه المادة، منها ما هو ذاتي ويتمثل خاصة في رغبتنا في تناول مثل هذا النوع من مواد التدريس، كما أنّ هناك أسباب موضوعية أخرى كانت على قدر كبير من الأهمية في توجيهنا إلى البحث في هاته المادة أذكر منها: التعرف على مختلف جوانب تاريخ الجزائر المعاصر في ظل وجود الاستعمار الفرنسي.

وتتوقف الإشكالية على جملة من التساؤلات المرتبطة بتاريخ الجزائر المعاصر، ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف كانت أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية؟.
- ما هي أحداث 8 ماي 1945؟، ما هي ظروفها وأسبابها؟، ما هي انعكاساتها ونتائجها؟.
- كيف كان إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1954)؟.
- ما هي بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة؟.
- ما هي التحضيرات واللمسات الأخيرة لتفجير ثورة التحرير 1954؟.
- كيف كان اندلاع الثورة وما هي مواقف وردود الفعل المختلفة؟

- ما هي أهم الأحداث التي ميّزت الثورة من 1954-1962؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمست المادة المدرسة المعنونة بتاريخ الجزائر المعاصر والذي يغطي فترة طويلة من تاريخ الجزائر، حيث تمتد إلى أكثر من عشرين سنة وهذه الفترة مليئة بالأحداث والوقائع التاريخية لا سيما فترة الثورة التحريرية 1954-1962 ودراسته من كل جوانبه المختلفة في سداسي واحد فيه صعوبة كبيرة، لذلك قمنا بدراسة أهم المواضيع في المحاضرة ومواضيع أخرى لا تقل أهمية قمنا بدراستها في حصة التطبيق. وجاءت مادة التدريس في أربع عشرة درسًا تغطي محاور المادة سعينا من خلالها تحقيق الأهداف المرتبطة بالمادة، وأنهيت هذه المطبوعة بخاتمة استنتاجية ومجموعة من الملاحق وقائمة من المصادر والمراجع المتعلقة بالمادة ليعود إليها الطلبة عند إعداد بحوثهم وتنمية معارفهم.

فبعد المقدمة التي تطرّقنا فيها إلى التعريف بمادّة "تاريخ الجزائر المعاصر2"، ومحتواها العام، انتقلنا إلى الحديث في الدرس الأول عن "واقع النضال السياسي العام في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945"؛ من خلال التطرق إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية وأوضاع الجزائر خلال الحرب، مع التطرق إلى ردود الفعل الجزائرية من الحرب وفي آخر هذا الدرس تحدثنا عن نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية الجزائرية. وفي الدرس الثاني من هذه المطبوعة، الموسوم بـ" نشاط الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية"، حيث تكلمنا فيها عن بيان الشعب الجزائري، ثم الإصلاحات السياسية للجنرال ديغول أمرية 07 مارس 1944 وأنهينا الدرس بحديثنا عن حركة أحباب البيان والحرية محاولة للوحدة الوطنية. كما تطرقنا في الدرس الثالث المعنون بـ :" حوادث 08 ماي 1945" إلى بداية الحوادث ثم تحدثنا عن سير الحوادث ثم عن أهداف وأسباب الحوادث، كما تحدثنا في آخر الدرس عن نتائج وانعكاسات هذه المجازر.

أمّا الدرس الرابع الذي جاء تحت عنوان:" إعادة بناء الحركة الوطنية -الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وفيه تحدّثنا عن قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي، ومن تم تحدثنا عن تأسيس فرحات عباس لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر مع التطرق إلى برنامج الحزب والنشاط السياسي للحزب، وفي آخر الدرس تكلمنا عن اقتراح فرحات عباس لمشروع دستور الجمهورية.

وفيما يخص الدرس الخامس الموسوم بـ" إعادة بناء الحركة الوطنية –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " وذلك من خلال الحديث عن تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كما تحدثنا عن أهداف الحركة، وفي آخر الدرس تكلمنا عن العمل السياسي للحركة.

كما تطرقنا في الدرس السادس الذي يحمل عنوان:" المنظمة الخاصة والعمل الثوري" من خلال الحديث عن تأسيس المنظمة الخاصة، مع التطرق إلى نظامها الداخلي، كما تحدثنا عن نشاطاتها وإنجازاتها، وفي آخر الدرس تطرقنا إلى اكتشافها.

أما فيما يخص الدرس السابع والمعنون بـ" دستور 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة" تحدثنا فيه عن محتوى الدستور والمواقف المختلفة.

وفي الدرس الثامن الموسوم بـ:" بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " حيث تكلمنا عن جذور الأزمة ثم عن الأزمات الداخلية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية– ثم في آخر الدرس عرجنا في حديثنا على المؤتمر الثاني وانقسام الحركة.

وفيما يخص الدرس التاسع والموسوم بـ "اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية " فقد تطرقنا إلى تأسيس اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل: (C.R.U.A)، كما تحدثنا عن أهداف الحركة وفي آخر الدرس تطرقنا إلى الاستعداد وتفجير الثورة التحريرية.

وفي الدرس العاشر والموسوم بـ "اندلاع الثورة وردود الفعل" وتكلمنا فيها عن اندلاع الثورة وتطوراتها السياسية والعسكرية، مع التطرق إلى التوجه السياسي للثورة وفي آخر الدرس تحدثنا عن ردود الفعل المختلفة من اندلاع الثورة التحريرية.

وفيما يخص الدرس الحادي عشر والمعنون بـ: " الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954–1956" حيث تكلمنا فيه عن توسع نشاط الثورة في الداخل ثم عن مخططات السلطات الفرنسية الاستعمارية لإجهاض الثورة في بدايتها ثم عن هجومات 20 أوت 1955 وفي آخر الدرس تكلمنا باختصار عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

أما الدرس الثاني عشرة والمعنون بـ " الثورة التحريرية في مرحلتها الثانية 1956–1958" فقد تحدثنا عن اختطاف الطائرة لزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956، كما تطرقنا إلى إضراب الثمانية أيام28 جانفي–04 فيفري 1957، وفي آخر الدرس تحدثنا عن دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الثانية بالقاهرة في أوت 1957.

وفي الدرس الثالث عشر والمعنون بـ " الثورة التحريرية في مرحلتها الثالثة 1958-1960" فقد تعرضنا إلى ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ثم إلى ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة ثم إلى أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، كما تكلمنا عن السياسة الفرنسية الديغولية في الجزائر وفي آخر الدرس تطرقنا إلى استراتيجية الثورة التحريرية في مجابهة السياسة الديغولية.

وفي الدرس الرابع عشر والأخير والمعنون بـ " الثورة التحريرية في مرحلتها الرابعة 1960-1962" فقد تحدثنا عن التطور السياسي والعسكري للثورة التحريرية 1960-1962، كما تطرقنا في آخر الدرس إلى المفاوضات الجزائرية الفرنسية وإعلان الاستقلال من خلال التطرق إلى مرحلة الاتصالات السرية ثم إلى مرحلة المفاوضات الرسمية ومن تم الإعلان عن الاستقلال في 05 جويلية 1962.

وأنهينا السند بخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بتاريخ الجزائر المعاصر في الفترة الممتدة من 1939-1962.

وتدعيما لما ورد في هذه الدروس من معلومات، فإننا حرصنا على توثيقها بمجموعة من الملاحق ذات الاتصال الوثيق بمحتواها العام؛ وهي في مجملها عبارة عن خرائط وجداول وصور ذات دلالة تاريخية توضيحية. هذا بالإضافة إلى تكليف الطلبة بإنجاز مجموعة من الأعمال البحثية، وتحليل النصوص التاريخية ذات الصلة بمادة تاريخ الجزائر المعاصر، وغيرها من الأعمال الأخرى المنجزة في الحصة التطبيقية.

وبالنسبة للمصادر والمراجع المعتمدة في إعداد هذه المطبوعة، فهي كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وإذا كان المجال لا يسعنا لإحصائها في المقدمة، فإننا سنركز على ذكر الأهم منها. ففيما يخص الكتابات التاريخية، فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية في إعداد هذه المطبوعة، حيث أفادتنا كتب في تحضير المادة ومنها:

- المذكرات الشخصية، مثل مذكرات أحمد بن بلّة، حسين آيت أحمد.

- بعض الكتب المهمّة لأشخاص كان لهم دور كبير في صناعة الأحداث خلال هذه الفترة مثل: "كتاب شهادات ومواقف" لبن يوسف بن خدّة، وكتاب "الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة" لصاحبه أحمد محساس، كتاب "الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصّة" لمحمد يوسفي، كتاب "مصالي الحاج (1898-1947) رائد

الوطنية الجزائرية" لصاحبه بن يامين سطورا، هذه الكتابات بطبيعة الحال لم تخلوا من الانحياز لطرف دون الآخر، أما كتاب عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون "الكفاح القومي و السياسي ج3" فكان على جانب كبير من الحياد.

-الكتب العامة والتي كانت على قدر كبير من الأهمية والجدّية في المطبوعة، وعلى رأسها "الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني" للعمري مومن، ثم تأتي بعدها كتابات محمد عباس "فرسان الحرّية"، "رواد الوطنية"، "ثوار عظماء"، "اغتيال حلم أحاديث"، وكتابات يحي بوعزيز "السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حرب الشعب الجزائري"، "الاتهامات المتبادلة بين ميصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني"، "سياسة التسلط الاستعماري" و"الحركة الوطنية الجزائرية".

-المقالات والتراجم المنشورة في المجلات والتي أفادتنا كثيرا في إنجاز هذه المطبوعة، ومن بين أهم هذه المجلات "مجلة الذاكرة"، "الباحث"، "المصادر"، "أول نوفمبر"، "رسالة الأطلس"، "الخبر الأسبوعي".

-الأطروحات الجامعية مثل: مذكرة ماجستير لمومن العمري "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، نشأتها وتطوّرها (1946-1954)"، مذكرة ماجستير لجيلالي بلوفة عبد القادر "حزب الشعب الجزائري" حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951)، مذكرة دكتوراه بعنوان "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران "، الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائري (1950-1954).

-الكتب باللغة الأجنبية فقد اعتمدنا على:

- Claude collot, "parti du peuple Algérien (mars 1937, fevrier1947)"

- Rober Ageron, "histoire de l'Algérie comptemporaire "

- Harbi Mohamed, "le F.L.N mirage et réalité, les origines prise de pouvoir".

- Kinane abderahmane, "aux sources immédiates de 1er Novembre 1954".

- Yousfi Mohamed, "l'Algérie en marche".

وفي الختام، لا يزعم الأستاذ المكلف بتدريس هذه المادة، أنّه غطّى كل الجوانب التي تخص محاورها دُون نقصٍ يُذكر، فمن طبيعة البحث أن يبقى دون الكمال، وتلك حكمة الله تعالى، الذي ندعوه أن يجعلنا ممّن أصاب الحقيقة في تغطية جوانب مهمة من مادة تاريخ الجزائر المعاصر، آملين أن يستفيد طلبتنا ممّا قدمناه لهم. مع تمنياتنا الخالصة لهم بالتوفيق والنجاح إن شاء الله تعالى.

د/ رفيق تلي

سعيدة، بتاريخ 01 ماي 2023

الدرس الأول:

واقع النضال السياسي العام في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

1-اندلاع الحرب العالمية الثانية:

2- أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية:

3-ردود الفعل الجزائرية من الحرب العالمية الثانية:

4-نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية الجزائرية:

استقبلت الجزائر الحرب العالمية الثانية مفعمة بالإحباط جراء خيبة الآمال في الإصلاح، واعتقال العلماء والزعماء، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ممثلا باستحكام الجوع والأمراض والأوبئة والأمية والبطالة...

1-اندلاع الحرب العالمية الثانية:

تسارعت أحداث الحرب العالمية الثانية بعدما دقت ألمانيا طبول الحرب في الفاتح من شهر سبتمبر 1939[1]، لتجد فرنسا الاستعمارية نفسها أمام خطر الاحتلال الالماني، الذي تحقق فعلا بسقوط العاصمة باريس في 14 جوان 1940، فكانت ضربة موجعة للقوات الفرنسية التي أصبحت أغلب أراضيها خاضعة للاحتلال الألماني المباشر في الشمال، وتحت قيادة حكومة موالية في الجنوب بقيادة المارشال "بيتان[2]" تعرف بحكومة فيشي[3].

---

[1] – عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البورجوازية إلى الحرب الباردة، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص ص109-114.

[2] – المارشال بيتان: عسكري وسياسي فرنسي، عاش ما بين 1856-1951م، يعد من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن 20م، تقلد عدة مهام سياسية وعسكرية، شغل كأستاذ في المدرسة الحربية ما بين 1901-1910م، تولى قيادة القوات الفرنسية في الحرب العالمية الأولى كلف بمهمة القضاء على ثورة الريف المغربية، تولى وزارة الحربية سنة 1943، ثم سفيرا في اسبانيا سنة 1939، وقع على وثيقة استسلام بلاده في جوان 1940، غادر مع الألمان ثم عاد إلى فرنسا أين حكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد، ينظر:

Le petit Larousse, grand format, ed. larceusse, Belgique, 1944, p.1589.

[3] – نسبة الى مقرها الواقع بمدينة فيشي جنوب شرق فرنسا، فقد قسمت اتفاقية الهدنة الفرنسية الألمانية فرنسا إلى منطقتين أولى خاضعة للسلطة العسكرية الألمانية المباشرة، وثانية للحكم العسكري الفرنسي والتي تعرف بحكومة فيشي الموالية، والتي تم انتخابها من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10 جويلية 1940، ومنحت صلاحيات واسعة للماريشال بيتان. ينظر: الموقع الإلكتروني التالي: www/.maarefa.org

لقد فاجأت هذه الهزيمة التاريخية المدوية الفرنسيين، وكانت بمثابة الكارثة التي أحدثت شرخا كبيرا في فرنسا ذاتها، ولدى الشعوب الخاضعة لسيطرتها وفي مقدمتها أهم مستعمراتها في الشمال الإفريقي –الجزائر.

2- أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية:

لقد كانت حالة الجزائر عند اندلاع الحرب العالمية الثانية مفعمة بالإحباط جرَّاء خيبة الآمال في الإصلاح واعتقال العلماء والزُّعماء[1]، وتردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ممثلا باستحكام الجوع والأمراض، والأوبئة والأمِّية والبطالة.

أمَّا تأثيرها على الحركة الوطنية فلم يكن لها تأثيرا مباشرًا، حيت كانت قد انقسَمت وأُحبِطت معنوياتها جرَّاء فشل مشروع بلوم فيوليت[2]، وكان حزب الشعب الجزائري يتطور

---

[1] – من بين العلماء والزعماء الدين تم اعتقالهم:

– إطارات (ح، ش، ج): مصالي الحاج، مفدي زكرياء، الشادلي المكي، محمد خيضر في أكتوبر بتهمة تحريض المجندين الجزائريين على العصيان، تم أتبعتهم بـ:30 مناضلاً في يناير 1940.

– أما جمعية العلماء المسلمين: فقد وضعت رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس رهن الإقامة الجبرية في قسنطينة إلى أن توفي يوم 16افريل1940، ونفي نائب رئيس الجمعية: الشيخ البشير الإبراهيمي في أفريل 1940 إلى أفلو حتى 28ديسمبر1942، واعتقال الشيخ العربي التبسي بتهمة التجسس لصالح الألمان في مارس1943.

– وتم اضطهاد الشيوعيين كذلك ينظر: بشير بلاَّح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص ص447-448.

[2] – مشروع بلوم فيوليت نسبة إلى اليهودي ليون بلوم وموريس فيوليت، هذا المشروع الذي عرضه وزير الدولة فيوليت على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936، وظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية في 30 ديسمبر 1936، مشتملا على ثمانية فصول وخمسين مادة من بينها: إدماج الجزائر في فرنسا، تمكين ما يقرب 25 ألف جزائري من حملة الشهادات من اكتساب الجنسية الفرنسية. أنظر بشير بلاح، المرجع السابق، ص380.

بسرعة غير أن حلَّه في 19 سبتمبر وقمع مناضِليه أوقف هذا التطُّور في شكله القانوني على الأقل، لينتقل إلى العمل السرّي[1].

أما جمعية العلماء المسلمين فدخلت في سبات، وحرَّر أحد أعضائها الأكثر نفوذا ألا وهو الشيخ الطيب العقبى، الذي عقد ولاء للحكومة الفرنسية، الأمر نفسه حدث مع فيدرالية المنتخبين، التي ستنقسم فيما بعد إلى فرعين[2]، كما هو الحال أيضا بالنِّسبة للحزب الشيوعي الذي حُلَّ بسبب تأييده لسياسة الجبهة الشَّعبية.

ويبدو من خلال استهداف الحركة الوطنية أنَّ فرنسا تحاول توحيد طاقتها تجاه الحرب العالمية الثانية ومنع أيِّ صراع داخلي، ولتحقيق ذلك، قامت بفرض التَّجنيد الإجباري على عشرات الألوف من الشَّباب، ودفعت بهم إلى ساحة القتال في شمال فرنسا، فقُتِل منهم الكثير وإلى جانب ذلك، شرعت في نهب الثَّروات الطبيعية وأقوات المواطنين وتسخير الموارد البشرية لخدمة مجهودها الحربي[3].

فضاعفت من وطأة الجفاف، وقِلَّة المحاصيل، ما زاد في إفقار الشعب وتدمير طاقاته المادِّية، فافْتُقِدت المواد الغذائية، وانتشرت المجاعة، فشُوهد أطفال يأكلون التُّراب ، واقتاتت جماهير من أعشاب الأرض وجذور النَّباتات، وشُرِبت مياه آبار عفنة، كما انتشرت الأوبئة: كالتيفوس الذي قتل نحو 233380 نسمة عام 1942 على سبيل المثال، والبطالة والتسوُّل فعم الشقاء واستمر ذلك الوضع في عهد حكومة فيشي، التي تمادت في نهب موارد الجزائريين وقمع الشَّعب والحركة الوطنية [4].

---

[3]- أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص173.

[2] - أحدهما فرع بن جلول: الإتحاد الفرنسي الإسلامي، وفرحات عباس: الاتحاد الشعبي الجزائري.

[3] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص448-449.

[4]-Robert Charle, Agéron, Histoire de l'algérie contemporaine,ED,P.U.F ,Paris,1970,p553.

3-ردود الفعل الجزائرية من الحرب العالمية الثانية:

أما رد الجزائريين على الاحتلال الفرنسي في هذه الفترة فهو منقسم إلى صنفين:

الصنف الأول: ومثَّله جماعة النخبة والنواب والقياد والأئمة الرَّسميين والمفتيين والأعيان ورجال الطرق والزوايا، وغيرهم من التائهين إلى تأييد فرنسا ضد ألمانيا. وذهبت النُّخبة وعلى رأسها بن جلول وفرحات عباس إلى حد التطوُّع في صفوف القوات الفرنسية لخدمة علَمِها.

الصنف الثاني: الذي ضمَّ أحرار الجزائر، وعلى رأسهم أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري، الذي عمل على مهاجمة الاستعمار والمطالبة بالإصلاح والاستقلال، وحينما سقطت فرنسا في يوليو 1940، لم يكتم الشّعب الجزائري غِبْطته بالحدث وتعاطفه مع ألمانيا، حتى أن السُّكان فيما بعد كانوا يتستَّرون على الجنود الألمان، ويَخْفُونهم عن السلطات الاستعمارية أشهرًا كما حدث في منطقة عنابة على سبيل المثال[1].

ورغم انهيار سمعة فرنسا ومكانتها في نظر الجزائريين، إلا أنَّه لم يحدث أي تحرك جاد ضدَّها، بسبب تشرْذُم الحركة الوطنية، وغياب القادة الوطنيين والدِّينيين، فقد توفي ابن باديس ووضع مصالي الحاج في السِّجن رغم موقفه المعتدل نسبيا، وبن جلول أصبح منبوذا، ووقوع الجماهير الشَّعبية تحت تأثير المرابطين والعائلات الكبيرة والموظَّفين الرَّسميين الموالين لحكومة فيشي.

غير أنَّه حدث تمرُّد في الحرَّاش قرب العاصمة يوم 25 يناير 1941، قام به المئات من المجنَّدين الجزائريين، أسفر عن مصرع عدد من الفرنسيين، كما قام بعض الجزائريين باحتجاجات على ممارسات السُّلطات الاستعمارية العنصرية بمنطقة زرالدة غربي العاصمة صيف العام 1942، أدَّت إلى مصرع 23 منهم اختناقا في زنزانة ضيقة[2].

---

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص449.

[2] – أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص182.

وفي يوم 22 مارس 1941، حُوكم مصالي وعدد من مناضلي الحزب أمام محكمة عسكرية بستة عشرة سنة من الأشغال الشاقَّة، ونفْي 20 سنة، لكنه خضع للإقامة الجبرية بعد نزول الحلفاء بشمال إفريقيا.

وكان حزب الشعب الجزائري في غضون ذلك يبثُّ الدِّعاية الوطنية في صفوف المجنَّدين وعامة النّاس والمعتقلين ويوزِّع نشرة باللغة العربية هي: "صوت الأحرار" من يونيو 1943 إلى يناير 1944، ونشرتين باللغة الفرنسية هما: شهرية "الوطن" و"العمل الجزائري" (l'action algérienne)، من مارس 1944 إلى مارس 1945، كما قام أنصاره بإلصاق مناشير معادية لفرنسا، واستَعْمَلت العمل المسلَّح ويمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

1- من 1939-1942: اتخذ طابع محلِّي متمثِّلا في محاولات إثارة وتمرد وعصيان[1].

2- بعد 1943: كان أكثر تنظيما وعقدت المنظمة[2] أوّل ندوة سرِّية في مدرسة الرشاد بالجزائر، تحت رئاسة محمد طالب من أجل تحضير الشعب للانتفاضة.

أمَّا رجال جمعية العلماء فقد واصلوا نشاطهم تحت السّطح، وطالبوا في 19 سبتمبر 1941 الحاكم العام بالإفراج عن الشّيخ البشير الإبراهيمي وبقية العلماء والمعتقلين المحاصَرين.

وأرسل فرحات عبَّاس خطابا إلى "بيتان" في 10 أبريل 1940، ضمَّنه عددا من المقترحات لإصلاح أوضاع الجزائر، غير أنَّه لم يحظ برد إيجابي، ثم بعث إلى وزير داخلية فرنسا يوم 05 مارس 1942 يطالبه بإطلاق سراح المعتقلين (العلماء) وإصلاح حالة المدارس العربية.

---

[1] - جيلالي بلوفة عبد القادر، نشاط حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2002، ص71.

[2] - من العناصر القيادية: محمد طالب، صلاح حسين، عبدون محمد، ضمت شباب معدل عمرهم يتراوح ما بين 20 و25 سنة، والبعض منها كان ضمن لجنة النشاط الثوري للشمال الإفريقي وسمِّيت بمنظمة شباب بلكور ينظر: نفسـه، ص72.

4-نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية الجزائرية:

تميّز عهد حكومة فيشي بالاضطهاد السياسي والتدهور الاقتصادي، وأدّى انقسام المستوطنين وتنامي قوة لجنة فرنسا الحرة وظهور فكرة الميثاق الأطلسي إلى تبلور مواقف جديدة للحركة الوطنية، وبرز في الساحة السياسية فرحات عباس مستغلا الفراغ السياسي، وفي غمرة نزول الحلفاء بشمال إفريقيا ابتداء من 08 نوفمبر 1942، وما رافقه من انفراج سياسي ترجمه الإفراج عن المعتقلين السياسيين الآخرين[1]، قامت جماعة من الجزائريين معظمهم من النواب برئاسة فرحات عباس[2]، في 20 ديسمبر 1942، بتقديم مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء[3]، طالب فيها بإرساء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، وذلك مقابل مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب[4]، لكن ممثلي هؤلاء اكتفيا باستلام الوثيقة دون رد، بدعوى أنها تخص الفرنسيين، بينما رفض ممثل فرنسا استلامها بحجة أنها تجرّأت على تجاوز الفرنسيين، واعتبار غيرهم شركاء لهم في حكم الجزائر، وعلى نقيض هذا الموقف فقد أصر الحلفاء على إعادة العمل بمرسوم كريميو (الذي ألّفته حكومة فيشي) لصالح اليهود، وإطلاق

---

[1] – مثل مصالي الحاج الذي كان قد حُكِم عليه في مثل هذه السنة ب: 16 عاما من الأشغال الشاقة. ينظر: أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص196.

[2] – فرحات عباس: ولد يوم24 أكتوبر1899 بالطاهير بجيجل، عمل كصيدلي، التحق بجامعة الجزائر ليتابع دراسته في الصيدلة سنة1926، أسس رفقة ابن جلول حزب "الاتحاد الشعبي الجزائري"، وفي عام 1943كلف بصياغة البيان تم أحباب البيان سنة1944، وبعد مظاهرات مايو 1945 أسس حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في مارس1946، وفي سنة1955إلتحق بالثورة المسلحة، وعين في 1958 رئيسا للحكومة المؤقتة، توفي يوم24سبتمبر1985، ينظر: بشير بلاَّح، نفس المرجع السابق، ص148.

[3] – ممثلي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا بالجزائر وإلى سلطات "فرنسا الحرة" الجديدة بقيادة ديغول طالبت أساسا بعقد مؤتمر ينتج عنه "دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للجزائر".

[4] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص173.

صراح الشيوعيين المعتقلين أما العلماء والوطنيون فلم يطلق سوى عدد منهم فقط لا جميعهم مع نفي العديد منهم.

الدرس الثاني:

نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

1- بيان الشعب الجزائري:

2- الإصلاحات السياسية للجنرال ديغول أمرية 07 مارس 1944:

3-حركة أحباب البيان والحرية محاولة للوحدة الوطنية:

1- بيان الشعب الجزائري:

في مواجهة هذا الوضع الذي كان سائدا خلال الحرب العالمية الثانية قام الجزائريون بمبادرة أخرى، فأصدروا "بيان الشعب الجزائري" يوم 10 فبراير 1943، وقدموه إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "بروتون" في 31 مارس الموالي، وسلّموا نسخًا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وبعثوا نسخة منه إلى الجنرال ديغول قائد المقاومة الفرنسية بلندن، ونسخة أخرى إلى الحكومة المصرية.

حرَّر البيان فرحات عباس بتفويض من كتلة المنتخبين وبمشاركة ودعم من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والطلبة، وقد شارك في مناقشة وإعداد البيان كما هو مبين في الجدول الآتي:

الشَّخصيات	التَّمثيل السياسي
- عسلة حسين - دباغين محمد الأمين	حزب الشعب الجزائري
- أحمد توفيق المدني - الشيخ خير الدين - العربي التبسي	جمعية العلماء المسلمين
- غرسي أحمد - تمزالي - قادي عبد القادر	كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين

احتوى على خمسة أقسام تعرض القسم الأول إلى وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء بها، ودرس القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشّعوب واستعرض الثالث العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830 وسياسة فرنسا الاستعمارية، وأبان القسم الرابع فشل

الإصلاحات السَّابقة وأهمية نزول الحلفاء، أما القسم الأخير فتضمن مطالب الجزائريين وهي كالتالي[1]:

-التنديد بالاستيطان والغائه.

-تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعوب صغيرها وكبيرها.

- منح الجزائر دستورا خاصا بما يضمن:

1-الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان دون تمييز عرفي أو ديني.

2-الغاء الملكية الإقطاعية.

1- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية تماما مثل اللغة الفرنسية.

2- حرية الصحافة وقانون الجمعيات.

3- التعليم الإجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.

4- حرية العبادة لك السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة.

5- المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين حالا في حكم بلادهم.

6- إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.

وقع على هذا البيان كل ممثلي حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والنواب ليتم تسليمه للحاكم العام "مارسال بيريتون"، كما قدمت نسخ إلى ممثلي الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي).

وكان للبيان أثر ملموس على تطوُّر الحركة الوطنية، وفي نمو الشُّعور الوطني الجزائري، وحرَّك الساحة السِّياسية الجزائرية وخلَّصها من الرُّكود، أما فرنسا فقد تظاهرت بقبوله من حيث المبدأ، كسبا للوقت، وطلب الحاكم العام الفرنسي من أصحاب البيان تقديم خطة عمل للإصلاح سعيا لربح الوقت، فاستجاب أصحاب البيان وصاغوا خطة إصلاح، عُرِفت

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار البصائر، 2007، ص ص 273- 275.

بـ"ملحق البيان" يمكن تلخيصها في كلمات بـ"استقلال الجزائر بعد الحرب، وتشكيل حكومة جزائرية فرنسية متكافئة"، وبانتظار ذلك قُدِّمت يوم 10 يوليو 1943، غير أن القمع الفرنسي كان أسبق فاعتقَل فرحات عباس ونفي عبد القادر السايح إلى منطقة بشار، ما أثار احتجاجات في قسنطينة وسطيف والجزائر والعاصمة[1].

2- الإصلاحات السياسية للجنرال ديغول أمرية 07 مارس 1944:

لتهدئة الوضع أفرج الحاكم العام الجنرال "كاترو"[2] عن المنفيين، وقدم إصلاحات أعلنها ديغول يوم 12 ديسمبر 1943 عند زيارته الجزائر حيث ألقى خطابا في قسنطينة أعلن فيه فكرة تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية كاشفا مجموعة من الإصلاحات لصالح الجزائريين باعتبارهم فرنسيين، وباعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأدرجت في أمرية 07 مارس 1944[3]، وجاء فيها ما يلي:

1-منح الجنسية الفرنسية لبعض فئات الجزائريين (الضباط القدماء، الباشغاوات، الأغوات والقياد...).

2-رفع عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.

3-فتح بعض الوظائف الإدارية لمن تتوفر فيهم الشروط.

4-تحسين ظروف الحياة لصالح الجماهير الجزائرية[4].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص ص 273-275.

[2] - الجنرال كاترو: سياسي وعسكري فرنسي (1877-1969م)، التحق بالمقاومة الديغولية مهذ بدايتها، عين سنة 1941مندوبا ساميا على سوريا ثم حاكما عاما للجزائر 1944م ثم وزيرا مكلفا بالشؤون الجزائرية في الحكومة المؤقتة، ثم وزيرا مقيما بدل "سوستال" من المختصين الفرنسيين في المسألة الجزائرية ينظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1999م، ص90.

[3] - أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص ص 273-275.

[4] -نفسه، ص273.

وقد عبَّرت الأحزاب عن رفضها للإصلاحات، وقام فرحات عباس في 14 مارس 1944 بتأسيس "حركة أحباب البيان والحرية" بمدينة سطيف، التي كان لها نفس المطالب[1].

3-حركة أحباب البيان والحرية محاولة للوحدة الوطنية:

رفض أغلب أطراف الحركة الوطنية أمر مارس 1944م، بوصفه مناهضا للديمقراطية ويكرس التمييز بين الجزائريين، ويعاملهم معاملة استبدادية، ويرمي إلى ادخال الجزائريين في البوتقة الفرنسية عوض تأهيلهم للاستقلال، وهو الأمر الذي أدى إلى تأليف جبهة لمناهضة الأمرية، فاتصل فرحات عباس بالعلماء، وتحدث مع ميصالي الحاج في إقامته الجبرية، وكانت النتيجة التفاهم على انشاء منظمة أو حركة أصدقاء البيان والحرية les amis demanifeste et de liberté بتاريخ 14 مارس 1944م بمدينة سطيف بزعامة فرحات عباس الذي أنشأ جريدة لهذه الحركة ناطقة باللغة الفرنسية وهي جريدة Égalité (المساواة)[2].

ومن بين مهامها وأهدافها:

-المهمة العاجلة والأكيدة وهي الدفاع عن البيان.

-نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا.

- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها ووضع وسائل نشاط الحركة.

-اسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد لإقناع الجماهير بمشروعية حركتنا وخلق تيار مؤازر للبيان[3].

ومن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي للحركة المادة الرابعة والتي جاءت فيها: ترويج فكرة انشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية مناوئة للاستعمار وخلق روح التضامن بين الجزائريين والإسرائيليين والمسلمين

---

[1] -أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص204.

[2] - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص327.

[3] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص111.

والمسيحيين وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء تلك الروح هي حسب رأينا أساس تكوين كل أمة[1]. لقيت هذه الحركة الوحدوية نجاحا كبيرا على المستوى الجماهيري خاصة وأن عددها تجاوز 500000 عضو، مع تشكيل أكثر من 150فرعا على مستوى القطر الجزائري، خاصة مع الدعاية الكبيرة التي صاحبت نشاطها وعملت على نشر فكرة الأمة الجزائرية، وتعويد الجماهير على الخطاب والكلمة الصحفية بواسطة جرائد "العمل" "والمساواة "اللتان شهدتا اقبالا جماهيريا كبيرا فاق كل التوقعات، وزاد النشاط في شهر جانفي 1945م مع تحويل مقر الحركة من مدينة سطيف الى الجزائر، وانعقاد مؤتمر الحركة الأول الذي طالب بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية، كما طالب المؤتمر الثاني المنعقد في 02-04 مارس 1945م بإطلاق سراح مصالي الحاج وضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية.

يمكن القول بأن نشاط الحركة الوطنية خلال فترة الحرب تميز بالتذبذب والفتور في أحيان كثيرة نتيجة القمع المسلط على الوطنيين من قبل الإدارة الفرنسية –حكومة فيشي-.

غداة نهاية (ح.ع.2) برزت وعود الحلفاء ووعود الجنرال ديغول، خاصة تصريحه ببرازافيل في سنة1945، وكذلك ظهور هيئة الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان وإنشاء الجامعة العربية، تأثَّرت مشاعر الجزائريين على الحصول على حرّيتهم واستقلالهم، كما كانت هذه القضايا من الأسباب التي شجَّعت الجزائريين وشكَّلت دعما إضافيا للأطروحات المُجَدِّدَة للحركة الوطنية على ما تتمخض عنه نهاية (ح. ع.2) من نتائج للشعب الجزائري.

هذه النهاية التي لم يكن يتوقَّعُها أحد بهذا الشَّكل المأساوي والدموي، حتى لأولئك الذين يؤمنون بـ: "فرنسا الحرّية"، "فرنسا العدالة"، "فرنسا الأخوَّة"، كلُّهم فوجئوا بتلك العدوانية، التي واجهت بها الإدارة الاستعمارية طموحات شعب أعزل بريء.

---

[1] – للمزيد من التفاصيل عن النص الكامل للقانون الأساسي للحركة ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: أحمد بن البار، ج2، دار الأمة، 2011، الجزائر، ص129.

إنَّ الجريمة صفة مميَّزة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، هذه حقيقة أكَّدتها مجازر مايو 1945 الرَّهيبة والتي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف قتيل[1].

[1]– مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، قسنطينة، (د.ت)، ص63.

الدرس الثالث:

حوادث 08 ماي 1945

1- بداية الحوادث:

2- سير الحوادث:

3-أهداف فرنسا من ارتكاب مجزرة 08 ماي 1945:

4- أسباب المجازر:

5- نتائج المجزرة:

ارتبطت هذه المجازر بتطور الحركة الوطنية وانتشار الوعي الوطني لدى غالبية الجزائريين، وبدا للسلطات الفرنسية وجوب قمع هذه الحركة والتقت أهداف الإدارة الفرنسية مع مطامع المستوطنين الأكثر تطرفا، فكانت هذه الحوادث في 08 ماي 1945 في مختلف المدن الجزائرية.

1-بداية الحوادث:

البعض يتحدث عن حوادث الثامن مايو بينما شهر مايو كلُّه حوادث من بدايته إلى نهايته، فقد أصدر حزب الشعب الجزائري أوامره لمناضليه بالتظاهر في كل أنحاء الجزائر، بمناسبة أول مايو عيد العمال، فكانت كما خُطِّطَ في كامل التراب الوطني، واستشهد فيها أربعة أشخاص حسب أحمد بوده[1].

الأمر الذي دعا حركة أحباب البيان والحرية إلى دعوة مناضليها بالقيام بمظاهرات أخرى في الثامن من مايو، بمناسبة انتصار الحلفاء على النَّازية الألمانية، مع التأكيد على المناضلين بأن تتمَّ المظاهرات في جو سلمي، وفي الإطار القانوني المسموح به، حيث أنَّ المظاهرات كانت مرخَّصة[2]، وانطلقت المسيرة من المحطَّة الواقعة قرب الجامع الجديد.

تقدَّم المتظاهرون نحو ألف متر رافعين العلم الجزائري، ولما وصلوا على مقربة من المقهى المسمَّى "مقهى فرنسا" وسط المدينة، تقدَّم محافظ الشرطة[3] فجأة لانتزاع العلم من يد

---

[1] – محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص206.

[2]– أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص235.

[3] – عامر رخيلة، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1995، ص72.

حامله، حاول المناضل أن يقاوم، فإذا بالشرطة تطلق الرَّصاص فقتلت شخصا وأصابت آخرين بجروح فكانت هذه بداية الاضطرابات[1].

بالمقابل عملت قوات الشرطة الفرنسية على وقف هذه المظاهرات نتيجة الشعارات المرفوعة من هؤلاء المتظاهرين، ما أدى إلى التصادم بين الطرفين في العديد من مناطق الوطن مثل: الجزائر، بسكرة، شرشال، سعيدة، وغيرها من المدن، وهو ما أدى إلى وقوع ضحايا، ففي مدينة الجزائر مثلا أدت إلى وقوع 04 قتلى و13 جريحا، وفي مدينة وهران وخلال مظاهرات سكانها قامت الشرطة بإطلاق النار فسقط قتيل وأصيب 15 من المتظاهرين بجروح، وفي تلمسان أوقفت الشرطة مئات المتظاهرين وحولتهم إلى السجون[2].

دعت اللجنة المركزية لحركة أحباب البيان والحرية في بيان لها صدر في 04 ماي 1945م الشعب الجزائري إلى المشاركة الواسعة في احتفالات النصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بشرط التقيد بعبارات محددة وهي: "يحيا انتصار الديمقراطية على الفاشية والاستعمار والامبريالية"، "العفو العام عن المعتقلين". كما أكد البيان على عدم رفع أي لافتة سواء بالعربية أو الفرنسية خارج هذا الإطار[3].

2- سير الحوادث:

كانت أحداث 01 ماي مقدمة المجازر، فبعد أن عمت المظاهرات جميع أنحاء الجزائر تشجع أعضاء حزب الشعب الجزائري المحظور لاستغلال الفرصة للقيام بمظاهرات مستقلة، للمطالبة باستقلال الجزائر، ونهاية الاستعمار وتحرير مصالي الحاج، وقد شارك الآلاف في

---

[1] – محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2022، ص ص74-75.

[2] – رضوان عيناد ثابت، 08 ماي 1945 في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص40.

[3] –خميسة مدور، محاضرات في مقياس تاريخ الحركة الوطنية 1919-1954، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، السداسي الخامس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قالمة، 2019-2020، ص24.

هذه المظاهرات، رغم تحذيرات الشرطة الفرنسية التي استفزت المتظاهرين وحاولت إطلاق النار عليهم. وإن عزم السلطات الفرنسية على استعمال القوة كان واضحا، خاصة في ظل ضغوطات المستوطنين الذي غضبوا من قرارات ديغول وإصلاحاته وعلى رأسها أمرية مارس 1944 التي تهدد وجودهم على حد زعمهم[1].

وهكذا ومع صباح 08 ماي، وتزامنا مع السوق الأسبوعية لمدينة سطيف، وتوافد السكان من كل الجهات القريبة للمدينة والمجاورة لها، قامت مظاهرة شاركت فيها أعداد كبيرة من الوطنيين تتقدمهم فرق الكشافة الإسلامية، حيث قام شاب يبلغ من العمر 22 سنة وهو "بوزيد سعال" يحمل الراية الوطنية بيده وارتفعت أناشيد الكشافة "من جبالنا" و "حيوا الشمال" فأعطيت الأوامر بإطلاق النار ليكون بذلك هذا الشاب أول ضحية في هذه المظاهرات التي انتشرت بسرعة البرق، وعمت مختلف المناطق المجاورة حيث تسلح فيها الجزائريون بمختلف الأسلحة في مقابل استنفار السلطات الفرنسية وإعطائها الأوامر بالقتل لدرجة اشتراك سلاح الطيران والبحرية في تقتيل الجزائريين[2].

امتد العنف إلى وسط مدينة سطيف، وأُعلِنت حالة الحصار، فلم يعد بإمكان أيٍّ كان أن يسير في الشَّارع إن لم تمنحه فرنسا إذنا، فكل جزائري مخالف للقانون يردى قتيلا بدون رحمة، وامتدت الأعمال الرَّدعية إلى أماكن عديدة أهمها: سطيف، قالمة، خراطة، جيجل، عنابه، الطاهير، القل، البليدة، تيزي وزو وبسكرة وباتنة وقسنطينة، خنشلة، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس البرواقية وبوسعادة.

فاستنفرت فرنسا جيوشها الثلاثة: البرية والبحرية والجوية والدرك والشرطة، لاقتراف مجزرة رهيبة راح ضحيتها ما بين 45 ألف و100 ألف جزائري[3]، وبذلك ارتوى الفرنسيون

---

[1] – رضوان عيناد ثابت، المرجع السابق، ص ص40–41.

[2] – خميسة مدور، المرجع السابق، ص26.

[3] – بشير بلاّح، نفس المرجع السابق، ص456.

تحت شعار "الموت للعرب" من دماء الجزائريين الزكيَّة، وشفُّوا غليلهم من تلك الأرواح وانتهكوا ودنَّسوا ما شاءوا من تلك الأعراض الطاهرة، فيما لم تتجاوز خسائرهم 102 من القتلى فقط.

ولم تكتف الادارة الاستعمارية بقمع المتظاهرين، وقتل كل ما وصلت له قنابل طيرانها وقصف مدافعها وطلقات رشاشات جنودها وشرطتها ودركها وميليشيات مستوطنيها فعمدت إلى تسليط القمع البوليسي ضدّ الجزائريين إذ رافقت عمليات الابادة حملة اعتقالات شملت الجزائريين لجزائريتهم بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي، إذ ذهبت بعض المصادر إلى القول بأنّ عدد المعتقلين وصل عشرة الآلاف سجين، وهناك من قال ستين ألفا، وهو ما أثر على الشعب الجزائري والحركة والوطنية[1]، فكان الغليان الشعبيّ قد بلغ أشدّه، وكان التذمر والشعور المناوئ للاستعمار يستمدّان قوّتهما من الوضعية الشعبية التي كان معظم الجزائريين يتخبّطون فيها بين المجاعة والأمراض.

وعن هذه الفترة الحساسة يقول بوضياف:" في أعقاب 08 ماي 1945، كنا نتجول بناحية سطيف فصادفنا شيخ عجوز، سألناه عن الحوادث أبدينا أسفنا على إجهاض انتفاضة الشعب في بحر من دم، وكان جواب الشيخ بكل بساطة: لقد خسرنا جولة وسنكسب الجولة القادمة". ويعلق بوضياف على هذا الموقف بقوله: هذا الأمل الكبير الذي يعيش في ضمائر الشعوب لا يمكن أن يموت ضمير الشعب الجزائري"، ويذكر "محمد عباس" في حديثه مع "محمد بوضياف" ووصف هذا الأخير لهذه الحوادث التي تركت آثارا عميقة في نفسيته قائلا:"...حمل بوضياف نصيبا من همه الأكبر جعله ينظر إلى هذه الأحداث الدّامية التي هزّت مناطق مختلفة من البلاد وعاين شخصيا خسائرها البشرية والمادية بمنطقة سطيف..."[2].

---

[1] – عامر رخيلة، 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص59-85.

[2] – محمد عباس، اغتيال...حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص28-29.

كما تحدّث "محمد بوضياف" عن هذه الأحداث الدامية في كتاب التحضير لأوّل نوفمبر 1954 واعتبر أنّ حوادث ماي 1945 قد قدّمت الدليل القاطع بعد الدماء التي سُفكت بأنّ الاستعمار لا يمكن أن يقاوم إلاّ بوسيلة الحرب والطرق الهمجية، ويضيف أنّ هذه الحوادث كانت بالنّسبة لمناضلي جيله بداية الوعي والقطيعة مع الاستعمار الفرنسي، وهو الوعي بضرورة البحث عن الطرق والوسائل التي يجب اتباعها للمطالبة بالاستقلال، ويذكر حتى أنّ المناقشة داخل الحركة الوطنية في ذلك الوقت كانت تدور حول محور الاستقلال وإمكانية إثبات الشخصية الجزائرية ضدّ سياسة الإدماج، وأنّه لم يكن هناك شيء محدّد بالنّسبة للخطة التي كان يجب اتباعها ما عدا الاستناد إلى المبادئ الديمقراطية والإنسانية الكبيرة، ويضيف قائلا:" وبناءً على الميثاق الأطلسي الذي يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، اعتقد قادة الحركات بأنّ تحرير الجزائر يمكن أن يُنال بالوسائل السلمية، ولقد انفجر هذا التصور المثالي لأنّ حوادث ماي 1945 بآلاف قتلاها، أجبرت الجزائريين بكيفية عنيفة على الاعتراف بالواقع...". وفي نفس السياق تحدّث عن القطيعة مع الاستعمار وهو القطيعة مع المفاهيم القديمة للكفاح والتنظيم، وأنّ تنظيم حزب الشعب قبل الحرب العالمية الثانية كان يقتصر على حركة متعاطفين مقتنعين بفكرة الاستقلال، كما أنّ أطره كانوا يجدون صعوبة في الخروج من العاصمة، ولم يتوصلوا إلى تطوير بنية الحزب رغم قدرة الجماهير على الاستجابة إلى الأوامر البسيطة التي كانوا ينشرونها عند نهاية الحرب"[1].

لقد انتهت هذه المظاهرات بسقوط عدد رهيب من الضحايا تحت نيران القوات الفرنسية حيث اختلفت الاحصائيات تعداد الضحايا بين الإدارة الفرنسية التي قللت من حجم الكارثة الإنسانية والجريمة الشعبية التي اقترفها في حق الجزائريين، وتضليل للرأي العام بأن عدد

[1] – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم: عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص ص13-14.

الضحايا لم يتجاوز 500 فردا حسب وزير الداخلية Tixier في حين ذكرت مصادر الحركة الوطنية، وعلى رأسها حزب الشعب أن عدد الضحايا كان حوالي 45 ألف ضحية[1].

وقد اعتبر المناضل "جاك فرجيس" ما حدث في مجازر 08 ماي 1945 بأنه "أسود صورة في تاريخ الإنسانية، لأن جريمة الدولة لم تمتد للمكافحين فقط، بل حاولت أن تكتم أي نفس جزائري من شيوخ وبراعم ومصادر مياه ونبات...هي بالمختصر المفيد أسوأ خليط من العنصرية والنازية والبربرية، وهي أسوأ تفسير لنظريات داروين وهتلر...بل هي نظرية فريدة قائمة بذاتها..."[2].

وكتب الشيخ الإبراهيمي عن حوادث 08 ماي 1945: لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور...ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة، لَطَمسَ هذا الفصل ذلك التاريخ كله"[3].

3-أهداف فرنسا من ارتكاب مجزرة 08 ماي 1945:

-تحطيم الحركة الوطنية، وكبت تطلعات الشعب الجزائري الاستقلالية.

-استعادة هيبتها المفقودة زمن الحرب ومحاولة إثبات وجودها في الساحة الدولية، بعدما أهينت من طرف ألمانيا، وعاملها الحلفاء كدولة تابعة.

- إرهاب شعوب المستعمرات الفرنسية، لصرفها عن التفكير في إحراز استقلالها ونيل حريتها.

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص457.

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق.

4- أسباب مجازر 08 ماي 1945:

4-1-الأسباب المباشرة:

-خروج الجزائريين للاحتفال بالنصر على المحور، ومطالبة فرنسا بإطلاق سراح المعتقلين، وفي مقدمتهم مصالي، واستقلال الجزائر، ورفعهم العلم الوطني.

-إصرار فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر مهما كان الثمن، والقضاء على حركتها الوطنية، واستعادة هيبتها المفقودة.

4-2-الأسباب الغير المباشرة:

-تنامي الوعي السياسي الوطني في الجزائر عقب إعلان ميثاق الأطلسي الذي نصّ على احترام الشعوب في تقرير مصيرها، وصدور بيان الشعب الجزائري سنة 1943، وتأسيس جبهة أحباب البيان والحري في 1944، ونفي فرنسا لمصالي الحاج إلى برازافيل في أفريل 1945، ثم إلى الغابون.

-تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945 وتصاعد أمل الجزائريين بقرب تحرر الجزائر وانضمامها إلى الأمة العربية، واتهام الجامعة العربية بتدبير هذه الأحداث.

- الحقد الدفين والاحتقار الشديد الذي يكنه الفرنسيون للجزائريين وحرصهم على تأييد استعبادهم وإذلالهم.

- أمرية 07 مارس وتذمر المستوطنين منها.

-عدم استجابة فرنسا للمطالب الوطنية بعد نهاية الحرب.

- فرنسا أرجعت أسباب هذه الحوادث للأحوال الاقتصادية والمؤامرات الخارجية.

5- نتائج المجزرة:

قدر عدد الشهداء بأكثر من 45000 شهيد وحرق وتدمير قرى بأكملها ونهب ممتلكات الجزائريين[1]، وهذه الجريمة الإنسانية والمجزرة التاريخية والتي وصفها المناضل "جاك فارجيس"

[1] - إدريس خضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1930-1962، ج1، دار الغرب للنشر، ص369.

بأنها أسود صورة في تاريخ الإنسانية، وهذا لحجم الخسائر البشرية، ونجد أن السلطات الاستعمارية الفرنسية قد قامت بحل أحباب البيان والحرية في 15 ماي، وألقت القبض على فرحات عباس ومساعديه، والبشير الإبراهيمي وأعضاء آخرين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أما حزب الشعب الجزائري فقد ألقي القبض على 4560 مناضل بالإضافة إلى الآلاف من الاعتقالات[1].

وكخلاصة لأحداث مايو 1945، نقول لقد زوَّدت (ح.ع.2) ومجازر مايو 1945 المفجعة، الجزائر بوعيٍ جديد وخبراتٍ مريرةٍ لكنها ثمينة، فقد حفِلت سنوات (ح.ع.2)بالنَّشاط السِّياسي، وبحلول العام 1944 غدت الحركة الوطنية أنضج وأقوى من أي وقت مضى، فدخلت بعد ذلك في صراع شديد مع فرنسا، أفضى إلى مجازر رهيبة ، والتي كانت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ومسار الحركة الوطنية[(2)]، تمَّثل في بداية قطيعة نهائية مع النِّظام الاستعماري، ومع أساليب النِّضال القديمة، وظهور جيل يؤمن بالثَّورة المسلَّحة ويتوثَّب للجهاد.

وقامت فرنسا بحل جبهة أحباب البيان وشدَّدت ضغوطها على جمعية العلماء، وضاعفت من قمعها لأنصار حزب الشَّعب الذي كان محظورا، واعتقلت آلاف الجزائريين وحكمت عليهم بالإعدام، والسِّجن والنَّفي والتَّغريم واعتقلت الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، بعدما نفت مصالي الحاج إلى برازافيل في 24 أفريل1945 ثم إلى الغابون.

وأدت تلك المجازر إلى انهيار التِّيار الاندماجي، كما أثبتت استحالة الاستقلال سلميًا، وانَّ ما أُخِذ بالقوَّة لا يستردُّ إلاَّ بمثلها، وبعد هده الفاجعة حاول روّاد الحركة الوطنية إعادة بنائها.

---

[1] – إدريس خضر، المرجع السابق، ص380.

[2] – قال الأستاذ المغفور له "الشادلي المكي": "إن أحداث مايو وضحت الطريق للجميع" ينظر: محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص179.

فأسَّس فرحات عباس بعد خروجه من السجن سنة 1946 حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل1946، واستأنفت جمعية العلماء نشاطها في مجالات: التعليم والإرشاد الإسلامي لاستعادة الهوية العربية الإسلامية، وتحوَّل الحزب الشيوعي إلى أصحاب الحرية والدِّيمقراطية، أمَّا مصالي فقد أسَّس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تُؤمن باستقلال الجزائر[1].

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص138.

الدرس الرابع:

إعادة بناء الحركة الوطنية –الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

1- قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي:

2- تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

3- برنامجه:

4- النشاط السياسي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بعد مذابح 08 ماي 1945، حلّت السلطات الاستعمارية جبهة أحباب البيان، وشدّدت ضغوطها على جمعية العلماء، وضاعفت من قمعها لأنصار حزب الشعب الذي كان محظورا، واعتقلت آلاف الجزائريين، وحكمت عليهم بالإعدام والسجن والنفي والتغريم. واعتقلت الشيخ الإبراهيمي وفرحات عباس، بعدما نفت مصالي الحاج إلى برازافيل في 24 أفريل 1945، ثم إلى الغابون. وأدت تلك المجازر إلى انهيار التيار الاندماجي، كما أثبتت استحالة الاستقلال سلما، وأن ما أخذته فرنسا بالقوة لا يستردّ بالقوة.

1–قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي:

في 16 مارس 1946 أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول مشروع القانون العفو العام، فأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين، في مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، وتأخّر إطلاق مصالي الحاج إلى شهر أكتوبر 1946. فشرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم، فأسس فرحات عباس "الاتحاد الديمقراطي الجزائري للبيان الجزائري" في أبريل 1946، وأصدر مشروع "دستور الجمهورية الجزائرية" قدّمه في 09 أوت الموالي إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي، دعا فيه إلى إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا في إطار "الاتحاد الفرنسي" أي شبه متحدة فدراليا مع فرنسا.

وأسس ميصالي الحاج "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" التي تؤمن باستقلال الجزائر التام عن فرنسا وتدعو إليه في صيف 1946، وتأكد ذلك في مؤتمرها الأول في فيرفي 1947.

واستأنفت جمعية العلماء برئاسة الشيخ الإبراهيمي نشاطها في مجالات التعليم والإرشاد الإسلامي، لاستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة[1].

وانطلقت الكشافة الإسلامية الجزائرية وغيرها من الجمعيات والمنظمات الوطنية في تثقيف وتأطير وترقية الشباب ومختلف الفئات.

---

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص463–464.

لقد كان قانون العفو فرصة متجددة للتشكيلات السياسية الوطنية للعودة إلى النشاط من جديد خاصة بعد الافراج عن الزعماء[1].

2-تأسيسه:

بدى فرحات بعد إطلاق سراحه معتدلا في توجهه السياسي ومصمما على التمسك بمطالبه الإصلاحية، وقد طرح فكرة التحالف مع حزب الشعب، ورأى إدراج حركته ضمن الإطار الفرنسي، فأسس مع رفاقه المنتخبين حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946، وأجمل مبادئ حركته في تصريحه الشهير: "لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي ابراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا...ويشترك مع دولة قوية وحرة، وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية"[2].

وهكذا لم يخرج فرحات عباس من سجنه ثائرا بقدر ما ازداد في نهجه السياسي رسوخا على مبدأ النضال السياسي المعتدل والثورة بالقانون، وسوف يظهر الاختلاف واضحا بين توجهه وتوجه حزب الشعب، ويزداد التناقض والتنافس عمقا، مما يعرض وحدة الحركة الوطنية للانقسام من جديد[3].

كما لم يفرط في كلمة البيان، ولهذا أطلق على حزبه الجديد اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري." وجعل شعاره" نعم للاستقلال نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية[4]"، وهو امتداد لأحباب البيان والحرية فيما يتعلق بالبرنامج[5]، والعمل يختلف في التنظيم وتظهر أهداف هذا الحزب في تسميته فقد نادى بالاتحاد مع فرنسا في إطار فدرالي تسوده الديمقراطية ويقوم على أساس البيان الجزائري، وضم الحزب طبقة النخبة من مثقفين، أعيان، محامون من

---

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص465.

[2] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص180-181.

[3] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص194-216.

[4] – حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2006، ص110.

[5]– Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, livres éditions, Alger, 2011, p.20.

أمثال المحامي أحمد بومنجل، وقدور صاطور، والأطباء: الدكتور بن سعدان، الدكتور بن خليل، والدكتور أحمد فرنسيس، والمدرسون: محداد، حميد بن سالم وغيرهم[1]، وقدم فرحات عباس قانونه الأساسي إلى المصالح المختصة في 17 أفريل 1946 للحصول على الترخيص القانوني[2].

3- برنامجه:

استعمل فرحات عباس رصيد أحباب البيان والحرية، وكذا تجربته النضالية الطويلة، كما اقتنع أن فكرة الاندماج يستحيل تحقيقها لأن المعمرين يرفضونها دفاعا عن مصالحهم، كما يرفضها الجزائريون لأنها تتنافى مع مقوماتهم، انطلاقا من كل هذا خرج ببرنامج واضح لحزبه تمثل أساسا في[3]:

-تحرير الجزائر من الاستعمار مع احترام مبدأ تعدد الجنسيات.

-إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ترتبط بالجمهورية الفرنسية الجديدة المناهضة للاستعمار والامبريالية في إطار فيدرالي.

-القبول بتعدد الديانات اذ لا ضرورة بأن يكون لأبناء الوطن الواحد دين واحد.

-اجبارية ومجانية التعليم، والعمل على ترقية اللغة العربية.

-القضاء على النظام الاقطاعي والتركيز على الإصلاح الزراعي لتحسين وضعية الفلاحين.

---

[1] – عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص200.

[2] – عبد الحفيظ بوعبد الله، فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، 2005-2006، ص142.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص111-113.

–نبذ العنف في مقاومة الاستعمار والتأكيد على النضال السياسي كوسيلة لاسترجاع الحقوق.

ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج جملة من المحاور رآها فرحات عباس ضرورية لتشييد الجزائر على "أسس واقعية وتاريخية لتكون كفيلة بأن تعبد لها طريق العالمية".

4–النشاط السياسي:

4–1–المشاركة في الانتخابات:

بعد حصوله على الاعتماد في أفريل 1946 قرر فرحات عباس المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية بتاريخ 02 جوان من نفس السنة، ورغم نداء المقاطعة الا أنه حقق نجاحا باهرا فتحصل على 11مقعدا من أصل13 مخصصة للجزائريين. وقدرت نسبة نجاح الحزب ب 71%من الأصوات المعبر عنها والتي كانت في حدود458000صوتا، وهو ما اعتبر نجاحا باهرا ومنطقيا فهو "انتصار مسلم به" جعل عباس وأنصاره "الناطق الرسمي باسم الوطنية"[1].

ولكن استقبل نواب فرحات عباس استقبالا سيئا من قبل النواب الفرنسيين في الجمعية التأسيسية، مما أجبر فرحات عباس على كلمته المشهورة:" هذه فرصتكم، أننا السد الأخير. لكن رئيس الجمعية السيد هيريو، طلب منه التحدث بصفته فرنسيا"[2].

4–2– اقتراح فرحات عباس لمشروع دستور الجمهورية:

بعد هذا الانتصار تقدم منتخبو الحزب في 09 أوت بمشروع "الجمهورية الجزائرية" إلى مكتب المجلس التأسيسي، وأهم ما تضمنه المشروع المقترح:

– تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر.

---

[1] – خميسة مدور، المرجع السابق، ص34. وللاضطلاع أكثر أنظر:

Jacques Michel Bouvet, les élections en Algérie de 1945–1954, mémoire de fin d'études, institut d'études politiques d'Aix en Provence, p.12.

[2] – عزالدين معزة، المرجع السابق، ص ص201–202.

– تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركا مع الجمهورية الفرنسية.

–تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر الجزائري، وتشر على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

–يتمتع كل فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق مثل الجزائريين، وبالمثل جزائريو فرنسا.

–ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط، أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية يساعده مجلس الوزراء.

–يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

–اللغتان العربية والفرنسية رسميتان معا، ويكون التعليم إجباريا بهما في كل مراحل التعليم[1].

غير أن هذا المشروع ذهب أدراج الرياح بمجرد صعلان دستور الجمهورية الرابعة الذي اعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا فكان ذلك خيبة سياسية للاتحاد. ليعيد الكرة مرة أخرى بمشاركته في انتخابات مجلس الجمهورية في ديسمبر 1947م والتي تحصل فيها على 04مقاعد من أصل07[2].

وعلى الرغم من ذلك واصل الحزب نشاطه السياسي على النهج ذاته وبنفس الأسلوب مؤكدا على التعاون مع فرنسا، وربط مصير الجزائر بها، وعلى نبذ العنف والوصول سلميا إلى إقامة دولة ديمقراطية على أساس الاتحاد الوثيق مع فرنسا، وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى

---

[1] –شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص293، وأنظر أيضا: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الحركة الوطنية الجزائرية، 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 118، وأنظر: خميسة مدور، المرجع السابق، ص ص34–35. وأنظر: عزالدين معزة، المرجع السابق، ص202.

[2] – خميسة مدور، المرجع السابق، ص35.

إثارة الخلاف بين فرحات عباس أنصار التيار الاستقلالي، وبلغ الأمر بفرحات عباس أن اتهم الاستقلاليين بالتواطؤ مع الإدارة الفرنسية، وبالفوضوية التي تضر بالنضال الوطني وهو ما جعل العداوة تستفحل بين أكبر حزبين وطنيين. وقد أكد الحزب على نهجه ومبادئه السياسية في المؤتمر الوطني الأول المنعقد بسطيف أيام 25–27 سبتمبر 1948، وأوضح فرحات عباس في تقريره الأدبي خط حزبه الإيديولوجي والسياسي وأفكاره الإصلاحية، مؤكدا أن حزبه يؤمن بمبدأ الاعتدال والثورة بالقانون وبالتعاون اللامحدود مع الديمقراطيين الفرنسيين للوصول إلى الغاية العظمى، وهي إنشاء جمهورية مستقلة في الجزائر تجمع العنصرين العربي والأوروبي[1].

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص182.

الدرس الخامس:

إعادة بناء الحركة الوطنية –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1– تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

2– أهداف الحركة:

3– العمل السياسي للحركة:

كانت المشاركة في الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946م سبباً لإنشاء (ح.إ.ح.د)، التي أصبحت تغطية شرعية لحزب الشعب الجزائري، وناقش بعض المناضلين الذين ارتكبوا هذا المرور السَّريع، من الحياة السِّرية إلى الحياة الشَّرعية مبدأ مناسبة مشاركة حزبهم في الانتخابات[1] .

1- تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1-1- ندوة إطارات الحركة شهر ديسمبر 1946:

هي النَّدوة التأسيسية لحركة الانتصار التي انعقدت في شهر ديسمبر 1946م ببوزريعة، في أعالي الجزائر العاصمة، وقد حضرها رئيس الحركة مصالي الحاج الذي عاد من منفاه كما حضر هذه النَّدوة معظم إطارات الحركة المعروفين(*).

ويعتقد كثيرا من المؤرخين والدَّارسين لهذه الفترة، أن هذه النَّدوة شكَّلت بداية الصِّراع والاختلاف، وظهوره بشكل علني على الأقل داخل قيادة الحركة، إذ وجَد مصالي نفسه في شبه عزلة بعد غيبته الطويلة على إطارات الحركة ومناضليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أحدثت مجازر ماي 1945 تغييرا جذريا في عقلية بعض إطارات الحركة، الذين كانوا مهيَّئين نفسيا للإعلان عن الثَّورة المسلَّحة ، وكان على رأس هذا الجناح محمد الأمين دباغين وحسين لحول خاصَّة، وذلك بتأسيس جناح مسلَّح للحركة للإعداد للثورة[2].

ورغم الاتِّفاق شبه الجماعي على هذا الطَّرح، إلاَّ أنَّه تم تأجيل البث فيه، لأن رئيس الحركة العائد من منفاه، طرح فكرة جديدة على إطاراتها، تتمثَّل في ضرورة الدخول في معترك

---

[1] –الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص92.

(*)– أحمد مزغنة، محمد خيضر، محمد طالب، أحمد خليل، عبد الرحمن حفيظ، حسين لحول، هواري سويح، محمد ممشاوي، محمد الأمين دباغين وآخرون ينظر: أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص271 .

[2] – مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص88.

الحياة السِّياسية العلنية بالمشاركة في الانتخابات التي تنظِّمها الإدارة الاستعمارية، وهو ما أثار ردود فعل عنيفة لدى بعض الإطارات، خاصة الأمين دبَّاغين وحسين لحول[1]، لاسيما في تلك الظُّروف بالذَّات وما عرفته الجزائر من مذابح واضطهاد وإبادة مع نهاية (ح.ع.2).

وبعد أخذ ورد وافق الرجلان على اقتراح مصالي، الذي برَّر ذلك بعدَّة مبرِّرات سبقت الإشارة إليها من قبل، كما تمَّ في هذه النَّدوة إعادة تشكيل اللَّجنة المركزية الجديدة، التي ضمَّت في مكتبها السِّياسي أو لجنتها الإدارية عناصر[2] جد متطرفة ورافضة للتوجُّه الجديد[3].

وإذا كانت النَّدوة خرجت بقرار المشاركة في الانتخابات بالإجماع، فإن قرار إنشاء التَّنظيم شبه العسكري قد أُجِّل إلى وقت لاحق، لذلك تم تعيين لجنة للإعداد لعقد مؤتمر لمناقشة عدة قضايا على مستوى الحركة.

1-2- المؤتمر الأوَّل للحركة (16.15 فيفري 1947):

بعد انعقاد النَّدوة الأولى لإطارات الحركة، كان لابد من عقد مؤتمر لها لمناقشة عدَّة قضايا حاسمة وهامَّة مرتبطة بمستقبلها ونشاطها[4]، وهو ما تم فعلا يومي 15 و 16 فيفري1947م ، وقد جرت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عمران ببوزريعة، أما اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صناعية لتعبئة المشروبات الغازية، لصاحبها مولود مليان وذلك بحي الحامَّة بلكور[5]، وكان ذلك إجراءاً أمنيا يستهدف الحفاظ على سرِّية المؤتمر.

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السِّياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص311.

[2] - فبالإضافة إلى مصالي الحاج انتخب محمد الأمين دباغين أمينا عاما للحركة، وإلى جانبه محمد خيضر وأحمد بوده وأحمد مزغنة والسعيد عمراني، محمد بلوزداد، عبد الله الجيلالي، شوقي مصطفاي، محمد ممشاوي، محمد شرشالي.

[3] - الجيلالي صاري، محفوظ قداش، نفس المصدر السابق، ص95.

[4]- إدريس خضير، المرجع السابق، ص391.

[5]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص33.

ويتَّضح ذلك من خطاب مصالي الحاج عن ظروف وملابسات المؤتمر قائلا:"...بعد عشر سنوات من السِّجن والنَّفي، حضرت هذا المؤتمر الذي انعقد في جو من الحذر وتصفيَّة الحسابات، لم تجر دراسة جدِّية لأي من المشاكل والأحداث السَّابقة، وكان الأمر يتعلق بالأحرى بدسائس وصراعات أجنحة وسباق إلى السُّلطة، وكان هناك اضطراب ومشاحنات بين الإدارة والشباب وحزب الشعب وحركة الانتصار، أربع طوائف تتآمر بعضها ضدَّ البعض الآخر..."[1]. وقد حضر هدا المؤتمر حوالي55 مناضلاً[(*)]من شتَّى أنحاء الوطن ،ويمثِّلون مختلف الفئات[2].

أما عن اللَّجنة المركزية فقد حضرها عدد من أعضائها وعلى رأسهم مصالي الحاج، وقد تمحورت أشغال المؤتمر حول قضية الانتخابات التي أثيرت في ندوة إطارات الحركة، كما أثيرت نقطة حسَّاسة ومهمة جدًا، وهي تلك المتعلِّقة بقضية الكفاح المسلَّح وإنشاء تنظيم شبه عسكري، وبهذا الشَّأن يذكر المناضل حسين آيت أحمد أن جدول المؤتمر تمحور حول تقريرين:

---

[1]– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1962.1954، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مديرية الأبحاث، بيروت،1983، ص43.

(*)–حسب عمر أوصديق بينما حسب حسين أيت أحمد قد بلغ 120مناضلا.

[3]–كانوا على النحو الأتي:

. عن قسنطينة: الطيب بالخروف، محمد بلوزداد، عمار بوجريدة.

. عن بلاد القبائل: حسين آيت أحمد، عمر أصديق، والي بناي، عمار ولد حمودة.

–عن وهران: محمد ممشاوي، هواري سويح، أحمد مستبري.

–عن شباب الحركة، عبد الرحمان طالب.

–عن الجزائر العاصمة: سيد علي عبد الحميد، أحمد بن بله.

–عن شباب الحركة: محمد طالب.

. عن الطلبة: بن يوسف بن خده، ينظر: عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح السياسي القومي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 17.16.

– الأول: وقدَّمه المناضل حسين لحول باسم قيادة الحركة وتمركز حول نشاطها بصفة عامة، كما تناول تحليلا للوضعية العامة في الجزائر، وكذلك تطور العلاقات مع الأحزاب الأخرى.

– الثاني: وقدَّمه حسين آيت أحمد وتناول الوضعية العامَّة بمنطقة القبائل ونشاط حركة الانتصار هناك، وبعد يومين من النقاش وتبادل الحجج من كلا الطرفين، اللَّذان حاولا إبراز اقتراحاتهما بأنها أكثر أهمية بالنسبة لمصلحة الحركة ومناضليها، وبعد أخذ ورد تم الاتفاق على القرارات التالية:

أ . إبقاء حزب الشعب (المنظمة الأم) يمارس نشاطه سرِّيا، وتعيين المناضل أحمد بودا مسؤولا عنه.

ب . إنشاء حركة الانتصار كغطاء سياسي علني شرعي.

ج . القبول بمبدأ المشاركة في الانتخابات بطلب وإلحاح من مصالي الحاج.

د . إنشاء التنظيم شبه العسكري (المنظمة الخاصة) وكان ذلك موافقة على العمل العسكري مبدئيا، وقد تمّ تعيين المناضل محمد بلوزداد مسؤولا عنه[1]، وأثناء أشغال المؤتمر عيَّنت لجنة خماسية[2]، كلِّفت بتعيين أعضاء اللجنة المركزية بطريقة سرِّية، وفي نهاية الأشغال تم تقديم أسماء 14 مناضلا لعضوية اللَّجنة المركزية للحركة[3].

---

[1]–عبد القادر حميد، دروب التاريخ، مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 21.20.

[2]– وشكِّلت من: أحمد مصالي، حسين لحول، أحمد بودا، مسعود بوقادوم، الأمين دباغين.

[3]– وهم حسب السيد حسين آيت أحمد يذكر أن عددهم كان 12، لكن السيدين مسعود بوقادوم وبن خدة يعدَّان 14 وهم:

1. مصالي الحاج: رئيسا.
2. حسين لحول: مسؤول الدعاية والصحافة.

ويرى محمد حربي أن المؤتمر شكَّل فوزًا حقيقيا لمطالب محمد الأمين دباغين وتوجهاته[1] حيث تمت الموافقة على إنشاء المنظمة الخاصة وعلى وضع خطة للاتحاد مع التيارات الأخرى، إذ جاء في تقرير المؤتمر أنَّ "حركة الانتصار تعتبِر الوحدة أداة حاسمة في النِّضال ضد الإمبريالية ،وضمان أكبر لانتصار القضية الجزائرية وهي ترى أن الوحدة ممكنة إذا توفر شيء من حسن النية وبعض الشيء من الوعي السياسي".

وما يمكن قوله بشأن قرارات المؤتمر الأول، هو أنها كانت حلاً وسطاً لمختلف الاتجاهات والتيارات داخل (ح.إ.ح.د) واستجابة إلى رغبة كل الأطراف.

إلا أنَّ ما يسجَّل على هذا المؤتمر أنه كان المحطَّة الفعلية التي بدأ منها الانقسام داخل الحركة، فحسب محمد يوسفي، قد ظهر اتجاهين جد متناقضين:

–الأول: يقوده مصالي واصطف خلفه مؤيدو فكرة الانتخابات ومنهم: سعيد عمراني وشوقي مصطفاي، وحاج شرشالي.

---

3. محمد الأمين دباغين: مسؤول الشؤون الخارجية.
4. أحمد بودا: رئيس المنظمة السياسية.
5. عمر أوصديق: نائب رئيس المنظمة السياسية.
6. محمد بلوزداد: رئيس المنظمة العسكرية الخاصة.
7. حسين آيت أحمد: مقتصد الحركة ونائب بلوزداد في المنظمة الخاصة.
8. محمد بن مهمَّل: كاتب رئيس الحركة.
9. مبارك الجيلالي: مسؤول أشغال الطباعة والتوزيع.
10. مسعود بوقادوم: نائب.
11. محمد خيضر: نائب.
12. أحمد مزغنة: نائب.
13. شوقي مصطفاي: عضو.
14. محمد طالب: عضو. ينظر: مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص91.

[1]– Mohamed Harbi: la guerre commence en algerie, éditions complexes, Bruxelles,1984, p.113.

–الاتجاه الثاني: يقوده الأمين دباغين الذي رفعه المؤتمر إلى مستوى مصالي تقريبا من حيت المسؤولية[1] واصطف خلفه الموالون لفكرة العمل المسلح ومنهم: أحمد بودا، مسعود بوقادوم وغيرهما.

وكخلاصة لهذا المؤتمر ورغم الصعوبات التي اعترضت المؤتمرون لاختلاف وجهات النَّظر، إلا أنَّه خرج بقرارات مرضية للجميع، لنحاول معرفة برنامج وأهداف الحركة[3].

2– أهداف الحركة:

لقد عملت الحركة على تحقيق الأهداف التالية:

– الجزائر أمة.

– تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر وهو المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة.

– انتخاب مجلس وطني ذو سيادة من قبل جميع الجزائريين بالاقتراع العام المباشر.

– تأسيس جمهورية ديمقراطية اجتماعية.

أما برنامج الحركة ومطالبها، فانطلاقا من اعتبارها حركة شعبية بنت برنامجها وفق مبادئ الشعب الجزائري وقيمه الأصلية من اسلام وعروبة وقد تشكلت الحركة في صورة متجددة لحزب الشعب الجزائري ومرحلة أخرى من مراحل تطوره على مستوى الهياكل والتنظيمات وفق حتمية فرضتها طبيعة التطور السياسي والاجتماعي بدليل احتفاظها بنفس برنامج نجم الشمال وحزب الشعب.

لكن البرنامج كان ذو أهداف ثابتة وهي:

– إلغاء النظام الاستعماري.

– إقامة نظام ذو سيادة جزائرية.

---

[1]– أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص288.

3–محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر،2007، ص154.

- الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا المادية والأدبية والاجتماعية.
- تكوين وترقية مناضلو الحزب.
- المطالبة باستقلال شمال إفريقيا كله.
- الجلاء التام للجيش الفرنسي.
- الدعوة لتكوين جيش وطني.

ويبرز عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون أن حركة الانتصار حددت أهدافها وطبيعة نشاطها من خلال مقال نشرته في جريدة "الجزائر الحرة" يوم 20 أوت 1954م، جاء فيها على الخصوص أن حركة الانتصار ولدت من اجل المحافظة على الكرامة الوطنية للشعب الجزائري[1].

ومن خلال هذا البرنامج الكبير، نرى بأن الحركة كانت لها أهداف ونظرة بعيدة لم تقتصر على النِّضال من اجل القضايا الوطنية فحسب بل تجاوز ذلك إلى القضايا العربية والإسلامية والمغاربية[2].

3- العمل السياسي:

منذ تأسيس الحركة ظهر قطبان متضادان تمثل الأول في دعاة العمل السياسي والثاني في العمل الثوري فتم اتخاذهما كوسيلتين من سائل الحركة بغية الوصول إلى البرنامج المسطر.

لقد اتَّخذت (ح.ا.ح.د) العمل السياسي كوسيلة شرعية لتحقيق أهدافها المسطرة، وشرحها لكافة طبقات المجتمع ولتكون لها قاعدة شعبية كبيرة، وكان لزاما على أي حركة أو منظمة أن يكون لها قادة ونظام داخلي منظَّم.

---

[1]- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 418.

[2]- للاطلاع أكثر على البرنامج ينظر: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، ط2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 412.411.

4-1- التنظيم الهيكلي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية(*):

كان لابد من وجود هرم تنظيمي للحركة لتحقيق أهدافها، والتعريف بأعضائها وإيصال برنامجها إلى الشعب الجزائري لكي يعرف من يمثِّله، ولتحقيق ذلك رسمت الحركة هرما تنظيميا يتَّصِف بالتدرُّج وتوزيع الصلاحيات والمهام بشكل دقيق وذلك على الشكل التالي:

1- على المستوى الوطني (القيادة):

أ- المؤتمر: وهو أعلى هيئة في الحركة وينعقد حسب دورات تقررها اللجنة المركزية بالاتفاق مع رئيس الحركة، ويحضره جميع المناضلين.

ب- اللَّجنة المركزية: وهي السُّلطة الفعلية التي تقرر مصير الحركة وشؤونها، وكانت تضم ما بين30 إلى 40 عضوًا[1] قياديًا منتخبًا.

ج- المكتب السِّياسي: ويضم إطارات الحركة العليا، وينتخب من قبل أعضاء اللجنة المركزية، ويطلق عليه أحيانا اسم اللجنة الإدارية، كما كان للمكتب السِّياسي لجان فرعية لكل منها مهام وصلاحيات مثل: اللَّجنة المركزية للتَّنظيم: وهي بمثابة مكتب العاملين وإدارة الموظَّفين، واللَّجنة المركزية للدِّعاية والإعلام: التي تتولَّى تحرير الصُّحف ومختلف النَّشرات والبيانات ونشرها، وكذلك اللَّجنة المركزية للمنتخبين: ومهمَّتها إرشاد المناضلين وتزويدهم بالمعلومات، و اللَّجنة المركزية للشؤون النقابية... الخ[2].

---

*- ينظر: الملحق رقم:05

[1]- يرى أحمد محساس أن اللجنة المركزية كانت تضم من 30 إلى 40 عضوا، بينما يرى مومن العمري أنها كانت تضم 40 عضوا ينظر إلى: أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص 291.

[2] -حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح1942.1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص108.

4-2- التَّقسيم الإداري ل ح.ا.ح.د:

لقد عمل قادة الحركة على إيجاد مخطط تنظيمي شامل للتراب الوطني، لشرح أهداف الحركة، وضمان قاعدة شعبية عريضة، عن طريق انخراط المواطنين، هذا الانخراط الذي كان له مراحل يمرُّ بها قبل حصوله النِّهائي على صفة مناضل وهي كالتالي: صفة متَّصل إلى مناسب إلى معني به إلى صديق، إلى محب متصدِّق، إلى محب منظِّم، إلى منخرط، إلى مناضل.

وفي سنتي 1948.1947 تم تقسيم الجزائر إلى ستَّة ولايات، اثنان في الشَّمال القسنطيني هما: قسنطينة وسطيف وثلاثة في الوسط هي: منطقة الجزائر ومنطقة القبائل الكبرى والمنطقة المستقلة في العاصمة وجنوبها.

أما في سنة 1951 قُسِّمت الجزائر إلى عشر ولايات، وثلاث وثلاثون دائرة، كما شكَّل المناضلون المهاجرون في فرنسا الولاية الحادية عشر[1]، وسميت بفدرالية فرنسا وهذه الولايات هي كالآتي:

1- ولاية قسنطينة ودوائرها ثلاثة: قسنطينة، باتنة، الجنوب القسنطيني.

2- ولاية عنابة ودوائرها أربعة: عنابة، سكيكدة، قالمة، تبسة.

3- ولاية سطيف ودوائرها اثنان: سطيف، بجاية.

4- ولاية القبائل السفلى دائرة واحدة.

5- ولاية القبائل العليا ودوائرها: تيزي وزو، تيقزرت، الأربعاء ثاني راكن، برج منايل، دلس.

6- ولاية البليدة ودوائرها أربعة: البليدة، البويرة، مليانة والأصنام (الشلف حاليا).

7- ولاية المدية ودوائرها: المدية والجنوب الجزائري (وسط الجنوب الجزائري).

8- ولاية وهران ودوائرها: وهران، مستغانم، تلمسان وسيدي بلعباس.

9- ولاية بشار ودوائرها: معسكر، بشار وسعيدة.

---

[1] - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 36.

10– ولاية الجزائر العاصمة تضم ست قسمات هي: الجزائر، بلكور، القبة، حسين داي، الحراش، والسيدة الإفريقية، إضافة إلى دائرتي بود واو، بئر خادم.

11– فدرالية فرنسا(معتبرة كولاية).

وعلى رأس كل ولاية مسؤول بصفة رئيس ولاية، وكذلك الحال بالنسبة للدوائر[1].

والدائرة تضم عدة قسمات، وهذه الأخيرة تُعتبر المحرّك الأساسي في الحركة وعلى رأسها لجنة، كان لكل عضو فيها مسؤوليته في التَّنظيم والدِّعاية والإعلام، وكان عددها على المستوى الوطني مئة قسمة وتضم كل واحدة عدَّة فروع، ويتكون كل فرع من ثلاث إلى أربعة أفواج، ويتكون الفوج من خمسة إلى سبعة خلايا[2]، وتعتبر الخليَّة العنصر الهام في التَّنظيم على مستوى القاعدة النِّضالية، وهي تتشكل من خمسة إلى عشرة مناضلين على أقصى حدٍّ وكان لها هيئات خاصَّة مجهولة لدى كثير من المناضلين ومنها، قسم الأمن، قسم المراقبة، قسم الدِّراسة، قسم تحقيق المصادر[3]، وكانت هناك عدة خلايا لكل منها صلاحيات[4] ومهام محددة وهي:

1– خلايا المنظِّمين: مكلفة باختيار المحبِّين.

2– خلايا المنخرطين: ومكلفة بالدِّعاية والإعلام.

3– خلايا العمل: وتضم المناضلين.

وقد عرفت الحركة خلال الفترة الممتدة ما بين 1946–1950نموا وتوسعا في قاعدتها الشعبية، ليرتفع العدد بعد ذلك في سنة 1952 بالتَّحديد إلى حوالي 20 ألف مناضل وثمانية عشر ألف منخرط ومناصر[5] وكان أغلبية مناضليها يمثِّلون الشَّباب حيث كان قبول الانخراط

---

[1] – مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص 81.

[2]– جيلالي بلُّوفة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 170.

[3] – وهذا القسم يختص في إعداد المعلومات والتأكيد من مصادرها فهو بمثابة جهاز استعمالات.

[4] – جيلا لي صاري ومحفوظ قداش، نفس المصدر السابق، ص 94.

[5] – مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص 82.

في سن الرَّابعة عشر، ونظرًا لهذه الميزة التي ميَّزت التركيبة البشرية للحركة فقد وجدت لها امتدادا في كثير من الهيئات والمنظَّمات واللِّجان منها:

– تكوين نقابة العمَّال والتُّجار المسلمين التي أنشأها حزب الشعب سنة 1943م.

– سيطرة الحركة على جمعية الطَّلبة المسلمين في باريس.

– أنشأت جمعية النِّساء المسلمات الجزائريات في شهر جوان 1947، من اهتماماتها مساعدة أسر المساجين السياسيين.

وقد استطاعت حركة الانتصار أن تجنِّد كل هذه المنظَّمات حول عدة مبادئ محدَّدة وهي:

1– تهديم البنية الامبريالية وإقامة سيادة الشَّعب الجزائري.

2– تكوين دولة وطنية مع كل مستلزماتها من السِّيادة في السُّلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[1] .

4–3– نشاطها السِّياسي:

لقد بدأت المشاركة السِّياسية أو بمعنى آخر الانتخابات، منذ تأسيسها إن لم نقل أحد أسباب ظهورها بواجهتها الشَّرعية، فكانت أوَّل مشاركة لها في الانتخابات التَّشريعية الخاصَّة بالبرلمان الفرنسي في 10نوفمبر1946، فقدَّمت الحركة أحد عشرة مرشَّحا، وفاز فيها خمسة مرشَّحين[2].

وقد أحدث هؤلاء النُّواب ثورة داخل المجلس الفرنسي بتصريحاتهم وخطاباتهم المؤثِّرة حيث انتقدوا بشدَّة السِّياسة الاستعمارية، واعتبرت الإدارة الفرنسية هذه اللَّهجة خطرًا حقيقيًا يهدِّد مؤسَّساتها، فعملت على عرقلة مناضلي الحركة من الترشُّح تحت مبرِّرَات مختلفة، ورغم ذلك فقد استطاعت الفوز ب 95%من المقاعد البلدية وذلك في انتخابات 1947م.

---

1 – مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص83.

2 – يحيى بوعزيز، الاديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 88.

وبسبب هذا الفوز السَّاحق بدأت لعبة التَّزوير التي اشتهرت بها الإدارة الاستعمارية وعيَّنت لها حاكما جديدا وهو السيد "مارسيل أيدمون نايجلان" التي أصبحت تعرف باسمه، لشهرته وقدرته الفائقة على تزوير الانتخابات[1].

وعندما أُجريت انتخابات 4 أفريل 1948، حدثت فضائح كبيرة أثناء ظهور النَّتائج والتي كانت مزوَّرة بشكل سافر[2]، ومع هذا فان (ح.ا.ح.د) تحصَّلت على 9 مقاعد من 120 مقعد، رغم أن تقرير عمَّال العملات تعترف بأن نسبة 90%من الأصوات كانت لصالحها ،وراحت الإدارة الفرنسية تبرِّر ذِمَّتها[3]، وبقيت كل الاحتجاجات المقدَّمة مجرَّد حبرٍ على ورق.

وعندما انعقد المجلس في جلسته الأولى يوم 21 مايو 1948م، لم يحضر إلاَّ خمسة نواب من منتخبي الحزب وهم: (أحمد بوده، مصطفى فرُّوخي، شوقي مصطفاوي، العربي دماغ عتروس، بالهادي أمين) أما الأربعة الآخرين فلم يحضروا الجلسة لأنَّهم اعتقلوا عشية افتتاحها وهم:(بوعلام باقي، موسى بولكروة، حاج محمد شرشالي، مبارك الجيلالي).

ومن مظاهر الفخر والاعتزاز التي سجَّلها التَّاريخ لنوَّاب (ح.ا.ح.د) أنَّهم قاموا بإنشاد نشيد (فداء الجزائر روحي ومالي)، بعد أن قام النُّواب الأوربيون بإنشاد نشيد الثَّورة الفرنسية (لامارسييز)، ممَّا جعل هؤلاء النُّواب يكُفُّون عن إنشاد نشيدهم الاستعماري في افتتاح جلسات المجلس[4].

وأثناء اقتراب الانتخابات التشريعية سنة 1951، قام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء بمساع لدى (ح.ا.ح.د) لتحقيق جبهة انتخابية موحدة، غير أن هذه الجبهة سرعان ما

---

[1]– يحيى بو عزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللَّجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946–1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 11.

[2] – Mohamed Harbi, Op. Cit, P.17

[3]– أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص 113–114.

[4]– يحيى بو عزيز، السِّياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ص 31.

تفرقت لاختلاف الإيديولوجيات، وكذلك تغليب المصلحة الخاصة على العامة[1] هذا داخليا، أما خارجيا فكانت له عدَّة مشاركات على الصَّعيد الدُّولي ومن بينها مشاركته على هامش أشغال دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في باريس عام 1951 ممثلا عن طريق رئيسه مصالي الحاج، ومما جاء في كلمته أثناء المأدبة التي أقامتها (ح.ا.ح.د)، التي دعت إليها العديد من الشخصيات العربية والإسلامية على رأسهم الأمين العام للجماعة العربية عبد الرحمان عزَّام باشا مايلي: " باسم الشَّعب الجزائري وباسم جميع أعضاء الحركة القومية الجزائرية، أعبِّر لكم عن عميق اعترافنا وأخلص تشكُّراتِنا، حضارات أصحاب السَّعادة إنَّ ما نُحِسُّه في هذه السَّاعة من الفرح لم يكن عن اجتماعنا بممثلي الأقطار الشَّقيقة فحسب، بل لأنَّ هذا الاجتماع رمز لوحدة الشُّعوب العربية والإسلامية وتضامنها، إن الاستعمار الذي انغرس في بلادنا لأكثر من قرن، بكل ما فيه من إذلال واضطهاد قد جعل بيننا وبين بقية العالم سدًّا حديديًا منيعًا، قاصدًا بذلك الحيلولة بيننا وبين إخواننا العرب والمسلمين ليذيب كياننا ويقضي على شخصيتنا العربية و الإسلامية ...."[2].

إنَّ هذه الكلمة تفسِّر باختصار عقيدة حركة الانتصار، وتطلُّعاتها الخارجية محاولة تقديم القضية الجزائرية بجميع الطُّرق، ومن بين وسائل شرح القضية نجد الجرائد مثل:" المغرب العربي" الذي صدر في جوان 1947، و"المنار" في مارس 1951، و"الأمة الجزائرية" في جوان 1946، و"الجزائر الحرة". كما حاول الحزب توحيد الكفاح ضدَّ الاستعمار الفرنسي مع كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي[3].

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص80.

[2] – مومن العمري، نفس المرجع السابق، ص 79.

[3] – جلالي صاري ومحفوظ قداش، نفس المصدر السابق، ص 101.

الدرس السادس:

المنظمة الخاصة والعمل الثوري:

1-تأسيس المنظمة الخاصة:

2-نظامها الداخلي:

3-نشاطاتها وإنجازاتها:

4-اكتشاف المنظمة الخاصة:

خلص الشعب الجزائري إلى نتيجة مفادها "أن ما أخذ بالقوة، لا يستعاد إلاّ بالقوة"، وهي النتيجة التي تعزّزت كثيرا بعد مجازر ماي 1945م الرّهيبة في الجزائر، فهذه المجازر مثلت نقطة تحوّل هامّة في سيّاسة الحركة الوطنية الجزائرية، إلى الحدّ الذي يجعلنا نقول أنها كانت بمثابة بداية النّهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، سيّما وأنها دعّمت مبادئ الوطنيين، وهزّت نفوس الجامدين، وحقّقت تطلّعات المتلهفين من الشباب المناضلين إلى إشعال نار الثورة، وضرورة رفع السلاح كوسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني[1].

فبعد مجازر 8 ماي 1945م، برز في صفوف حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – تيار يناهض العمل السياسي العقيم، وينادي بتكوين جهاز عسكري كحل أنجع للثورة على المستعمر وتحقيق الاستقلال ، فخلال المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يومي 15 و16 فيفري 1947م، تم الإعلان عن ميلاد المنظمة الخاصة (Organisation secrète para militaire)، من طرف جماعة من الشباب المتحمس للعمل العسكري، وبذلك ظهرت إلى الوجود أول منظمة سرية عسكرية كانت بمثابة النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني، والخطوة الأولى لإعلان الثورة المسلحة[2].

1-تأسيس المنظَّمة الخاصَّة:

أُطلقت عليها عدَّة تسميات منها: المنظَّمة "السرِّية العسكرية" أو "شبه العسكرية" أو "الجناح المسلَّح في (ح.ا.ح.د)، كما أطلق عليها اسم "العظم"، كذلك تسمية "الشَّرف العسكري" لكن تسميتها الصَّحيحة هي "المنظَّمة الخاصَّة"، وهذا استنادا لأحمد محساس الذي يعد واحدا من مسؤوليها.

---

[1] – محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 46.

[2] – أحسن بومالي، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد 2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 117.

وتطبيقا لقرار المؤتمر الأول (ح.ا.ح.د) المنعقد في 15-16 فيفري 1947 ثم تأسيس المنظَّمة الخاصة التي يطلق عليها اسم: ORGANISATION SECRETE PARA MILITAIRE.

وقد منحت هذه المنظَّمة طابعا شبه عسكريا ذا هياكل خاصَّة بالكفاح المسلَّح الذي يعتبر أساسيا[1]. وأسند المؤتمر إلى السيد محمد بلوزداد[2] مهمَّة إنشاء هذه النَّواة التي برزت على يده، وعند تعيينه قام باختيار مساعديه وهم السَّادة: حسين آيت أحمد والدكتور الأمين دباغين ونائبه مسعود بوقادوم، فشكِّلت بذلك لجنة الأربعة، وباشرت أعمالها لمدة ستة أشهر إلى غاية إعادة تشكيل اللَّجنة القيادية للمنظَّمة التي تضم إلى جانب السيد محمد بلوزداد وآيت أحمد والأمين دبَّاغين ستة أعضاء آخرين[3] وهم :

1- السيد أحمد بن بلة[4]: مسؤول عمالة وهران.

---

[1] - M'hamed Yousfi , L'Algérie en marche,Tome 01 , En Al Alger, 1985, P 83.

[1]- محمد بلوزداد: الملقب بالسِّي مسعود، ولد في سنة 1924 بمدينة الجزائر، وانضم إلى حزب الشعب سنة 1943، شارك في تحرير الجريدة السرية "الوطن" في شهر ماي 1945، ولّي على رأس المنظمة الخاصَّة سنة 1947، ويشهد له مناضلو الحزب بالشجاعة والذَّكاء الخارق والقدرة على التنظيم السرِّي، خاصة أنه كان حائزا على تجربة ميدانية واسعة اكتسبها بفضل توليه النظام السري لحزب الشعب في الشرق الجزائري، ولكن القدر لم يمهله إذ أصيب بمرض خبيث جعله طريح الفراش، وعيّن بدله المناضل "حسين آيت أحمد"، وتوفي في 14 جانفي 1952. ينظر: collectif, le 1er novembre 1954 , la nuit - rebelle, édition, la tribune, novembre 2004, p56. ومحمد عباس، فرسان الحرية، (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 11.

2-Mohamed Harbi, Le F L N mirage et réalité, les origine prise du pouvoir (1945-1962) France, 1985, P 392.

[4] - أحمد بن بلة: ولد يوم 15 ديسمبر 1918 بمغنية في ولاية تلمسان. انضم إلى حزب الشعب الجزائري بعد (ح. ع.2)، أصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة سنة 1949 ، اعتقل بعد اكتشافها وحكم عليه بالسجن المؤبد لكنه تمكن من الفرار من سجن البليدة في 16 مارس 1952 ،رغم معارضة الحزب لذلك التجأ إلى القاهرة وأصبح منذ نوفمبر 1954 احد زعماء جبهة التحرير الوطني، واعتقل بعد اختطافه في حادثة الطائرة المشهورة يوم 22 أكتوبر 1956م، بعد الاستقلال أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية، ينظر: أحمد بن=

2- السيد محمد ماروك [1]: مسؤول عن العاصمة وما جاورها.

3- السيد محمد بوضياف: مسؤول عن عمالة قسنطينة.

4- السيد محمد عبد القادر الجيلالي: مدرب عسكري ومسؤول عن منطقة الظهرة والشلف.

5- السيد حسين آيت أحمد: نائب للرئيس ومسؤول عن منطقة القبائل.

6- السيد الجيلالي الرقيمي: مسؤول عن عمالة الجزائر (العاصمة-متيجة-التيطري)[2].

وقد حدَّد محمد بلوزداد ثلاث محاور أساسية لعمل المنظَّمة ونشاطها وتتمثل في:

المحور الأول: ويتركز على التَّكوين العسكري (التدريب على مختلف الأسلحة والمتفجرات والانضباط وتحديد المناطق).

المحور الثاني: التَّكوين العقائدي (التربية الوطنية والدينية والروحية المرتبطة بالإسلام).

المحور الثالث: ويتمحور حول جمع السِّلاح والذَّخيرة[3].

إن ميلاد هذه المنظَّمة كان انتصارا لمطلب الشَّباب الثَّوري، المتحمِّس للكفاح والعمل المسلَّح الذي كان يرى بأن التَّجارب أثبتت فشل الوسائل السِّلمية، وأن ما حدث في مايو 1945 خير دليل، ومن غ ير المعقول أن لا تتَّخذ الحركة وجهة جديدة لتأمين وجودها،

=بلة، مذكرات أحمد بن بلة بقلم روبير مارل تر: العفيف الأخضر،ط2 ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، لبنان ،(د.ت) ص 82.

[1] - محمد ماروك: واحد من أقدم مناضلي حزب الشعب، وهو من أصل مغربي لكنه ولد بالجزائر، عرف بذكائه وثقافته الغزيرة يعتبر أول من صنع قنبلة تمثال الأمير عبد القادر، وهناك من يرى بأنه هولندي، كتب تقرير آيت أحمد (تقرير زدين حول المنظمة الخاصة في ديسمبر 1948) وقد تقلد عدة مسؤوليات أهمها تأسيسه لشبكة الإشارة والمواصلات، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة هرب إلى فرنسا سنة 1950م وبعد اندلاع الثورة التحريرية حاول التوفيق بين جبهة التحرير والحركة المصالية لكنه فشل.

[2] -Ben Youssef Ben Khadda , Les origines de 1ER novembre1954 ED,Dahlab, Alger ,1989, P 126.

[3] - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 188.

ولفرض مطالبها بإعداد عسكري، عن طريق منظَّمة عسكرية سرّية حتى لا يُؤْخذ المناضِلون من جديد على غرَّة كما حدث في مايو 1945م[1].

ورغم الموقف المتردّد لمصالي الحاج، إلا أنَّه وتحت الإلحاح الشديد للمناضلين الشَّباب أثناء المؤتمر الأول، وافق على إنشاء المنظَّمة الخاصة ولكن بتحفُّظ وحذر شديدين، وقد علَّق على ذلك قائلا: "إنَّنِي أُوافق على إنشاء جناح عسكري يتولَّى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا، وبذلك نكون قد هيَّأنا واستعملنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد".

وهذا ما يؤكِّده أيضا أحد مسؤولي هذه المنظَّمة المعروفين، وهو محمد بوضياف[2] حيث يقول: "ومن شأن هذه المنظَّمة أن تعيد الثِّقة إلى نفوس المُضطَرِبين، وتضمن بالتالي عدم الانحراف وعدم التشكُّك في الحركة"[3].

لقد كانت التَّركيبة البشرية لهذه المنظَّمة من المناضلين الثَّورِيين[4]، من دعاة العمل المسلَّح للإطاحة بالنِّظام الاستعماري في الجزائر، وهذا ما ورد في تقرير محمد بوضياف بشأن هذه النُّقطة حيث جاء فيه: "....فلنعد إلى هذه المنظَّمة التي تم تأسيسها ما بين سنتي: 1947-

---

[1] – محمد عبّاس، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 30.

[2] – محمد بو ضياف: ولد يوم23 جوان 1919 بالمسيلة بعد (ح. ع. 2) ، كان يشتغل في مصلحة الضرائب بمدينة برج بوعريريج ليضع نفسه في خدمة الحركة الوطنية، وأصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة، ويعتبر أحد مسئولي تفجير الثورة التحريرية، وكلف أثناءها بالتنسيق بين الداخل والخارج، اختطف يوم 22 أكتوبر 1956 في حادثة الطائرة المشهورة حيث بقي في السجن حتى الاستقلال اختلف مع بن بلة سنة 1962 مما أدى إلى سجنه في الجنوب الجزائري، وبعد إطلاق سراحه استقر بالمغرب الأقصى، عاد إلى الجزائر في 16 جانفي 1992 ليتولى منصب رئيس الجمهورية وفي يوم 29 جوان تم اغتياله بمدينة عنابة، ينظر: محمد عباس، المرجع السابق، ص ص24-25، وأنظر أيضا: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص203.

[3]– عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 108.

[4] – ينظر إلى: التشكيلة الثلاثية لقيادة المنظمة الخاصة (1947– 1950) في الملحق رقم (06).

1948 وكان مناضلوها من المشهود لهم بالشَّجاعة والسرِّية والاعتقاد الرَّاسخ، ممَّا جعلها مختارة إلى الحدِّ الأقصى وبعد نزاعات حول كيفية اختيار مناضلي المنظَّمة الخاصة، وبعد ستَّة أشهر من قرارات التَّكوين أصبحت أمرا واقعا"[1].

2- نظامها الداخلي:

تميزت بنظام داخلي دقيق وصارم، تمحور حول ثمانية فصول حدَّدت نشاطها وعَملَها وهي: الانضباط، التَّجنيد، الاجتماعات، السُّلوك، الرُّخص، النَّقل، الثواب والعقاب، وهذا ملخص للنِّظام الدَّاخلي للمنظمة الخاصة[2]:

المادة الأولى: كان لابدَّ أن يحصل كل رئيس على طاعة تامَّة من أفراده والخضوع في كل وقت، وأن تنفَّد الأوامر تنفيذا دقيقا دون تردُّد أوتدمُّر.

المادة الثانية: التَّجنيد.

أ- التَّجنيد محدود.

ب- يجب على كل من يجنَّد أن يستوفيَ الشُّروط التَّالية: الإقناع، الفطنة، الشَّجاعة، النَّشاط، الاستقرار، القدرة الجِسْمِية... الخ.

ج- مدَّة الخدمة غير محدودة.

د- يجب على العنصر المجنَّد أن يجتاز الاختبار ويؤدِّي القسم، ولا يجوز له أن يترك التنظيم عندما يريد[3]، هذا فيما يخصُّ النِّظام الدَّاخلي أما من ناحية التَّنظيم الهيكلي فقد كانت المنظَّمة الخاصَّة عبارة عن تنظيم هرمي يتشكَّل على النحو الآتي:

---

[1] - مومن العمري، المرجع السابق، ص 122.

[2]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 247-249.

[3]- رابح بلعيد، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس، العدد ،1997132، ص 11.

1- قيادة الأركان[1] وتتكوَّن من:

* رئيس المنظمة الخاصة: محمد بلوزداد.

* رئيس هيئة الأركان: حسين آيت أحمد.

*المدرب العسكري: عبد القادر بلحاج الجيلالي.

2- المسؤولون على مستوى العملات.

3- أما الاتصال بالمكتب السِّياسي فكان يتم من خلال مندوب يسمى المندوب الخاص، وكان في بداية الأمر أحمد مزغنة، ثم خلفه الحسين لحول ثم محمد خيضر.

وهذا المندوب كان يتلقَّى شهريًّا من رئيس المنظَّمة تقريرًا مفصَّلاً عن نشاطها، كما يقدِّم قائمة باحتياجاتها ومطالبها خاصة المالية منها.

إنَّ هذه الصَّرامة والجدِّية داخل المنظَّمة الخاصة تؤكد أنها منظَّمة عسكرية وجدت لتحقيق هدف ليس سهلاً، وأن تحقيقه يتطلب انضباطًا وقساوةً في التَّكوين والتَّربية والتجنيد، ليكون المجنَّد أهلا لتحقيق وتنفيذ ما أُوكل إليه من مهام بدقَّة ومسؤولية وإخلاص وأمانة وشجاعة، وقد أضيفت بعض المعايير الأخرى كشروط للانضمام إلى المنظَّمة منها: التَّحلي بالفضائل كالخلق الحسن والأدب والالتزام بالدِّين الإسلامي، والحماس والنَّشاط وعدم الفوضوية والتهُّور، ويتم ذلك عن طريق عملية تحرٍّ دقيقة وشاملة.

3-نشاطاتها وإنجازاتها:

إنَّ النِّظام الدَّاخلي الذي اعتمدته المنظَّمة يكشف عن أهميته وعن الشعور بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق مؤسسيها في الإعداد الصَّارم والسَّليم والسرِّي لتفجير الثورة التحريرية، وكان لابد من إحكام سيطرة تامة على المجنَّدين من خلال تقسيم جغرافي يحدِّد المناطق والنواحي حتى تتكفَّل كل جهة بمجنديها، وتتحمَّل كل المسؤولية في تسييرهم وتوجيههم

[1]- عبد الرحمن رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد 2، نوفمبر 1984، المؤسسة العسكرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 31.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم العملات الكبرى إلى مناطق حيث قسمت عمالة الجزائر إلى خمس مناطق وعمالة قسنطينة إلى أربع مناطق واعتبرت عمالة وهران منطقة واحدة[1].

وعلى صعيد التَّنظيم العمليَّاتي أُنشِئَت مصلحة عامَّة تابعة لهيئة الأركان، ضمَّت عدَّة شبكات مختصَّة على الشكل التالي:

أ- شبكة المتفجرات: وتتمثل مهمتها في وضع القنابل المتفجرة المحرقة والهجومية، وقد أسندت مهمة الإشراف عليها للمناضل عبد القادر بلحاج الجيلالي.

ب- شبكة الإشارة: وهي مختصَّة في الراديو والكهرباء، وقد كوَّنها المناضل محمد ماروك ثم أسندت لـ: عسلة رمضان.

ج- شبكة التواطؤ: وتتمثَّل مهمتها في إيجاد مخابئ للمختفِين الذين تبحث عنهم السُّلطات الاستعمارية.

د- شبكة الاتصالات: تتمثَّل مهمتها في شراء أجهزة الاتِّصالات والتدرُّب على استعمالها.

هـ- شبكة الاستعلامات: تتمثل مهمتها في التعرُّف والاضطلاع على تنظيمات وتحرُّكات الأجهزة الاستعمارية[2].

وقد تم إخضاع المجنَّدين إلى نظام عسكري قائم على تقسيمهم إلى مجموعات، وأنصاف مجموعات حتى تسهل عملية تكوينهم، حيث شُكِّلت على النَّحو التالي:

* نصف المجموعة: تُمثِل الوحدة القاعدية للنِّظام، وتضم ثلاثة أشخاص أحدهم رئيس.
* المجموعـة: تتكوَّن من ثلاثة أنصاف مجموعات، وقائد المجموعة أي عشرة أفراد.
* الفصيلـة: تتكون من مجموعة أو عدة مجموعات.

هذا فيما يخص التَّنظيم القاعدي للمنظَّمة، أمَّا فيما يخصُّ انجازاتها العسكريَّة فيُمكن أن نبدأَها بترتيب كرونولوجي بداية من اجتماع سبتمبر 1948، وسببه هو وقوع المنظَّمة

---

[1]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 185.

[2] - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 32.

في مشكل تنشيط المناضلين الذين تدرَّبوا، واستغلال مواهبهم التي تحصَّلوا عليها، ثم عُقد اجتماع في شهر ديسمبر "بزذين"[1] حول استراتيجية الثَّورة التي ينبغي إتباعها من أجل تحديد نتائج الحوادث، وكانت تدخُّلات المسؤولين في منتهى الدِّقة والصَّرامة، واستمعت قيادة الحزب إلى التَّقرير الذي قدَّمه مسؤول المنظَّمة الخاصَّة السيد حسين أيت أحمد، ويعتبر هذا التَّقرير وثيقة أساسية من وثائق الثَّورة الجزائرية[2]، وقد قسِّم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: عُرض فيه بالتَّفصيل الكيفيات التي يجب أن يكون عليها الكفاح الجزائري.

القسم الثاني: فيه تحليل الوضعية السِّياسية والتَّنديد بمأزق الأسلوب الشرعي الذي لم يعد مقبولا من طرف المناضلين.

القسم الثالث: تمحور حول الإجراءات والأهداف الضرورية للمبادرة بتفجير الثّورة.

القسم الرابع: عرض فيه رُزْنَامة وتشكيل لجنة من أعضاء اللَّجنة المركزية للحزب تتكلَّف بالإشراف على قرارات المكتب السِّياسي أثناء مراحل تفجير الثَّورة.

لقي التَّقرير موافقة عامة ماعدا رئيس الحزب فإنَّه كان يرى ذلك سابقا لأوانه، أما السَّيد حسين آيت أحمد فيقول :" أن التَّقرير الذي أعددته خصِّيصا لقادة الحزب يشمل جميع أنشطة المنظَّمة وتصوُّراتها المستقبليَّة" [3].

وقد بدأ أعضاء المنظَّمة الخاصَّة في جمع السِّلاح منذ (ح.ع.2)، لأنَّهم كانوا متأكِّدين بأن توفير السِّلاح أمر ضروري لخوض الكفاح المسلَّح، وقد ورد في التَّقرير المذكور سابقا، مايلي:

"ينقصنا السِّلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوَّة عسكرية تتوفَّر على الأسلحة الحديثة لقواتها البرِّية والجوِّية والبحريَّة ،وتتكون من جيش يتمتَّع بتقاليد وتجارب""[4].

---

[1]– بزذين: بلدية بولاية عين الدفلى حاليا.

[2]– محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 244.

[3]– حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص ص172–173.

[4]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 49.

فعمل أعضاء المنظَّمة على شراء الأسلحة من الخارج: من تونس وليبيا ففي سنة 1948 أعلن السَّيد محمد بوضياف بوجود سوق مزدهرة بمدينة غدامس[1]، وبعد التَّخطيط لهذه الرِّحلة انتقل بوضياف إلى مدينة بسكرة، فاجتمع مع العربي بن مهيدي، وتم خلال الاجتماع تدارس عملية ليبيا وميزانيتها، وكلِّلت هذه العملية بالنجاح واشتروا مئة بندقية وكمية كبيرة من الذَّخيرة، وتم خزنها في منطقة الأوراس[2].

ونظرا لضعف الوضعية المالية للمنظَّمة الخاصة، لم يبق لها إلا أن تعتمد على نفسها أو أن تقوم ببعض العمليات لحسابها، بدلا من أن تبقى موقف "القاصر" إزَّاء الحركة، وتمكَّنت من إيجاد مفتاح إلى تمويلها الذاتي وهو مكتب البريد المركزي بوهران، فنقل جلول نميش[3] وهو عامل في مكتب البريد إلى محمد يوسفي وبن بلة، جميع المعلومات اللاَّزمة لشن الهجوم على بريد وهران يوم 07 أفريل 1949 وكان رجال هذه المهمَّة هم: آيت أحمد الذي شكَّل مفرزة المغاوير، وضمت عددا من المناضلين[4].

وأخذوا الموافقة في مباشرة مهمتهم من المكتب السياسي الذي كان متخوفا في حالة ما إذا انكشف أمرهم فسوف يتورَّطون معهم، وبعد التَّحاور أخذت موافقة السيد حسين لحول الأمين العام لحزب(ح.ا.ح.د)، والتي كانت كافية لحسم القرار وإعطاء الضوء الأخضر لمباشرة التَّحضير للهجوم[5].

وخلال لقاء حسين آيت أحمد مع جلُّول نميش، وتزويد هذا الأخير آيت أحمد ورفاقه بأهم المعلومات الخاصَّة بنظام البريد، وقام سويداني بوجمعة بإيواء آيت أحمد وبن بلة بفيلا بشارع فيكتور هيكو بوهران، حيت هُيِّئت التَّدابير في ظرف ثلاثة أيَّام، حيث تقرَّر أن يشارك

---

[1]– غدامس: مدينة تجارية ليبية قريبة من الحدود الشرقية للجزائر.

[2]– حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 183.

[3] – جلول نمِّيش: اسمه الثوري القبطان يحيى الذي شغل منصب وزير المجاهدين بعد الاستقلال.

[4] – محمد يوسف، المصدر السابق، ص 105.

4–Ben Youcef Ben Khedda ,op .cit, p 139.

ثلاثة رجال في العملية، على أن يضُم خمسة منهم بما فيهم قائد الكومندوس بالدُّخول إلى المبنى، بينما يبقى اثنان في الخارج لحماية السَّائق.

أما فيما يخص السَّيارة فقد تقرَّر استِئجارها ليلة العملية، وأخذ بن بلة على عاتقه مهمة إيجاد مراقبين للسائق، وهما بلحاج بوشعيب[1] وآخر يدعى فلُّوح، وحُدِّدت العملية أن تكون في الأول أو الثَّاني من شهر مارس، وقام الجيلالي الرقيمي بإيجاد سائق السِّيارة وهو شاب مختص في صناعة القنابل اسمه محمد علي خيضر، وانتقل هؤلاء إلى وهران قبل ليلتين وقُدِّمت الخطة لأعضاء الكومندوس[2].

رغم التَّحضير المحكم لم تنجح العملية الأولى للهجوم على بريد وهران، بسبب تعطُّل محرك السِّيارة ونفاد الوقود، هدا العطل أدى إلى التَّخلُّف عن موعد العملية بخمسة عشرة دقيقة عن الوقت المحدَّد، ورغم كل هذا فإنَّ أعضاء العملية لم يتراجعوا فأعادوا الكرَّة في منتصف اللَّيل وساعفهم الحظ في نجاحها ،وأحرزت المنظَّمة الخاصة انتصارًا كبيرًا وتمثَّلت نتائج الإغارة على ثلاثة ملايين ومائة وسبعون ألف فرنك، وكُلِّف محمد خيضر بتسيير الأموال على الفور إلى المكان المعيَّن[3].

وثاني عمل قامت به هو الهجوم على منجم الونزة ،وكان هدفهم هو الاستيلاء على المتفجِّرات لأنهم كانوا بحاجة إليها ، وأثناء القيام بهذه العملية وقعت مشادَّات بينهم وبين الشرطة الفرنسية، فحاصرت بعض رجال المنظمة ،ومن بينهم سويداني بوجمعة، فقام بقتل شرطي وفرَّ هاربًا[4].

وثالث عملية هي: تفجير تمثال الأمير عبد القادر (عملية كاشيرو)، تعود أسباب هذه العملية إلى قيام الإدارة الفرنسية في الجزائر بتشييد تمثال الأمير عبد القادر بنواحي معسكر،

---

[1]– بوشعيب: نائب شيخ بلدية عين تموشنت، وعضو بمنطقة الونشريس سنة 1948.

[2]– ينظر: الملحق رقم:07

[3] – M'hammed yousfi, op. Cit, p 93.

[4] – محمد الطيب العلوي، نفس المرجع السابق، ص 293.

وتم تدشينه في 15 أكتوبر 1949، ونُظِّم حفل وحظره الحاكم العام "نايجلان" Naegelen، وأراد هذا الأخير أن يغطِّي على سياسته القمعية بهذا العمل.

وكانت فكرة تدمير هذا التِّمثال من اقتراح محمد بلوزداد، لأنه رأى فيه إهانة للوطنية الجزائرية للأمير عبد القادر، ويعد أيضا إهانة لكل المشاعر الوطنية، إلاَّ أنَّ العملية فشلت والسبب هو أن اللُّغم كان مبلَّلا، وكذلك السبب الآخر هو نباح الكلاب في اللَّيل، الذي أزعج منفذي العملية وهم (محمد يوسفي، ماروك ومحمد أوعراب)[1].

4-اكتشاف المنظمة الخاصة:

لم يكتب للمنظَّمة الخاصَّة أن تعمِّر طويلا، التي تأسَّست بعد المؤتمر الأول للحركة وتمَّ اكتشافها في شهر مارس 1950، وهذا رغم طابعها السرِّي والإجراءات الصارمة التي أُتُّبعت في تكوينها وحمايتها، سواء على مستوى القاعدة أو القيادة.

حيث بأن العلاقة بين المكتب السِّياسي للحركة وقيادة المنظمة كانت جد محدودة [2]، والاتصال بينهما كان مقتصرًا على شخصين فقط هما: حسين لحول محمد خيضر من جهة، ورئيس المنظمة الخاصَّة من جهة ثانية، ورغم اكتشافها من طرف السلطات الاستعمارية إلا أن المادَّة التاريخية نادرة حول أسباب اكتشافها، وتعددت الآراء حول اكتشافها، لكن جلُّ المؤرِّخين يجمعون على أنَّ حادثة تبسَّة هي التي أدَّت إلى اكتشاف المنظمة الخاصَّة، حيث كان أحد المناضلين وهو "عبد القادر خياري" الملقب ب"رحيم" مستاء من فصله عن صفوف (ح.إ.ح.د) في تبسَّة وتأثَّر أيضا بفصل الأمين دباغين، فأخذ يقدح في مصداقية الحزب، ويهدِّد بإفشاء أسرار المنظَّمة الخاصة[3].

---

[1]- إبراهيم لونيسي، المنظمة الخاصة l.o.s أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 06، مارس2002، المركز الوطني للبحوث في الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائ، ص 65.

[2] -ينظر: الملحق رقم (08).

[3] - أحمد محساس، المصدر السابق، ص322.

هذه العملية أدَّت بقيادة الحزب[1] إلى اتخاذ قرار في بداية مارس 1950م، وتمثل في عملية تأديب المناضِليْن في الحزب وهما: "عبد القادر خيَّاري "وزميله "أحمد لورس" واللَّذان فشلا في تأدية واجباتهما النِّضالية بالمنظَّمة الخاصة، وعندما أُرسلت لجنة التأديب إلى تبسة يوم 18 مارس 1950 بقيادة ديدوش مراد وبعضوية عمار بن عودة، ابراهيم عجومي إبراهيم، بكوش عبد الباقي ومحمد بن زعيم.

تمكَّن أعضاؤها من الانفراد بالسَّيد عبد القادر خياري وزميله وقاموا بمعاقبته عن طريق الضَّرب واستعمال العنف[2]، فانهال عليه عمار بن عودة بقضيب حديدي فأُغمِي عليه بعدها فظنُّوا أنَّه مات، لذلك تركوه وانصرفوا حيث اتجه ديدوش مراد إلى قسنطينة، أمَّا عمَّار بن عودة فاتَّجه إلى عنَّابة.

واستنادا إلى محمد حربي فإنَّ عبد القادر خياري بمجرد أن استعاد وعيه اتجه إلى محافظ الشرطة، وقدَّم ما لديه من معلومات، حيث تكبّدت المنظمة من جراء اكتشافها خسائر فادحة تمثلت في حجز كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والوثائق السرّية وغيرها، فضلا عن إيقاف الأعضاء القياديين فيها من أمثال بن بلة، بلحاج ويوسفي ورجيمي، في حين فرّ كل من بوضياف وبن مهيدي وبن سعيد وبن بولعيد وديدوش وبن طوبال إلى الجبال لمواصلة الكفاح المسلح[3].

---

[1] – المتكونة من: محمد بوضياف، ديدوش مراد، زيغود يوسف.

[2] – مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر . القاهرة) 1954 –1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص27.

[3] – محمد حربي، المصدر السابق، ص ص54–75.

الدرس السابع:

دستور20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة:

1- دستور 20 سبتمبر 1947:

2- محتواه:

3- المواقف المختلفة من الدستور:

الدرس السابع:..... دستور 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة:

لمواجهة وإحباط نضال الجزائريين في سبيل حقوقهم، وسعيا منها للحد من نقمتهم، وكذا لطمأنة المستوطنين على مستقبلهم في الجزائر أيضا؛ عادت فرنسا إلى سياسة "الإصلاحات".

1- دستور 20 سبتمبر 1947:

لقد أثار مشروع الدستور نقاشات حادة منذ أن طرح في ماي 1947، وقد اقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الفرنسية مشروع جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، وكسبوا إلى جانبهم عطف النواب الشيوعيين الفرنسيين، في حين استنفر المستوطنون قواهم وحذوا الحكومة الفرنسية من مغبة منح حقوق سياسية أكبر للجزائريين، وبلغ النقاش ذروته داخل مجلس الجمهورية الفرنسية، وأخيرا صودق على دستور الجزائر[1]، فأصدرت فرنسا قانونا أساسيا للجزائر "le statut de d'Algérie" الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد حكومة بول رمادي في 20 سبتمبر 1947[2].

2- محتواه:

شمل على 08 أبواب و60 مادة، أهمها:

المادة الأولى:

الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وقطر مشترك في الاتحاد الفرنسي.

المادة الثانية:

تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر.

المادة الثالثة:

تتعلق بالأحول الشخصية للفرد الجزائري المسلم، فله الحفاظ على حالته الشخصية الإسلامية، ويحكم بالشرع الإسلامي في هذا المجال.

---

[1] - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص ص348-352.

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص466-467.

المادة الخامسة:

يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام، وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية وحدها.

المادة السادسة:

تكوين مجلس جزائري يسيّر شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام.

المادة السابعة:

تأسيس مجلس حكومة من ستة أعضاء، مهمته السهر على تنفيذ قرارات المجلس الجزائري.

المادة الثلاثون:

يتكون المجلس الجزائري من 120 عضوا، مناصفة بين المسلمين والفرنسيين.

المادة الخمسون:

نصت على إزالة الحكم العسكري عن الجنوب، لكنها وضعت عقبات في وجه التنفيذ.

المادة 53:

نصّت على الإلغاء النظري للبلديات المختلطة في عموم الجزائر، لكنها تعرقل التنفيذ ببعض العقبات أيضا.

المادة 56:

نصت على فصل الدين الإسلامي عن الدولة مثل بقية الأديان. إلا أنها تربط التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري.

المادة 75:

اعتبرت اللغة العربية لغة متساوية للغة الفرنسية بالنسبة للصحافة الفرنسية أو الخاصة المطبوعة في الجزائر، ونصت على تنظيم التعليم العربي في جميع المستويات. لكنها جعلت ذلك منوطا أيضا بقرارات المجلس الجزائري[1].

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص467-468.

3- المواقف المختلفة من الدستور:

3-1- موقف المستوطنين:

فقد أبدى الكثير منهم امتعاضا شديدا لاستمرار مناقشة هذا المشروع، وعبّروا عن غضبهم بطرق وأساليب مختلفة إلى درجة أن بعض المتطرفين لجأوا إلى تخويف الإدارة الفرنسية بشبح الحرب الأهلية، ومن بين الذين تبنوا هذا الطرح " قويتيان فور" والذي هدد باللجوء إلى حرب أهلية في حالة ما إذا تمت المصادقة على النظام الأساسي للجزائر[1]. واعتبروه تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم، ويجعلهم طعمة للمسلمين[2]. ويقف حائلا أمام طموحاتهم ويضر بمستقبلهم[3].

ونجد أن بعض النواب أنهم قد استعملوا لغة التهديد وذلك برفع شكوى إلى الأمم المتحدة ضد الحكومة الفرنسية وذلك من أجل الضغط لإبطال هذا الدستور، وهو ما عبّر عنه رئيس مجلس عمالة الجزائر بقوله:" إذا منح المجلس الوطني قانونا للجزائر ضد مصالح المستعمرين، فإن الأقلية الأوروبية لن يتردّدوا في تحويل نظرهم خارج الدولة الأم"[4].

3-2- موقف الجزائريين:

نظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة هذا القانون، ولتكريسه تبعية الجزائر لفرنسا، وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير، وعدم إعطائه الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة، فقد ندّدوا به وانتقدوه. من ذلك ما وصف الشيخ البشير الإبراهيمي ذلك " الدستور" بأنه دستورٌ أعرج، أبتر، لا يسمع ولا يبصر، لم يؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه، ولم يسمع صوتها في دفعه"[5].

---

[1] – عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص169.

[2] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص470.

[3] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص187.

[4] – Colette et Francis Jean son, L'Algérie hors la loi, op.cit., p.244.

[5] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص469.

وبالنسبة للحركة الوطنية (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبقيادة فرحات عباس رفض هذا القانون كون هذا القانون لم يستشر الشعب الجزائري، وهو نتيجة اتفاق بين الفرنسيين في فرنسا والفرنسيين المحتلين" ومن ثمة فهو قانون قد تجاوزه الزمن، كما رفضته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين"[1].

4- مصير الدستور:

قام المستوطنون بفضل هيمنتهم على الإدارة بتزوير انتخابات المجلس الجزائري في 11 أبريل 1948 لصالح عملائهم وأذنابهم، وتكرّر التزوير في انتخابات المجلس الجزائري في 04 و11 فيفري 1951م، وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951، فسيطر المستوطنون بذلك على كل الهيئات والمؤسسات الإدارية والسياسية. كما ظلت المساواة في تولي الوظائف، وإزالة البلديات المختلطة عن المناطق الشمالية، والحكم العسكري عن الجنوب، وترسيم العربية، واستقلال الإسلامية عن الدولة، ظلت جميعها حبر على ورق، وقد عمّر هذا الدستور المزيف قرابة 09 سنين إلى أن سقط في أبريل 1956، وحلّ معه المجلس الجزائري المزعوم[2].

ومهما قيل عن هذا القانون، وعلى الرغم من طابعه الرجعي والعنصري وبنوده المجحفة فإنه سرعان ما أفرغ من بعض محتوياته الإيجابية على قلتها، إذ عملت الإدارة الفرنسية على تزوير الانتخابات وتحويل القانون إلى أداة قمع ووسيلة اضطهاد.

---

[1] -عزالدين معزة، المرجع السابق، ص209.

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص470-473.

الدرس الثامن:

بوادر تصدع الحركة الوطنية -أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1- جذور الأزمة:

2- الأزمات الداخلية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية-:

3- المؤتمر الثاني وانقسام الحركة:

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1- جذور الأزمة:

منذ تأسيس (ح.إ.ح.د) سنة 1946 واعتماده على الانتخابات كوسيلة للتَّغلغل في أوساط الجماهير، وُجِدت إيديولوجية معارِضة كبيرة داخل الحزب، فأصبح الحزب منذ ذلك الحين يعيش على حافة الانهيار الدَّاخلي، وكأن الحزب بمشاركته في الانتخابات قد حمل بدور الانهيار في ذاته، فتعاقبت عليه عدَّة أزمات وخلافات حادَّة كانت بدايتها قد ظهرت في المؤتمر الأول، مرورا بأزمة مزدوجة سنة 1949 "الأزمة البربرية " وأزمة "الأمين دباغين"[1]، ثم تلتها أزمة أخرى في مارس 1950، وتمثلت في اكتشاف المنظمة الخاصة، وهذه الأزمة التي لم تمر بسلام على الحزب[2].

2-الأزمات الداخلية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية-:

2-1-ورطة حزب الشعب الجزائري المحل في مجازر 08 ماي 1945:

لقد وجهت أصابع الاتهام خلال جلسات المؤتمر الأول للحركة يومي 15-16 فيفري 1947 إلى بعض العناصر النشطة في الخلايا السرية للحزب في الشرق الجزائري أمثال الشاذلي المكي وشوقي مصطفاي على مسؤوليتها المباشرة في دفع الشعب إلى الشارع الأمر الذي أدى إلى ردود فعل فرنسية عنيفة فرنسية انتهت بأبشع مجزرة في تاريخ الجزائر، وقد

---

[1] – محمد الامين دباغين: ولد سنة 1917 بشرشال دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة السلمين لشمال إفريقيا، ثم انخرط في حزب الشعب الجزائري، رفض التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1955 ألقت عليه السلطات الفرنسية القبض بتهمة تكوين مجموعة أشرار، تولى أول منصب للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الاولى بعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب في العلمة، توفي يوم 20 جانفي 2003، ينظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص879.

[2] – إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب خلفياتها وأبعادها، مجلة المصادر، العدد 2، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ص95.

اعتبرت هذه الورطة من المشاكل والصعوبات التي تركت أزمة من الشكوك والريبة وانعدام الثقة بين الإطارات والمناضلين داخل هياكل الحركة[1].

2-2- الخلاف حول مسألة المشاركة في الانتخابات:

ظهرت مسألة المشاركة في الانتخابات في الأشهر الأولى لتأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إذ عرضت لأول مرة في اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 23 أكتوبر 1946، لأن مصالي كان يعتقد أن الوضع آنذاك كان ملائما للعمل السياسي، لذلك سارع بطرح مسألة المشاركة في الانتخابات على طاولة النقاش، الأمر الذي أدى إلى تباين المواقف بشكل واضح، وكان أول خلاف علني في نوفمبر 1946 عشية الانتخابات المقررة في ذلك الشهر، وهو ما أوحى ببداية القطيعة الإيديولوجية داخل الحركة الثورية الجديدة حيث شبّ خلاف بين الإطارات والمناضلين فزعيم الحزب مصالي الحاج ألحّ على دعوته للمشاركة في الانتخابات ومسايرة السياسة الاستعمارية، وقد دفعت هذه الخطوة بالعناصر النشطة الشابة من الجيل الجديد الذين التحقوا بصفوف النضال السياسي داخل الحركة إلى ترسيخ قناعتهم بفكرة العمل المسلح وامتعاضهم للأسلوب الذي انتهجه مصالي وأنصاره.

وتزعم التيار المعارض لفكرة المشاركة في الانتخابات في بداية طرحها للنقاش الأمين دباغين وعدد من الإطارات الشابة ثم تنازل معظم هؤلاء عن موقفهم، ولم يبق سوى حسين لحول في موقف معارض للفكرة خلال سنوات 1946-1949، ثم ما لبث أن تحول هو أيضا إلى مناصر للفكرة عندما ترشح وانتخب رفقة آخرين لعضوية المجلس البلدي للجزائر العاصمة خلال تولي جاك شوفالي لرئاسته في سنوات 1950-1954[2].

---

[1] – سعاد يمينة شبوط، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1945-1954 من الأزمة إلى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد08، جامعة الوادي، الجزائر، (د.ت)، ص134.

[2] – نفسه، ص ص135-136.

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

استمر الخلاف حول قضية المشاركة في الانتخابات لسنوات متتالية، خاصة وأن المشاركة لم تكن دائما إيجابية، وذلك للتزوير الذي رافق انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية (المجلس الوطني الجزائري) سنة 1948، والانتخابات الموالية سنة 1949، وهو ما جعل الأصوات المعارضة تتعالى من جديد بسبب الكلفة المالية الباهظة للانتخابات وتعرض عددا كبيرا من مرشحي الحركة للاعتقال والسجن والغرامات المادية التي سلطت خاصة على حسين لحول والحاج محمد شرشالي وهو ما جعل مسألة الانتخابات محرك الخلاف الذي تطور إلى صراع بسبب اختلاف الرؤى والتطورات السياسية، وحتى الطموحات الشخصية والمنافسة على القيادة والزعامة في الحركة[1].

2-3-أزمة الأمين دباغين 1947-1949:

تعود أسباب الخلاف بين محمد الأمين دباغين وبعض قيادات الحزب وعلى رأسهم مصالي الحاج إلى 10 نوفمبر 1946 عندما رفع الحزب شعار من انتخب كفر والذي سيعارضه مصالي الحاج، وفضل دباغين الابتعاد بشكل غير رسمي عن الحركة وانقطع تماما عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية، ولم يتوقف عن توجيه التهمة للمسؤولين بإدارة الحركة لا سيما مصالي الحاج، وعن محاولة إعادة دباغين إلى قيادة صفوف الحركة شكلت لجنة من أربعة أشخاص (مصالي الحاج، محمد بلوزداد، بن يوسف بن خدّة، أحمد بودة) دعت دباغين إلى توضيح موقفه من الحركة لكنه رفض مقابلتهم ثم حاولوا مرة أخرى معه لكنه رفض استقبالهم في بيته، وكانت آخر محطة التقى فيها دباغين مع إدارة الحركة هي الزيارة التي قام بها أحمد بودة إليه بلغه فيها أن الحركة ستعتبره متمردا أو عاصيا في حالة عدم توضيح موقفه، وأجابه دباغين بقوله" إذن فالحرب بيننا"، وقد أحدث انسحاب دباغين هزة عنيفة في صفوف المناضلين خاصة الشباب الثوري، وقد أظهرت هذه الأزمة حقيقة الصراع بين المناضلين القدماءوالمثقفين الشباب

[1] – خميسة مدور، المرجع السابق، ص ص75-76.

النشطاء الذين وصلوا إلى مراكز قيادية في الحركة في الحركة وبدل البحث عن حلول لهذه الأزمة ربطت بينها وبين الأزمة البربرية وقامت بإقصاء دباغين من صفوف قيادة الحزب[1].

2-4- الأزمة البربرية:

أثرت هذه الأزمة كثيرا على مسار حركة الانتصار الحريات الديمقراطية خاصة بفعل ارتباطها بمسألة الهوية والجهوية حيث أثرت على الحركة ككل في برنامجها وأهدافها وتعود هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحي لقيادة فيدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي انعقد في نوفمبر 1948 بدعم من واعلي بناي وعمر ولد حمودة وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية، حيث قاما بتقديم أطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية، وقد حظيت الحركة البربرية بدعم الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي. أخذت قيادة الحركة القضية بشكل جدي وكلّفت ثلاثة من الأعضاء بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا وقام كريم بلقاسم بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم رشيد علي يحي بالإضافة إلى إيقاف جريدة النجم الإفريقي التي كانت تصدر باسم الاتحادية، وأدّت هذه الإجراءات إلى وقوع صدامات ومواجهات بين أعضاء الوفد وبعض العناصر المتسببة في الأزمة البربرية بلغت حد الاشتباك بالأيدي. قامت الحركة في الجزائر بمعالجة القضية بحكمة وهدوء دون أن تصل إلى هياكلها وقواعدها كما تم ابعاد المناضلين الذي تبث أن لهم ضلع في القضية كواعلي بناي وعمر أوصديق وعمر ولد حمودة[2].

---

[1] – فاطمة درعي، أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في كتابات القادة السياسيين (بن يوسف بن خذة أنموذجا)، مجلة عصور، المجلد20- العدد03، جامعة وهران، 2021، ص ص288-289.

[2] – نفسه، ص ص289-290.

2-4- أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة:

2-4-1-حادثة تبسَّة 18 مارس 1950

يجمع جلُّ المؤرِّخين على أنَّ حادثة تبسَّة هي التي أدَّت إلى اكتشاف المنظمة الخاصَّة، وذلك عندما نشرت جريدة "الزَّهو التونسية" خبر عزل الدكتور الأمين دباغين عن الحزب (ح.إ.ح.د)، ووصلت هذه الجريدة إلى التُّراب الوطني وإلى مدينة تبسَّة بحكم قربها من الحدود التونسية، فاضطلع عليها المُناضلون وتأثَّروا كثيرًا لأن الأمين دباغين كان منظِّرا للحزب، ومفكِّرُه الأوَّل من دون منازع والرجل الثاني بعد الزَّعيم مصالي الحاج، والذي أشرف على المؤتمر الأول ل(ح.إ.ح.د) عام 1947م[1].

كان أحد المناضلين وهو "عبد القادر خياري" الملقب بـ"رحيم" مستاء من فصله عن صفوف (ح.إ.ح.د) في تبسَّة وتأثَّر أيضا بفصل الأمين دباغين، فأخذ يقدح في مصداقية الحزب ، ويهدِّد بإفشاء أسرار المنظَّمة الخاصة[2].

هذه العملية أدَّت بقيادة الحزب[3] إلى اتخاذ قرار في بداية مارس 1950م، وتمثل في عملية تأديب المناضِلِيْن في الحزب وهما: "عبد القادر خيَّاري "وزميله "أحمد لورس" واللَّذان فشلا في تأدية واجباتهما النِّضالية بالمنظَّمة الخاصة، وعندما أُرسلت لجنة التأديب إلى تبسة يوم 18 مارس 1950 بقيادة ديدوش مراد وبعضوية عمار بن عودة ، ابراهيم عجومي إبراهيم ، بكوش عبد الباقي ومحمد بن زعيم.

تمكَّن أعضاؤها من الانفراد بالسَّيد عبد القادر خياري وزميله وقاموا بمعاقبته عن طريق الضَّرب واستعمال العنف[4]، فانهال عليه عمار بن عودة بقضيب حديدي فأُغمِي عليه بعدها

---

[1] – أحسن بومالي، نفس المرجع السابق، ص195.

[2] – أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص322.

[3] – المتكونة من: محمد بوضياف، ديدوش مراد، زيغود يوسف.

[4] – مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر. القاهرة) 1954 –1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص27.

فظنُّوا أنَّه مات، لذلك تركوه وانصرفوا حيث اتجه ديدوش مراد إلى قسنطينة، أمَّا عمَّار بن عودة فاتَّجه إلى عنَّابة.

واستنادا إلى محمد حربي فإنَّ عبد القادر خياري بمجرد أن استعاد وعيه اتجه إلى محافظ الشرطة، وقدَّم ما لديه من معلومات، وهكذا جرى اعتراض سيَّارة المجموعة الفدائية وركابها في أعلى وادي الزناتي في شمال قسنطينة من قبل الأمن الفرنسي[1].

كما ألقي القبض على سائق السيَّارة محمد بن زعيم يوم 19 مارس 1950 حيث أُقتِيد إلى مركز الشرطة بتبسَّة، كما تم اعتقال الهادي ماضوي وهناك بدأت معها عملية التَّحقيق ومعها أيضا عملية الاعتقالات لمناضلي المنظَّمة الخاصَّة، وهو ما يشير إليه محمد بوضياف في تقريره بشأن الحادثة إذ يقول:"... وفي مارس 1950 وقع ما لا يمكن تفاديه، حيث تعرَّض مناضلو المنظَّمة لحملة إرهاب رهيبة، أُعتقل خلالها عدد كبير من المناضلين وأرغم آخرون على الرُّكود وكان ذلك عائد إلى حادث بسيط، رواه لي بن مهيدي الذي خلفني على رأس ولاية قسنطينة، واتَّهم المسمَّى خياري بالاتصال مع مصالح البوليس في منطقة تبسة، وبإقامة علائق وطيدة، كان الهدف منها موافاة هذه المصالح بالمعلومات، فطُرد هذا الأخير من الحركة، وكان بن مهيدي مكلَّفا بالتَّحقيق معه حيث أوفد "كومندو" لهذا الغرض وعندما شعر خيَّاري بالتَّهديد نقل الأمر إلى البوليس الذي اعتقل "الكومندو" ثم توالت الاعتقالات من بعد ذلك"[2].

---

[1] – محمد حربي، نفس المصدر السابق، ص75.

[2] – عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 116.

وهو ما أكده كذلك رابح بيطاط[1] حيث يقول:" أنَّ التَّنظيم الخاص تحطَّم لأنَّه تم خيانته من طرف عضو في الحركة"[2]، ويؤكد نفس التحليل يوسف بن خدَّة بقوله: "في شهر مارس 1950 كان بتبسة جماعة من المنظَّمة الخاصَّة، أرادت أن تقوم بتأديب فرد من أفرادها، فانفضحت العملية واكتشفتها الشُّرطة الفرنسية، فقامت بعملية اعتقالات واسعة من خلال اعتراف بعض المناضلين بانضمامهم إلى المنظَّمة الخاصَّة، إلى أن بلغت الاعتقالات من الشَّرق إلى الغرب حوالي خمسمائة معتقل في صفوف الحركة كلَّها، كما اكتشفت الشُّرطة وثائق وأسلحة ومتفجرات، وأثبت أن المنظَّمة الخاصَّة لها علاقة وثيقة بحركة الانتصار"[3].

2-4-2-الاعتقالات والمحاكمات:

سمحت هذه الحادثة لمصالح الشُّرطة الفرنسية بأن تكشف المنظَّمة الخاصَّة، فلجأت إلى أسلوب القمع والاعتقالات وعذبت المسجونين من أجل اعترافهم، واستعملت معهم أبشع الطرق مثل: (نزع الأظافر، الحرق بالسَّجائر والكهرباء خصوصا في المناطق الحسَّاسة في الجسم، غطس الأشخاص في براميل المياه الباردة والحارة جدًا) كل هذا كان مرفق بضغط نفسي وسيكولوجي متتابع[4]، ودامت هذه الأساليب القمعية طيلة شهرين وتوسَّعت هذه الآلية القمعية ،فبدأت من منطقة قسنطينة وشملت الجزائر لتصل إلى منطقة وهران.

---

[1] – رابح بيطاط: ولد عام 1925 في عين الكرمة في قسنطينة، وانظم إلى حزب الشعب خلال (ح.ع.2)، انظم إلى المنظمة الخاصة، طاردته السلطات الفرنسية ابتداءا من عام 1950، يعتبر أحد مؤسسي جبهة التحرير، كما شارك في الحكومة المؤقتة سنة 1958، ساند بن بلة سنة 1962 وأصبح عضو في المكتب السياسي لجبهة التَّحرير واستقال سنة 1964، تولَّى رئاسة الدولة بعد وفاة بومدين، توفي يوم 09 أفريل 2000.

[2] – رابح بيطاط، التحضيرات الاولى لأول نوفمبر 1954، ضمن سلسلة الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المجلد 1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، (د . ت).

[3] – Ben Khedda, op-cit , p 152.

[4] – Ibid ,p 152.

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

أما عن حصيلة الاعتقالات فزادت عن 400 مناضل وكان من بينهم أعضاء هيئة الأركان الجديدة وهم: (بلحاج، رقيمي ويوسف) أمَّا بوضياف وماروك تمكَّنوا من الإفلات من قبضة الشُّرطة الفرنسية[1].

وفي منطقة قسنطينة تمكَّن بن بولعيد من الإفلات هو وديدوش مراد والعربي بن مهيدي، ولم تخف الإدارة الإستعمارية اتهامها المباشر ل(ح.إ.ح.د) وتحميلها مسؤولية تكوين المنظمة، وهو ما جاء في بلاغ للولاية العامة ومحتواه: "إن المنظَّمة الخاصَّة منبثقة عن الحزب السِّياسي المطالب بالاستقلال والمسمَّى في إطار الشرعية بحركة الإنتصار وحزب الشَّعب في السرِّ"[2].

وكل هذه التصريحات مستقاة من اعترافات المناضلين المعتقلين، غير أنَّ الحركة نفت أي علاقة لها بالمنظَّمة واعتبرت ذلك ما هي إلى محاولة فرنسية للتخلُّص منها.

وبدأت سلسلة المحاكمات للمعتقلين بداية من يوم 15 فيفري 1951 وأشهَر هذه المحاكمات هي:

1–محاكمة ال56 في البليدة: وكان من بينهم أركان المنظمة الخاصة بن بلة، محساس، يوسفي بلحاج الجيلالي[3].

2–محاكمة الـ 121بعنابة وفي مقدمتهم زيغود يوسف وبن عودة.

3– محاكمة الـ 47 بوهران: ومن بينهم الشهيد حمو بوتليليس.

4–محاكمة الـ 27 في بجاية وعلى رأسهم المرحوم عبان رمضان.

أما بالنِّسبة للأحكام القضائية فتختلف فيها المراجع ، فهناك من يتحدث عن عقوبة الاشغال الشاقَّة المؤبدة لكل من: أحمد بن بلَّة، أحمد بوشعيب، محمد خيضر، آيت أحمد،

---

[1] – Mohamed Téguia . l'Algérie en guerre , ed ,O.P.U, Alger, 1988 ,p 120.

[2] – محمد العربي الزبيري، نفس المرجع السابق، ص50.

[3] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النُّعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 298.

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

عبد القادر بلحاج الجيلالي، بوجمعة سويداني وعشر سنوات سجنا لـ: ابن رزقة وثماني سنوات سجن لـ: حمو بوتليليس و20 سنة لـ:ابن رابح لورجوي[1].

أما البعض الآخر فيتحدث عن العقوبات التالية: محمد خيضر 8 سنوات، وآيت أحمد وبن بلة 7 سنوات، عبان رمضان، حمو بوتليليس، محمد أعراب 6 سنوات سجنا، أمَّا أحمد محساس ومحمد يوسفي 5 سنوات سجنا وباقي المناضلين ما بين 3 و4 سنوات سجنا [2]. أما بالنِّسبة للمناضلين الذين استطاعوا النَّجاة من المطاردة والملاحقة والإعتقال فقد كان مصيرهم مختلف[3].

إن الفترة الممتدة من 1946 – 1953 شاهدة على المعركة القائمة بين الاستعمار وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والشعب من ناحية أخرى[4]، وفي هذا الجوِّ الذي أوصل الحزب إلى حد الثَّمالة بسبب الأزمات الكثيرة والحادَّة، جعل قواعد الحزب تطالب بضرورة عقد مؤتمر وطني تُصفَّى فيه كل المشاكل والأمور العالقة التي يتخبَّط فيها الحزب الذي كان على وشك الانفجار.

3- المؤتمر الثاني وانقسام الحركة:

حين بلغت حدة التوتر درجة كبيرة، أُرغمت إدارة الحزب على عقد مؤتمر من 04-06 أفريل 1953 بمقر الحزب، بساحة شارتر بالعاصمة[5]، وبالفعل تم انعقاد المؤتمر في التَّاريخ المذكور سابقا فاجتمع الأعضاء، وألقى أحمد مزغنة خطاب الافتتاح والذي استعرض فيه

---

[1] – جيلالي صاري، محفوظ قداش، نفس المصدر السابق، ص100.

[2] – محمد العربي الزبيري، نفس المرجع السابق، ص51.

[3] – بعضهم لجأ إلى الجبال وعاش في السرِّية التامة: (ابن طوبال، رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد)، وبعضهم هرب للخارج مثل:

. حسن آيت أحمد: أرسل إلى القاهرة وسيكون ضمن الوفد الخاجي لحركة الانتصار.

. محمد بوضياف: أرسل إلى فرنسا بحيث كلف بقيادة فدرالية فرنسا لحركة الانتصار.

[4] – يحيى بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية، ص76.

[5] – تم اختيار مكان المؤتمر بحيلة من التيار المعتدل (جماعة الأصول) حتى لا يحضر فيه التيار الثَّوري.

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

سياسة الحزب منذ انعقاد المؤتمر الأول في 1947، كما كان في خطابه استعراض لتلك الانتصارات التي حققها الحزب منذ ست سنوات، لكنه لم يتعرَّض بصفة صريحة للأزمة التي صارت في عروق الحزب، وبعد ذلك أطلعوا على رسالة مصالي الحاج الذي أكَّد فيها على أحكام التَّنظيم والطَّاعة، وكأنَّه كان يحسُّ بأن الأمر سيفلت من يده[1]. ومن مقتطفات ما جاء في رسالته "...يجب أن نكون حزبا قويا محكم التَّنظيم شديد الطَّاعة، وأن نربّيَ الشعب الجزائري ليستطيع القيام بدوره في جميع الظروف.."[2].

كما تبنَّى المؤتمر التَّقويم العام الذي قدَّمته اللَّجنة المركزية الذي تضَّمن تحليلا لنشاطات الحزب ونجاحاته، كما تعرَّض التقرير إلى سياسة الاضطهاد والقمع وتطور الأوضاع والنقائص، ويشير التَّقرير إلى فترتين زمنيتين سمَّى أولاها المرحلة الهجومية: تمتد من (1947 إلى مارس 1948) وسمَّى الفترة الثانية: فترة الدفاع تمتد من (مارس 1948 إلى جانفي 1950)، لكن التقرير لم يقدم أي حجج جدِّية لتبرير هذا التحليل ما عدا ظروف القمع، لينتقل التقرير فيما بعد إلى السِّياسة الدَّاخلية المقبلة.

كذلك نجد أن المؤتمرين خلال جلسات المؤتمر تجنَّبوا التعرُّض إلى القضايا الأساسية وتجنَّبوا الحديث عن أسباب الخلاف بين القادة[3]، وذلك محاولة منهم أن يصرِفوا أنضار المناضلين إلى عدم الخروج عن برنامج المؤتمر ، بالرُّغم من أن الكثير من المناضلين وبخاصَّة في الجلسة الأخيرة صبروا على ذلك، إلا أن المسيِّرين للمؤتمر أبَو أن يعطوا أيَّ فرصة لبحث قضية هذا الخلاف، وهذا ما أظهر نوعا من الارتباك سواء لدى المسؤولين أو المناضلين[4].

ومن المناورات التي شهدها المؤتمر هو انعقاده في وقت متأخر وغياب الجناح الثَّوري، الذي لم يتمكَّن من عرض تخفيضات لذلك شرع هذا التيار في انتقاد الإدارة بأكملها، وندَّد

---

[1] – يحيى بوعزيز، نفس المرجع السابق، ص ص 77 –78.

[2] – بن يامين ساطورا، نفس المصدر السابق، ص 210.

[3] – أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص361.

[4] – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص374.

الجناح الثوري أيضا بموقف القادة المتخاذل وتراضيهم مع النزعة الإصلاحية العميقة التي تقود الحزب نحو طريق مسدود، كما استمَرَّ أنصار اللَّجنة المركزية في انتقاد مصالي الحاج بأسلوبه الجائر، وكانت طروحاتهم تلاقي بعض الصدى لدى إطارات الجهاز التَّنظيمي، ونجدهم أيضا– أي– أنصار اللَّجنة المركزية، متمسِّكين بالواقعِيَّة الثَّورية، أي أنَّ الظُّروف لا تسمح بقيام الثورة[1].

كما دعا أنصار اللجنة المركزية إلى العمل الجماعي المنهجي وقال حسين لحول: "إن مصالي لم يتطوَّر كثيرا على صعيد الممارسات السياسية، سواء داخل الحزب أو على مستوى العمل السياسي"[2].

وعُرضت أثناء المؤتمر قضية المبادئ التي ستبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة موجزة في عبارة: "جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية"، فقام أحد المناضلين وقدم الاقتراح الآتي: "الإسلام ديننا الرَّسمي" فعارض أحد المناضلين المتديِّنين وقال: إنَّ هذه الكلمة منطقيَّة وواجبة من جهة، لكن الحكمة تقتضي عدم ظهورها لأن العالم العربي سيتَّهمنا ويرمينا بالتعصُّب وسنخسر تأييده، وبعد أخذ ورد تقدم مكتب المؤتمر بالتعديل التالي: "جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية"[3].

3–1–قرارات المؤتمر:

خرج المؤتمر بقرارات متعددة الميادين وهذا تفاديا للنقائص الموجودة في الحزب.

أ– في الميدان الأيديولوجي: حيث لا بد من بلورة التوجُّهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من المبادئ الآتية:

– الديمقراطية التي تجعل الشَّعب مصدرا للسِّيادة وشعارها بالشعب وللشَّعب.

---

[1] – أحمد محساس، نفس المصدر السابق، ص ص 362– 363.

[2] – نفسه، ص108.

[3] – عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 375.

– النِّظام الجمهوري.

– الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

– رفع المستوى المعيشي بفضل الازدهار الاقتصادي والتوزيع العادل للدَّخل الوطني وحرِّية العمل النَّقابي.

– إجبارية التَّعليم وترقيته مع محاربة الأمية، وجعل الثقافة الوطنية ملتحمة مع الثقافة الإسلامية[1].

ب . في الميدان العسكري:

تقرَّر في المؤتمر إعادة تشكيل المنظَّمة الخاصَّة في أقرب وقت ويتم تسميتها تسمية جديدة وهو "البركة"، غير أنَّ أعضاء المنظمة كتَّفوا من نشاطاتهم بعد المؤتمر، وبدأوا في التَّحضيرات الخاصة لإيجاد مخزون القنابل والسلاح بمنطقة الاوراس[2]، كما سهر المؤتمر على تشكيل لجنة لأجل ذلك تتكون من: مصطفى بن بولعيد[3]، مصالي (في المنفى) لحول حسين، بن يوسف بن خدة[4]، دخلي بشير لكن هذه اللجنة لم تجتمع ولو مرَّة واحدة وبذلك بقي الجناح العسكري خارج اللَّجنة المركزية للحزب.

---

[1] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 190.

[2] – أحسن بومالي، نفس المرجع السابق، ص199.

[3] – مصطفى بن بولعيد: ولد يوم 05 فيفري 1917 في أريس بمنطقة الأوراس، ناضل في حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية ثم انتخب في الجمعية الجزائرية لكن السلطات الاستعمارية تلغي انتخابه، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية في سنة 1953، واعتبر زعيما لأنصار العمل المسلح، لكنه يترك القيادة لبوضياف ويكتفي بالقيادة العسكرية والسياسية لمنطقة الأوراس، اعتقل في فيفري 1955، لكنه تمكن من الفرار في نوفمبر 1955، واستشهد يوم 27 مارس 1956، إثر انفجار لغم في جهاز الإرسال.

[4] – بن يوسف بن خدة: ولد في البليدة عام 1922، والتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح سكرتيره العام بعد مؤتمر أفريل 1953، كان مع حسين لحول من أبرز شخصيات المركزيين، التحق بالثورة سنة 1955، وأصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956.1957)، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958 وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة، أقصي من السَّاحة السياسية سنة 1962 ولا يعود إليها إلا عام 1976 عندما وقع على البيان الذي يشجب نظام بومدين.

ج . في الميدان الثَّقافي: أكد المؤتمر على تشبُّثه بالثقافة العربية الإسلامية واحترام الديانات الأخرى تماشيا نع روح التسامح في الإسلام، أما بالنسبة للأقلية الفرنسية فإن المؤتمر أقر بهذه الأقلية بحق السكن والإقامة في الجزائر كما حدد المؤتمر أهداف من بينها:

. مقاومة الضغوطات الاستعمارية.

. تقوية الوحدة الوطنية.

. تأثير العمال والنساء والمهاجرين في فرنسا.

. تكوين الإطارات.

. تطوير الثقافة الوطنية[1].

د. في الميدان الخارجي: قرر المؤتمر ما يلي:

. إعطاء مكان كبير لسياسة الحزب العامة للحالة العالمية.

. تجهيز الحزب بالوسائل اللازمة في الميدان العالمي.

. البقاء على الحياد الحذر حيال الحرب الباردة.

. تنشيط اتصالات صادقة من أجل التَّعريف بالقضية الوطنية الجزائرية.

. اعتماد سياسة وحدة شمال إفريقيا[2].

هـ . في الميدان السياسي:

. مبدأ السَّير الجماعي: فعلى خلاف المألوف منذ أن تأسَّس الحزب ، أحسَّ الرئيس وهو تحت الإقامة الجبرية بشيء غير عادي، وفسَّر هذا الشيء بأن عملية معرضة تستهدفه شخصيًا بينما كان المؤتمر قد اتَّخذ نظرة السَّير الجماعي والديمقراطي بناءًا على تطور الحزب مع تطوُّر العصر والظُّروف وبالتَّالي فإنَّ (عبادة الشخصية) قد مضى أوانها ، وإنَّ العمل الجدِّي

---

[1] – Ben Khedda, op. cit, p.p, 222.223.

[2] – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص372.

المقبل على الحزب لابدَّ له من نظام محكم ، ولابدَّ لهذا الأخير من مشورة[1] وذلك بهدف التخلُّص من القيادة الفردية التي كرَّسها مصالي الحاج داخل الحزب، والتي أساءت كثيرا إلى الحزب ، ولدينا بعض الأدلَّة التي تؤكد لنا ذلك فمثلا نجد: راجف بلقاسم يقول "إن ميصالي الحاج أخذ منذ عودته من برازفيل ينحى منحى فرديا في تسيير الحزب"[2].

. الالتحام بالجماهير الشَّعبية: قصد إشراكها في العمل النِّضالي وبالسَّهر أكثر على تربية المناضلين، ورفع مستواهم الثَّقافي بالإضافة إلى انتهاج سياسة حكمة للكادر.

وبهذا رُفعت كل مقرَّرات المؤتمر إلى رئيس الحزب من طرف أعضاء اللَّجنة[3] التي انتخبها المؤتمر لتتولَّى تشكيل اللَّجنة المركزية ل (ح .إ.ح.د).

3-2- نتـــائجه:

يذكر يوسف بن خذَّه أنَّ اللَّجنة المركزية تشكَّلت في مستهل شهر ماي 1953، ثم ظلَّت تنتظر اقتراح الرئيس بترشيح الامين العام الجديد إلى غاية يوم 04 جويلية 1953[4] ، حيث كُلِّف السيد مولاي مرباح بنقله وتضمَّن إمكانية الاختيار بين كل من لحول وابن خدة ومزغنة، وبما أنَّ السَّيد لحول عبر عن تنازله حتى يبقى منسجما مع قرار استقالته، فإنَّ التَّنافس قد وقع بين السيِّدين: مزغنة وابن خدة الذي لم ينتخب إلا في الدور الثاني.

ومباشرة بعد الانتخاب كوَّن الأمين العام الجديد قيادة جماعية اعترف بعد أربعين سنة، أنَّه أخطأ خطأً فادحًا عندما لم يضمِّنها مولاي مرباح وأحمد مزغنَّة الذين كانا يحظَيان بثقة الرَّئيس المطلقة[5].

---

[1] – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص ص 376 – 377.

[2]– إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب خلفياتها وأبعادها، ص 107.

[3] –أعضاء اللجنة هم: حسين لحول، بن يوسف بن خدة، مولاي مرباح، أحمد مزغنة، أما رئيس اللجنة المنتخب فهو مصالي الحاج.

[4] – بن يوسف بن خذة، نفس المصدر السابق، ص225.

[5]– نفسه، ص226.

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

يعتبر هذا السَّبب المباشر في تفجير الأزمة بين الحاج مصالي وقيادة اللَّجنة المركزية، فالسيد مصالي رأى في ذلك الاجراء محاولة لعزله خاصَّة وأنَّ لجنة الترشيحات كانت قبل ذلك، قد استبعدت من عضوية اللَّجنة المركزية كلاً من السَّادة: فيلالي، محفوظي وعبد اللّي الذي تبنَّى هو شخصيًا ترشيحهم، فطلب من اللَّجنة المركزية السُّلطة المطلقة قصد إصلاح الحزب، من ما قد تسرَّب إليه من الفساد[1].

لكنَّ اللَّجنة المركزية رفضت الاستجابة لرغبة الزَّعيم، وبذلك دفعته إلى إعلان الحرب عليها متَّهِمًا بعض أعضائها أمثال: السيد عبد الرحمن كيوان بالعمالة لجاك شوفا لي الذي كان يقود جوق الإدارة الاستعمارية، وكان ذلك في شهر سبتمبر 1953، وبعد ذلك بشهرين جنَّد مصالي الحاج لصالح كافَّة قسمات فدرالية فرنسا، ثمَّ كلَّف رجاله المُخلصين وفي مقدِّمتهم مبارك فيلالي لتعميم مواقفه على القواعد الحزبية في داخل الوطن.

وبمناسبة الذِّكرى السابع عشر لتأسيس (ح.ش.ج) وجَّه نداء مباشرًا إلى المناضلين يدعوهم من خلاله إلى التمرُّد على الباشاوات، وقد فعل ذلك بعد أن قام في شهر يناير 1954 بسحب ثقته من الأمين العام والمكتب السِّياسي بأكمله، وبعد أن أسَّس لجنة الإنقاذ العمومية[2]، وأمر كلَّ قسمات الحزب بأن تجمِّد الأموال وتقطع علاقاتها مع المكتب السِّياسي وبأن تتعامل فقط مع مولاي مرباح وأحمد مزغنة ،اللَّذين يمثلانه شخصيًا.

ومن هذا المنطلق، وخوفًا من أن تؤدِّي الأزمة إلى القضاء النِّهائي على (ح.ش.ج) وما يجسده من آمال وطموحات شرعية، قام عدد من الإطارات بتأسيس اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1953 الذين حاولوا بكل الوسائل الخروج من الرُّكود السِّياسي والاستعداد للثَّورة.

---

[1] –عمار بوحوش، نفس المرجع السابق، ص330.

[2] – Mohamed Harbi, op .cit. p 94.

الدرس الثامن: بوادر تصدع الحركة الوطنية –أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

وبعد أن ضاق الحزب درعًا من أزمة جرَّته إلى دوَّامةٍ من الصراع الدَّاخلي، ظهرت في داخله تكتلات: مركزيين ومصاليين، حيث أصبح كل واحدٍ منهما يسعى إلى إثبات شرعيَّته في السَّيطرة على الحزب وممتلكاته، ولأجل ذلك عُقدت العديد من النَّدوات والاجتماعات والمؤتمرات، والتي من خلالها وصل الصِّراع إلى القاعدة وأهمُّها مؤتمر جويلية 1954 الذي عقده الميصاليون، ومؤتمر أوت 1954 لصالح المركزيين.

وقبل ذلك وفي مطلع شهر جوان 1954 اتَّصل مزغنَّة بأعضاء الحزب للحضور إلى سويسرا لأجل التَّحادث معهم بشأن المؤتمر الذي سينعقد ببلجيكا من 14 إلى 17 جوان 1954، وطلب منهم الحضور إلى "بيرن"[1]، وأثناء هذا الإجتماع الذي شاركت فيه الوفود الثلاثة محاولة منهم لإنهاء الخلاف القائم، لكن بدون جدوى لأن مصالي طلب من المركزيين الاعتراف بذنوبهم وأخطائهم وهذا مازاد في عملية الهدم الداخلي[2].

أ . مؤتمر المصاليين 15.13 جويلية 1954:

إن عدم امتثال أعضاء اللَّجنة المركزية وأنصارُها إلى مطالب الإدارة المصالية، التي اتَّخذت موقفا عدائيًا تجاه المسؤولين المركزيين، وذلك مباشرة بعد أن تحصَّلوا فيه على التَّفويض لتسيير الحزب، إلى غاية إقامة مؤتمر حزبي استثنائي[3]، وقد انعقد المؤتمر في جو مكهرب ووضع مشحون في أيام 15.14.13 جويلية 1954 في مدينة "أرنو" ببلجيكا، ولقد أبدى المؤتمرون رأيهم في تقرير مصالي الحاج الذي ركَّز انتقاداته ضد الإدارة، وخصوصا ضد حسين لحول وعبد الرحمن كيوان وسيدي علي عبد المجيد، واستعرض أهم مراحل الحزب وأهم أخطاء قيادته[4]، وقد اتَّخذ المؤتمر عدة قرارات أهمها :

---

[1] – عاصمة سويسرا.

[2] – عمار بوحوش، نفس المرجع السابق، ص 338.

[3] – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 412.

[4] – إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل ثورة، (نوفمبر 1954 ،2004)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2004، ص62.

. انتخاب الحاج أحمد مصالي رئيسا للحزب مدى الحياة.

–الحكم الجماعي على الانحراف السِّياسي الذي عمَّ كل مناطق النَّشاط الحربي وبخاصَّة أثناء سنة 1953 والذي تبعته انهزامات خطيرة ومؤلمة.

. إعادة أموال الحزب التي هي في حوزة الإدارة السَّابقة.

. الرُّجوع إلى المبادئ الثَّورية التي آمنت بها الحركة منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري.

. التضامن مع الشعبين الشقيقين في تونس والمغرب[1].

. القضاء على الرُّوتين البيروقراطي الذي تغلغل في الحزب منذ مجيء بعض المسؤولين[2].

ب . مؤتمر المركزيين أوت 1954:

بعد المؤتمر الذي عقده المصاليون وامتنع عن حضوره أعضاء اللَّجنة المركزية بالرُّغم من الدَّعوة الموجَّهة إليهم شفهيا وكتابيا من طرف رئيس الحزب يوم 27 جوان 1954، لكن تلك الدَّعوة كانت في نظرهم أشبه ما تكون بالوقوف أمام المحكمة، وكانت نتائج المحاكمة معروفة لديهم مسبَّقا، وفضَّلوا تحضير أنفسهم للهجوم المضاد[3].

وهكذا عقد المركزيون مؤتمرا خاصا بهم بالجزائر العاصمة أيام: 13 .14 .15 .16 أوت 1954، وبعد مداولات دامت أربع أيام أصدرت عدَّة قرارات نشرت في جريدة "الأمَّة الجزائرية" وهي كالآتي:

. التأكيد على قرارات المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أفريل 1953.

. رفض تهمة الانحراف التي أصدرها مصالي ضدَّهم.

. إدانة اجتماع التَّفرقة المنعقد في بلجيكا تحت عنوان المؤتمر.

---

[1] – أحمد محساس، المصدر السابق، ص366.

[2] – وهم: بن خدة بن يوسف، حسين لحول، عبد الكريم كيوان، محمد يزيد، أحمد بودة.

[3] – عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 420.

. إعفاء مصالي ومزغنة ومولاي مرباح من جميع وظائفهم بالحزب.

. حذف منصب الرئيس.

. الإفراج عن مالية الحزب وأرصدته.

وكحوصلة عامَّة عن الأزمة، فقد بدى الانشقاق واضحا مع مطلع سنة 1954، حيث خرجت الأزمة من محيطها المغلق إلى تفشِّي أسرار الحزب في الشَّارع، عند العام والخاص إلى درجة الاصطدام وتبادل التُّهم بين جماعة مصالي والمركزيين.

إذ لا أحد ينكر على مصالي الحاج دوره وتجربته النِّضالية الطَّويلة، ولكن بدا لدى البعض التحفُّظ في قضية تسييره الأُحادي للحزب، حيث كان يرى من الضَّرورة والواجب وضع ثقة غير مشروطة وتامة فيه.

أمَّا جماعة المركزيين فقد رأوا أن مصالي أراد أن يدفع بالشَّعب إلى الواجهة الأمامية، أين يكون فريسة سهلة لتسلُّط وقمع الإدارة الاستعمارية، وبذلك يكون مصالي في الواقع ضدَّ تطلُّعات الشَّعب، وأعاب المركزيون على مصالي الحاج عنفه اللُّغوي وسعيه إلى الإثارة من أجل الإثارة فقط. وخلال اجتماع اللَّجنة المركزية لـ (ح.إ.ح.د) يومي 22 و23 ماي 1954 تقرر سحب كلَّ السُّلطات المخوَّلة لمصالي الحاج، وبذلك انتقل الصِّراع من أزمة مواقف إلى قطيعة نهائية، وبدأت جماعة مصالي التَّحضير لعقد مؤتمر استثنائي كما تم ذكره سابقا.

واتَّسمت الأزمة لكونها صراع داخلي حول مسعى إحكام السَّيطرة على (ح.إ.ح.د) الذي نشأ داخل القيادة، وأنَّ حقيقة الأزمة منذ بدايتها هي خلاف بين جيلين مختلفين في الطَّبيعة والتَّكوين والاتِّجاه، وهو ما ولَّد تصادمًا واختلافًا[1]، ومع تطوُّر الأزمة وتحوُّلها إلى انشقاق، تحوَّل الصِّراع فيها من أجل كسب ثقة الجماهير الشَّعبية والمناضلين في الهياكل القاعدية للحزب.

[1] – عبد القادر جيلالي بلوفة، الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، ص ص 295 – 301.

الدرس التاسع:

اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

1- تأسيس اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل: (C.R.U.A):

2- أهداف اللَّجنة الثَّورية:

3- الاستعداد والتحضير للثَّورة:

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

1- تأسيس اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل: (C.R.U.A):

وفقا لأحد المناضلين القدامى في (ح.إ.ح.د) وهو أحمد بودة فإنَّ :" اللَّجنة الثَّورية تكوَّنت في 23 مارس1954 في مدرسة تدعى مدرسة "الرشاد" وهي توجد في بطحاء جامع اليهود، وهذه المدرسة تابعة لحركة الانتصار، أما الذي كوَّنها فهم جماعة حسين لحول من المكتب السِّياسي واللَّجنة المركزية، كذلك سيد علي عبد الحميد ودخلي بشير من اللَّجنة المركزية ومسؤول التَّنظيم في ذلك الوقت محمد بوضياف، الذين تسمعون عنه هؤلاء هم الذين كوَّنوا اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل، وكذلك إصدار نشرة الوطني، وطبعت في لابيشري بالنَّاحية التي يباع فيها السَّمك، وكذلك محلُّ الكشافة الإسلامية الجزائرية، أمَّا الذي طبع النَّشرة فهو شخص تابع للَّجنة المركزية والحركة ويسمى " الونشي"..."[1].

2- أهداف اللَّجنة الثَّورية:

كانت آراء اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل تُنشر في جريدتها المسماة: "الوطني"[2] والتي كانت تنتقد المصاليين بشكل خاص، ممَّا جعل الثَّوريين يتخوَّفون من وقوع هذه اللَّجنة تحت سيطرة المركزيين، وهو ما دفع محمد بوضياف لتصحيح الوضع وإبعاد عضوَيْ اللَّجنة المركزية (دخلي وبوشوبة)[3].

وفي بيان تأسيسها[4] حُدِّدت دوافع إنشاؤها والأهداف الواجب تحديدها في النقاط التالية:

---

[1] – أحمد بودة، التحضير لأول نوفمبر، سلسلة الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، م1، ج1، (د.ت)، ص177.

[2] – الوطني (le patriote): صحيفة أسَّستها اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل، طبع أول عدد منها في مركز الكشَّافة الإسلامية الجزائرية بحي الصَّيد قرب الميناء، وصدر منها ستة أعداد، والذي أشرف على طبعها هو المناضل المدعو الونشي تابع للجنة المركزية ومناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وقد كتب مقالاتها كل من: محمد بوضياف، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي، وتناولت العديد من المواضيع المتعلِّقة بالأزمة وكان آخر عدد صدر منها يوم 05 جويلية 1954.

[3] – إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، ص111.

[4] – ينظر الملحق رقم: 09.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

. المحافظة على وحدة الحركة وإصلاح ذات البَيْن بين الطرفين المتنازعين، وهو ما يتَّضح من قول أحد المناضلين: " لقد سعينا في إصلاح ذات البين ولكن ذهبت جهودنا عبثا".

. منح الحركة قيادة ثورية، عاقدة العزم على مبادرة العمل.

. دعوة كلُّ المناضلين بعدم تبنِّي نزاعات القيَّادة[1].

وقد تضمَّن البيان عرضا عن الأزمة القائمة بين المصاليين والمركزيين، كما تضمَّن دعوة للوحدة والتعقُّل والحكمة والتزام الحياد حيال ما يجري بين المتنازعين، وممَّا جاء في هذا البيان "أيُّها المناضلون والمسؤولون في الحركة الوطنية الجزائرية أمام الأزمة الحالية، واستجابة لأماني عدد كبير من الإخوان المهتمِّين بمستقبل الحركة والجزائر، اجتمع لفيف من المسؤولين النُّزهاء الذين لا يتطلَّعُون بأيَّة مسؤولية في النزاع القائم، في الوقت الحاضر لدراسة هذا الموقف من أجل إيجاد حل دائم له وملائم للكافة...ويقتضي اتخاذ هذا الموقف المتوخَّى من أنقى المشاعر الوطنية أن تكونوا بجانبنا من أجل:

1. حماية وحدة الحركة.
2. الدَّعوة إلى عقد مؤتمر عام يمثِّل الحركة تمثيلا حقيقيا ويتيح مجابهة كل الآراء ومناقشة كلَّ المسائل.
3. الضرورة القصوى لجعل الحركة أداة ثورية فعَّالة يتحتَّم عليها إلى جانب الأحزاب الأخوية في تونس والمغرب بأن تعجِّل بالقضاء على الاستعمار.

وهذا ما عبَّر عنه عبد الرحمن كيوان بقوله:" في شهر مارس سنة 1954 اجتمع بعض المسؤولين: (لحول . علي عبد الحميد . دخلي . مصطفى بن بولعيد وكلهم من اللَّجنة المركزية بالإضافة إلى مسؤول المنظمة الخاصة محمد بوضياف وقرَّروا إنشاء حركة مهمَّتها رأب

[1]– بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص30.

صدع القاعدة النِّضالية، وعقد مؤتمر يعيد للحركة وحدتها، هذه الحركة هي اللَّجنة الثَّورية ...."[1].

والملاحظ أنَّ دوافع وأهداف تأسيس اللَّجنة الثَّورية، كانت تحمل في طيَّاتها بعض مطالب المركزيين في صراعهم مع المصاليين، وهذا ما يتطابق مع قول المؤرِّخ محمد حربي: "بأن محمد بوضياف هو الذي أطلق فكرة إنشاء قوَّة ثالثة التي تجسَّدت في اللَّجنة الثورية، التي كانت تحالفًا بين المركزيين الذين يريدون احتواء التيار المصالي تحت غطاء مؤتمر يعطيهم كل الضَّمانات، وناشطي المنظمة الخاصة المهتمين بإعادة إرساء وحدة الحركة لشنِّ الكفاح المسلَّح "[2]، غير أنَّه تمَّ تدارك الأمر كما تمت الإشارة إليه سابقا بإبعاد العناصر المركزية.

3- الاستعداد والتحضير للثَّورة:

تمكَّنت اللجنة الثورية للوحدة والعمل من فرض وجودها كتيار ثالث محايد عن الجماعتين وشرعت منذ جويلية 1954 في مرحلة الاستعداد الفعلي للإسراع في تفجير الثَّورة، وعدم ارتكاب خطأ المنظَّمة الخاصَّة التي أطالت التَّحضير للعمل المسلَّح.

وفي هذا الإطار سافر محمد بوضياف إلى بيرن بسويسرا يوم 07 جويلية 1954[3]، أين التقى مع "أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر"، وهناك عرض بوضياف خطَّة تفجير الثَّورة، التي لقيت تأييد الجميع، وبالمدينة ذاتها وخلال نفس الشَّهر تم اجتماع كل من: محمد بوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد ومحمد العربي بن مهيدي من جهة، وحسين لحول ومحمد يزيد من المركزيين من جهة أخرى.

---

[1]–Abderahmane Kiouane, « aux sources immédiates du 1er novembre 1954 », ed , DAHLAB,1996,p153.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص90.

[3] – عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 463.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

دار النِّقاش حول تموين خزينة الحزب لصالح اللَّجنة قصد شراء الأسلحة والعتاد الحربي الضروري لمباشرة الثَّورة، وإرسال أعضاء من اللَّجنة المركزية إلى الخارج بُغية شرح القضية الجزائرية إلاَّ أن المُقترحَين لم يلقيا قبولا من أعضاء اللَّجنة المركزية للحزب.

حاول بوضياف الاتصال بمناضلي الحزب، وخاصَّة قدماء المنظَّمة الخاصَّة ومنهم: "زيغود يوسف ولخضر بن طوبال وسويداني بوجمعة وبوشعيب أحمد"، حيث عقد اجتماعات معهم لشرح الوضع، وخلال ثلاثة أشهر كاملة، جاب إطارات المنظَّمة الخاصة أنحاء البلاد[1]، وقد استطاعوا أن يجنِّدوا عددا كبيرا من المناضلين الوطنيين مهيئين و مستعدِّين للكفاح المسلح[2].

أ . إجتماع ال22[3] التَّاريخي:

انعقد هذا الاجتماع في أواخر شهر جوان وهو ما يؤكده بعض المؤرخين بقولهم: "في شهر جوان سنة 1954 قرَّر بوضياف وديدوش، استدعاء كل أعضاء المنظَّمة الخاصة قصد دراسة تطوُّر الأوضاع ونشاطات اللَّجنة الثورية واتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة، خاصة

---

[1] – ماعدا منطقة القبائل التي كانت موالية لمصالي الحاج، فلم يتمكن مناضلو اللجنة الثورية بإقناعهم للانضمام إليهم وحضور اجتماع ال 22 وتواصلت الجهود مع لجنة الستة فيما بعد.

[2] –عبد القادر جيلالي بلوفة، الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950 . 1954)، المرجع السابق، ص316.

[3]–اختلف الكتاب والمؤرخون في التسمية فمنهم من أطلق عليهم مجموعة ال21 باعتبار أن صاحب المنزل إلياس دريش لم يكن ضمن المجموعة المعنية بهذا الاجتماع وأسماؤهم هي: العربي بن مهيدي، بوصوف عبد الحفيظ، عبد المالك رمضان، رابح بيطاط، سويداني بوجمعة، بوشعيب أحمد، بوعجاج الزبير، مصطفى بن بولعيد، باجي مختار، بوضياف محمد، بن طوبال، بن عودة مصطفى، زيغود يوسف، حبشي عبد السلام، مشاطي محمد، ملاح رشيد، بوعلي سعيد، العودي عبد القادر، ديدوش مراد، مرزوقي محمد، بلوزداد عثمان، ولم يحضر خليفي عبد القادر، أنظر: الملحق رقم:10.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

و أنَّ محاولة التَّوفيق والتَّوحيد بين الطرفين قد فشلت تماما، وقد عقد في حي صالَمْبِي (المدنية حاليا) في منزل أحد المناضلين وهو إلياس دريش ..."[1].

هذا وقد دامت أشغال المؤتمر يوما واحداً، تمحور حول الجدول الآتي:

1) نبذة تاريخية عن المنظَّمة الخاصَّة منذ تأسيسها إلى حين حلِّها.

2) تأثيرات القمع والتَّنديد بالموقف المتخاذل ليقادة الحركة.

3) العمل الذي قام به قدماء المنظَّمة الخاصَّة فيما بين سنتي: 1950-1954.

4) أزمة الحركة وأسباب انقسامها.

5) موقف اللجنة الثورية من تلك الأزمة.

6) استعراض الوضع بالشَّمال الإفريقي.

وقد صيغ كل ذلك في تقرير شامل قدَّمه المناضل محمد بوضياف بالتَّناوب مع العربي بن مهيدي وديدوش مراد في الفترة الصَّباحية، أمَّا الفترة المسائية فخُصِّصت لمناقشة التقرير الذي تركَّز حول نقطة أساسية أثارت جدلا حادا وهي: هل حان وقت الثورة أم لا ؟[1].

وحسب حربي محمد فقد عرف النِّقاش حول هذه المسألة الخطيرة والحسَّاسة، اختلافا في وجهات النَّظر، بين مؤيد بشدة ومتردِّدٍ بالنَّظر إلى الوضع العام والإمكانات المتوفِّرة، كما طغت على الاجتماع روح الحماسة وانتقاد لاذع وشديد لقيادة الحركة حيث صبَّ المجتمعون جام غضبهم عليها[2].[2]

وحول ما دار بشأن الموقف من الثورة فإنَّ الاجتماع جرى في جوٍّ صريح وأخوي وقد ظهر موقفان:

---

[1] – جيلالي صاري محفوظ قداش، نفس المصدر السابق، ص11.

[2] – عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، نفس المصدر السابق، ص 456.

2–محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص58.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

. الأوَّل: مقدَّم من طرف العناصر الملاحَقة من طرف الإدارة الاستعمارية، ويقترح الإنتقال حينا إلى العمل المسلح.

. الثَّاني: كان يرى بأن وقت تفجير الثَّورة لم يحن بعد وكان تبادل الحجج بين الموقفين حادًا جدًا.

وأخيرا اتُّخِذ القرار بعد أن تدخَّل سويداني بوجمعة في المؤتمر وهو يوبّخ المتردِّدين والدُّموع في عينيه قائلا: " نعم أو لا هل نحن ثوريون؟ ماذا ننتظر لنقوم بهده الثورة إذا كنَّا مخلصين صادقين مع أنفسنا ....."[1]. وقد استطاع بهذه الكلمات التَّأثير على الحاضرين، وقطع الطَّريق أمام المتردِّدين.

ولتطبيق ما جاء في قرارات الاجتماع كان لابدَّ من تعيين أو انتخاب قيادة تتكفَّل بالسَّهر على تطبيق تلك القرارات، والإعداد الفعلي للثَّورة المسلَّحة، حيث تختلف الرِّوايات بشأن كيفية انتخاب المجموعة التي أطلق عليها اسم "لجنة الخمسة"، التي تحولَّت فيها بعد إلى "لجنة الستة"، بعد أن انظم إليها كريم بلقاسم في شهر أوت 1954 ممثِّلا لمنطقة القبائل، وقد اختير محمد بوضياف رئيسا لهذه اللجنة[2]، وتضمُّ معه مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، ثم بعد ذلك كريم بلقاسم وقد كلِّفوا من طرف مجموعة ال 22 بتنفيذ مقررات الاجتماع وهي:

1) انتخاب قيادة وطنية خماسية مشكَّلة من محمد بوضياف منسقا عامًا.
2) اتخاذ قرارات اندلاع الثَّورة المسلَّحة وذلك بالوسائل المتاحة.

---

[1] – محمد الطيب العلوي، نفس المرجع السابق، ص172.

[2] – رغم إخلاف المؤرخين حول كيفية اختيار محمد بوضياف، حيث يرى محمد حربي بأنه تم اختياره بطريقة غير ديمقراطية، فيما يرى العقيد طاهر الزبيري بأن عملية الفرز تمت بطريقة مشبوهة ينظر: إبراهيم لونيسي، ظهور جبهة التحرير الوطنية وتطوراتها إلى غاية 1956، مجلة المصادر العدد 12، نوفمبر 2009، ص ص 139 –141.

3) مباشرة التدريبات العسكرية والبحث عن الأسلحة وجمعها وتوزيعها[1].

ب . لجنة الستة ونشاطاتها:

منذ اجتماع ال22 بدأ العد التنازلي لتفجير ثورة أوَّل نوفمبر، وبعد تشكيل لجنة الستة بدأت في تنفيذ الخطوات التي تعهَّدت بها، حيث عقدت أول اجتماع لها، لدراسة قرارات اجتماع ال22 والنَّظر في كيفية تطبيقها، في شارع بربروس عند "كشيدة عيسى " بتاريخ 10 أكتوبر 1954 وقرَّروا فيه مايلي:

1) أن تجمع الأعضاء السَّابقين في المنظَّمة الخاصَّة وتنظمهم في وحدات.

2) أن تستأنف التدريب العسكري، كما جاء في نشرة المنظمة الخاصة المعاد طبعها.

3) أن تعقد تدريبات خاصة باستعمال المتفجِّرات وبصنع ما يمكن من القنابل[2]،وقصد توحيد الصُّفوف قامت اللَّجنة بعدة اتصالات نوجزها فيما يلي:

. اتصال اللَّجنة مع "سي حمود بن يحيى" للتوسُّط مع كريم بلقاسم وعمَّار أوعمران باعتباره من سكان القبائل.

. لقاء ديدوش مراد مع لخضر بن طوبال وعمار بن عودة وعمار أوعمران لإقناعه بالانضمام إلى صف الثَّورة ولم تدم هذه الإتصالات طويلا، إذ توصَّل الطرفان إلى صيغة مرضية خاصة أن منطقة القبائل كانت موالية لمصالي الحاج[3].

وفي اجتماع آخر بتاريخ 24 أكتوبر 1954، وضعت " لجنة الستة" اللَّمسات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية وخلاله ثم الاتفاق على:

. اللامركزية في العمل المسلَّح: أي إعطاء حرِّية التسيير الداخلي لكل منطقة حتى انعقاد مؤتمر وطني.

---

[1] – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المصدر السابق، ص 463.

[2] – نفسه، ص156.

[3] –Ben Khedda Ben youcef, op .cit, p.246.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

. إعطاء الأولوية للداخل لأن الوفد الخارجي مهمَّته تقتصر على شراء الأسلحة والقيام بالدِّعاية والقرارات تصدر من داخل الجزائر.

. إعطاء تسمية للتَّنظيم الذي يحل محل " اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وثم الاتفاق على "جبهة التحرير الوطني" (ج .ت. و)Front De Libération Nationale ، وجناحها العسكري المتمثِّل في "جيش التحرير الوطني"A.L.N: " Armée de Libération Nationale."

. تحديد تاريخ اندلاع الثَّورة التَّحريرية وكان اختيار التَّاريخ ليلة الأحد إلى الاثنين 01 نوفمبر 1954 الموافق ل 06 ربيع الاول 1973، على السَّاعة الصفر لأسباب تكتيكية وعسكرية منها وجود عدد كبير من العساكر وضبَّاط الجيش الفرنسي في عطلة نهاية الأسبوع، بالإضافة إلى انشغالهم باحتفالات العيد المسيحي للقدِّيسين، ومن جهة أُخرى فإنَّه يصادف مولد الرسول صلى الله عليه وسلم مما يؤكد الانتماء الحضاري الإسلامي للشَّعب الجزائري.

. تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وكل منطقة إلى نواحي، وهي كما يلي:

المنطقة الأولى: الأوراس، تحت قيادة مصطفى بن بولعيد ويساعده بشير شيهاني.

المنطقة الثانية: قسنطينة: قائدها ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف.

المنطقة الثالثة: القبائل: قائدها كريم بلقاسم ونائبه عمار أوعمران.

المنطقة الرابعة: مدينة الجزائر وضواحيها: قائدها رابح بيطاط ويساعده بوجمعة وسويداني.

المنطقة الخامسة: الغرب الجزائري تحت قيادة محمد العربي بن مهيدي ونائبه عبد المالك رمضان[1]، وبقت المنطقة السادسة كمشروع تكوَّنت بعد مؤتمر الصومام 1956، وكانت تخضع إلى مسؤولية مصطفى بن بولعيد وتولَّى محمد بوضياف التَّنسيق بين المناطق والاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة: (بن بلَّة ، آيت أحمد ، محمد خيضر) وكلَّف الوفد الخارجي بالدِّعاية

[1] – محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص111.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

للثَّورة الجزائرية وتنوير الرَّأي العام وجمع الأموال والأسلحة وبتاريخ 31 أكتوبر 1954 تم طبع حوالي (1100 نسخة) من بيان أوَّل نوفمبر في مطبعة تابعة للمركزيين[1]، ووزِّع بطرق عديدة حتى عن طريق البريد إلى عدَّة شخصيات يوم 02 نوفمبر وبذلك تشكَّلت جبهة التحرير الوطني رسميا في 31 أكتوبر بواسطة بيان الثورة[2].

وهذه الأخيرة هي تجمُّع أفكار وتيارات وتلاقي رجال حول أهمِّية العمل الثَّوري المباشر لتحقيق الاستقلال الوطني، وحسب بيان أوَّل نوفمبر 1954، يتم بلوغه بواسطة:

. إقامة الدَّولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السِّيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

. احترام الحرِّيات الأساسية دون تمييز ديني أو عرقي.

. تجميع وتنظيم الطَّاقات السياسية لدى الشَّعب الجزائري لتصفية النِّظام الاستعماري أمَّا الأهداف الخارجية فهي:

. تدويل القضية الجزائرية.

. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في اطاره العربي الإسلامي[3].

وقد انطلقت الثَّورة التحريرية بوسائل مادِّية بسيطة جدًا، إذ لم يكن لجيش التَّحرير الوطني معدَّات حربية ضخمة، ولا تعداد قوي واعتمد على أسلحة تكوَّنت تقريبا من 95 بالمائة من بنادق صيد و05 بالمائة من قطع حربية أوتوماتيكية من مخلَّفات الحرب العالمية الثانية[4].

لقد توالت الأزمات على (ح.إ.ح.د)، فبعد أن فشل الجناح السِّياسي في تحقيق ولو الشَّيء القليل من البرنامج المسطَّر بسبب السِّياسة الفرنسية المتمثِّلة في التَّزوير والغش في

---

[1] – عبد القادر جيلالي بلوفة، نفس المرجع السابق، ص323.

[2]–Mohamed Harbi, F L N; mirage et réalité, op. cit ,p115.

[3] – عبد القادر جيلالي بلوفة، الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950 . 1954)، المرجع السابق، ص 326.

[4] – نفســه، ص 327.

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

الانتخابات هذا من جهة، وبسبب فشل كل المحاولات الوحدوية مع أقطاب الحركة الوطنية من جهة ثانية، جاء دور فشل العمل العسكري الذي كان ينتظر منه الشَّيء الكثير في تحديد مسار القضية الجزائرية وتحقيق طموحات الشعب.

لتبقى الحركة وكأنهال حيوان طائر بدون جناحيه سرعان ما وصله المرض كذلك، وتجلَّى هذا المرض في المؤتمر الثَّاني للحركة وما ترتب عليه من قرارات أدت إلى انشطار الحزب إلى شطرين متناحرين، وكأنَّ ما كان يجمعهما بالأمس لم يكن، فانطلقت التَّصريحات النَّارية من الجانبين وتوالت المؤتمرات، وكأنَّها وقت من أوقات الغذاء، فغلبت المصلحة الخاصَّة على المصلحة العامَّة وأجَّلت قضية تحرير الجزائر إلى وقت لاحق.

فلم نعد نسمع عن أيِّ هدف من البرنامج يراد تحقيقه سوى طموحات الزَّعامة والاتهامات المتبادلة بالخيَّانة، ولعلَّ ما قاله الشيخ أحمد توفيق المدني في إحدى المقالات تحت عنوان رأي في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بأنَّ برنامج الحركة كان أكبر من مستوى إطاراتها، أقرب إلى الحقيقة على الرُّغم من أنَّ في تصريحه نوع من الغُلو بكون أنَّه تابع دراسته في فرنسا.

ومع اشتداد الصراع بين القطبين المتنازعين ظهرت جماعة من الشَّباب المتحمِّس والمحايد من قدماء المنظَّمة الخاصَّة، حاملين مسؤولية تفجير الثَّورة ومحاولين إصلاح ذات البين، غير أنَّ كل المحاولات أُجهضت فوجَّهوا أنظارهم وتركيزهم نحو هدف واحد وهو التَّحضير لتفجير الثَّورة التحريرية، غير مبالين بما يدور حولهم، والحمد لله قد نجحوا في ذلك وقد وضعت اللَّمسات الأخيرة للانطلاقة فانضمَّ المركزيون إلى الثَّورة تباعًا وفي مقدمتهم بن يوسف بن خدة.

أمَّا المصاليون فرغم الظروف التي اندلعت فيها الثَّورة فإنهم لم ينكروها، فهي على مستوى أوَّل تندرج ضمن كفاحهم ضدَّ المركزيين وعلى مستوى ثان فإنَّهم كانوا حسب تعبير مصالي نفسه: "يريدون تغذية الثورة لكن مع عدم التَّفريط في قيادة المقاومة وإلى جانب هذا

الدرس التاسع:.....اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

الموقف، كان القادة المصاليون يحاولون التَّفاوض مع زعماء جبهة التحرير في منطقة القبائل وفي القاهرة حول قضية قيادة الثَّورة، غير أنَّ محاولة مصالي احتواء الثورة وتأسيسه للحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)، وفي أواخر ديسمبر 1954 بدأت العلاقات بين الطَّرفين تتدهور بسبب قيام أتباع مصالي بتكوين جيش خاص بهم في شهر مارس 1954.

الدرس العاشر:

اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل:

1- اندلاع الثورة وتطوراتها السياسية والعسكرية:

2- التوجه السياسي للثورة التحريرية:

3- ردود الفعل:

بحكم قلة الإمكانيات والظروف الصعبة التي اندلعت فيها الثورة الجزائرية يمكن التقدير أن نجاحها كان إنجازا باهرا، وقد ساعدت عوامل شتى في نضجها ونجاحها، وكانت ثورة الفاتح نوفمبر 1954 نقلة متميّزة في كفاح الجزائر، وبعثا جديدا لها، خاصة وأنّها تميزت بخصوصيات منفردة عن ثورات الجزائر السابقة، ورفعت مبادئ ومطالب سامية، وخاضت ملاحم بطولية، جعلت منها ثورة مميّزة وعالمية.

1-اندلاع الثورة وتطوراتها السياسية والعسكرية:

بعد طول انتظار جاء اتخاذ القرارات الحاسمة وكانت ليلة أول نوفمبر 1954م ليست كغيرها من الليالي التي مرت على الشعب الجزائري منذ احتلال البلاد يوم 05 جويلية 1830م، فقد تم إعلان الثورة التحريرية الكبرى في ذلك اليوم المشهود، ولا أحد يدري هل ستستمر وكم من شهر أو سنة ستدوم؟ وهل سيكون الطريق سهلا أو محفوفا بالمخاطر؟ وكم ستكون حجم التضحيات؟ وما هي النتيجة التي سيؤول إليها هذا النزاع المسلح؟ إنها أسئلة كانت مصيرية حقا لا أحد يستطيع الإجابة عنها في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من نقص الإمكانات فإن القرار كان حاسما لا رجعة فيه فالمهـــام قد حدّدت والأسلحة قد أخرجت من مخابئها، و الأهداف قد وضعت نصب الأعين واضحة جلية، حيث استطاعت هذه الثورة أن تجمع الشمل وتعيد للجزائريين الثقة بالنفس، هذه الثقة جعلتهم يصمدون أمام أساليب الاستعمار الفرنسي، و قد عزّزت لدى الجماهير الحرص على الوحدة الوطنية ورفض أية حلول للنيل من هذه الوحدة[1].

إن ثورة الأول من نوفمبر 1954، دخلت التاريخ من أوسع أبوابه، و وجدت طريقها واسعا إلى ينابيع الرأي العام العالمي بأسره، و أثارت اهتمام جماهير البلدان المناضلة و التي

[1] – أمال شلبي، التنظيم العسكري، في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962 رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة العقيد لخضر باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص 357.

لا تزال تناضل من أجل استقلالها الحقيقي، ونال إعجابهم أبطال الجزائر الذين ثاروا ضد قوات الاستعمار الفرنسي المدعمة بقوات الحلف الأطلسي[1].

إذن انطلقت الثورة التحريرية في زمانها المقرر لها وهو أول نوفمبر 1954، و مكانها وهي المناطق الخمسة التي أراد القادة أن تندلع فيها الثورة، حيث تركت الحرية التامة لقائد المنطقة لتنظيم منطقته، وقد أدركت قيادة جبهة التحرير الوطني طبيعة الاستعمار واصراره على التشبث بالجزائر كقطعة من الأرض الفرنسية، وإدراكها أيضا بأن فرنسا لم تعرف بالجزائر كمستعمرة، بل كانت تقول –فرنسا– إنها فرنسا عبر البحر، وأن الجزائر امتداد طبيعي لها، فأصبحت هذه المسألة راسخة في تفكير نسبة مهمة من الفرنسيين، وتعتبر الثورة التحريرية ردًا حاسما ضد المنهمكين في الخلافات السياسية والمتصارعين على الزعامة، حيث استطاعت جبهة التحرير الوطني كسر جميع الحواجز التي كانت تعترض سبل قيادتها للحيلولة من القيام بعملها لتحرير الوطن فدلّلت الصّعاب التي كان يضعها المستعمر وعملاؤه[2].

لقد أحس الشعب الجزائري من جانبه لأول مرة بأنه رسم طريقه الصحيح، طريق التعبير عن إرادته بالوسيلة الوحيدة التي بقيت بين يديه، والتي حان وقت استعمالها، وهي دحر الاستعمار الفرنسي بوسيلة القوة، وهذه الوسيلة بدأت بفئة قليلة العدد والعدة كلها إيمان و حزم، هذه الفئة ما لبثت أن كوّنت جيشا منظّما مدرّباً استطاع الوقوف في وجه نصف مليون جندي فرنسي بكل ما لديه من عتاد حربي و لوجستيكي[3].

---

[1] – يحي بوعزيز، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية و دورها، مجلة المصادر، ع4، قرص مضغوط ، المرجع السابق.

[2] – عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين أبان ثورة نوفمبر 1954، مطبعة لافوميك، الجزائر، ص ص 13-14.

[3] – أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د.ت)، ص 48.

لقد استوعب قادة الثورة على أهمية إنجاح الانطلاقة، فركزوا جهدهم الأكبر على التنظيم الجيد للعمليات التفجيرية الأولى تاركين مصير المعركة المفتوحة للأقدار، وهو ما يؤكد رغبتهم في إنجاح خطوة تفجير الثورة قبل الاهتمام بمسألة التنظيم[1].

تميّزت العمليات الأولى للثورة المسلحة، عن العمليات التي خاضتها الحركات والانتفاضات المسلحة بميزة جد هامة، تمثلت في انطلاقتها عبر التراب الوطني، نتيجة توفر التنظيم الثوري على مجموعات مهيّأة عسكريا ومستعدة نفسيا في الأرياف، ومجموعات أخرى مرت بنفس التكوين والإعداد للقيام بعمليات تخريبية في المدن خاصة في المدن الكبرى، أو ما كان بالعمالات الثلاثة: الجزائر، قسنطينة، ووهران، وفيما يلي توزيع العمليات على المناطق الخمسة، التي شملت كامل التراب الوطني[2].

وراهن قادة الثورة على منطقة الأوراس التي وعد مسؤولها ابن بولعيد بالصمود في المعركة لمدة تزيد عن الستة أشهر. وفعلا كانت انطلاقة الثورة في الأوراس قوية ومنظمة، لقد أتم ابن بولعيد ومساعدوه تحضيراتهم للموعد، وعقد اجتماعا ضبطت فيه مناطق العمليات العسكرية وأهدافها، ثم تجمعت الأفواج المسلحة في دشرة أولاد موسى (أريس) وفي خنقة لحدادة (أيشمول) استعدادا لتنفيذ العمليات، حدد الهجوم في مدينة باتنة على ثكنة الجيش ومخزن السلاح خصوصا على سبيل المثال. وطالت الهجومات في المنطقة الثانية أهداف محددة، فقد تم إطلاق النار على مركز الدرك بالسمندو، وعلى مستودع الوقود في الخروب، وتم تجريد حراس بلدة سان شارل من سلاحهم. وفي المنطقة الثالثة تم تشكيل حوالي عشرين فوجا، كانت مستعدة لضرب الأهداف الاستراتيجية للعدو، فتم الهجوم في الساعة الصفر على ثكننت الجندرمة في كل من: عزازقة، تقزيرت، ذراع الميزان. وفي منطقة الجزائر تركزت الهجمات في مدينة الجزائر

---

[1] –عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص21.

[2] – أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ"خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص112–113.

وفي البليدة، حيث أشرف بيطاط وبدعم من أوعمران على تنفيذ عدّة عمليات عسكرية مست المناطق الحيوية. وكانت الهجمات في منطقة وهران موزعة على عدّة مناطق حيث كلف الحاج بن علا بالهجوم على مطار الحلف الأطلسي بطفراوي وثكنة عسكرية بحي الكمين بوهران، لكنه لم ينفذ الهجومين لافتقاره للسلاح[1].

2- التوجه السياسي للثورة التحريرية:

كان التوجه السياسي لجبهة التحرير الوطني يهدف للقضاء على النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية وإقامة دولة ذات سيادة، وقد أكد قادة الجبهة أنّهم لا ينتمون لأي من الفصلين المتنازعين، وشرحوا الظروف التي دفعتهم لخيار الدخول في العمل المسلح، وأعلنوا عن تأسيس "جبهة التحرير الوطني"، التنظيم الذي يتيح الفرصة لجميع الوطنيين والحركات الوطنية للانخراط فيه، وأنه الوحيد المخول بتمثيل الإرادة الجزائرية، ويتوجب على الحركات السياسية الأخرى حل نفسها ودفع مناضليها للالتحاق بالثورة، وحددت جبهة التحرير الوطني هدفها الأساسي في الحصول على الاستقلال التام، والذي لن يتجسد إلا بتحقيق الأهداف الداخلية والخارجية التالية:

أ- الأهداف الداخلية:

1- تصحيح مسار الحركة الوطنية وإعادتها إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح.

2- تجميع وتنظيم طاقات الشعب الجزائري السليمة لتصفية النظام الاستعماري.

ب- الأهداف الخارجية:

1- تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة.

2- العمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا ضمن إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

---

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص21-24.

3- التعاطف الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية[1].

وقد أكدت جبهة التحرير الوطني على طابعها السلمي، وذلك باقتراحها وثيقة مشرفة للتفاوض مع العدو وتجنب الخسائر البشرية، تضمنت مطالب الشعب الجزائري الرئيسية ممثلة في: الاعتراف باستقلال الجزائر رسميا وعلنيا، وفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، وخلق أجواء الثقة بواسطة إطلاق سراح المساجين وإلغاء الإجراءات الخاصة، وبمقابل ذلك تعهدت بحماية جميع المصالح الفرنسية، وتخيير الفرنسيين بين الحفاظ على جنسيتهم الفرنسية ليصبحوا رعايا أو يحصلوا على الجنسية الجزائرية ويتساووا مع جميع الجزائريين، وعلى أن يتم تحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر في اتفاقيات مشتركة بين الطرفين. وأما التوجه العسكري للثورة فأداته جيش التحرير الوطني الذي يعتمد على اللامركزية والقيادة الحماعية، وعليه أوكلت لكل قائد حرية العمل في منطقته[2].

3- ردود الفعل:

على المستوى الشعبي كان اندلاع الثورة مفاجئا، لأنها كانت محاطة بالسرية التامة، فقد استقبل الشعب الجزائري الثورة بالتأييد والمباركة، لأنها السبيل الوحيد الذي بقي له لتحقيق استقلاله بعد فشل التجربة السياسية، فاحتضن الثورة بكل ما يملك وجاهد بالنفس والمال. لذلك كان موقف الشعب الجزائري من الثورة التحريرية موقفا شجاعا، حيث انعكس ذلك بتلبية نداء مفجري الثورة للالتحاق بجبهات القتال أفرادا وجماعات، أما بالنسبة للبقية فقد كانت مترددة ومتخوفة من المغامرة، ربما يرجع السبب في ذلك ما جرى في أحداث 08 ماي 1945 التي ليست ببعيدة عن اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 والتي راح ضحية هذه الأحداث آلاف المواطنين الأبرياء[3].

---

[1] - أنظر بيان أول نوفمبر الملحق رقم:12

[2] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص24-26.

[3] - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص58.

على المستوى الحزبي: تفاجأت كذلك الأحزاب الجزائرية باندلاع الثورة الجزائرية كحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، حيث كان اندلاع الثورة التحريرية بالنسبة لها عمل لم يحن وقته بعد وبكل بساطة كانت هذه الأحزاب السياسية الجزائرية قد أنهكتها الصراعات الهامشية والمطالب السياسية التي لم تعر لها السلطات الفرنسية أي اهتمام ما عدا التسويف والوعود الزائفة، ولأنّها على يقين من أن هذه التنظيمات لم تشكل خطرا عليها خاصة في الوقت الحالي. وبناء على ذلك واجهت جبهة التحرير الوطني الحديثة العهد انتقادات من طرف الأحزاب السياسية الجزائرية، التي يبدو أنها ترى في هذه الجبهة المنافس الوحيد لها على الساحة الوطنية، وهذه الأحزاب التي كانت تراهن على أن يسير خلفها الشعب الجزائري في سياساتها المنتهجة مع سلطات الاحتلال، أو ربما ترى أن مشعل النضال قد سارعت جبهة التحرير الوطني في اختطافه منها. مما جعل هذه الأحزاب لا تقبل بالأمر الواقع، وشيئا فشيئا بدأت هذه الأحزاب السياسية تتراجع عن مواقفها تجاه الثورة، وخاصة عندما أغلقت جبهة التحرير الوطني أبوابها أمام انضمام الأحزاب إليها كهيئات قائمة بذاتها، لهذا تراها وضعت من بين شروطها للالتحاق بصفوفها التجرد من الحزبية والالتحاق بها كأفراد[1].

فبالنسبة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية تلاقت واجتمعت مواقف قيادتي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية الميصاليين منهم والمركزيين مع مواقف باقي التنظيمات والأحزاب السياسية الأخرى عشية اندلاع الثورة التحريرية أي على موقف التحفظ والتردد، والاكتفاء بأوصاف مجردة مثل: "الحوادث الخطيرة" "المغامرة" تحميل الإدارة الاستعمارية مسؤولية ما جرى"...إلخ. هذا فيما يخص الموقف العام لاتجاه الحركة تجاه الثورة

[1] – السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة باتنة، 2010، ص ص87–88.

الجزائرية بعد اندلاعها. ففيما يخص المصاليين فقد عارضوا مبدئيا الكفاح المسلح، حيث حاولوا تبني الثورة وادعوا أنهم هم من فجرها. ولما تبين لهم أنها من تدبير "جبهة التحرير الوطني" وأن عليهم الانضمام إليها فرادى إن هم أرادوا فعلا خدمة القضية الوطنية، سارعوا إلى إنشاء منظمة موازية سموها "الحركة الوطنية الجزائرية"، وهو من أهم الأخطار التي واجهت الثورة في مرحلة الانطلاقة[1]. وقد التحق الكثير منهم فيما بعد بالثورة في حين ظل مصالي الحاج والأقلية الباقية معه على الرفض حتى الاستقلال[2]. وعلى عكس الميصاليين، سارع البعض من المركزيين بالاختفاء، وسارع البعض الآخر، بالانضمام بالتدريج إلى جبهة التحرير، هروبا من الملاحقات التي طالتهم، من قبل الإدارة الاستعمارية التي اعتقدت أنهم من دبرها، هي من كانت وراء انضمامهم للثورة اتباعا[3].

أما بالنسبة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية ومن جبهة التحرير الوطني ففرحات عباس لا يؤمن بفكرة العمل المسلح الذي حتما سيؤدي إلى الانفصال عن الوطن الأم، لأجل ذلك اعتبر فرحات عباس اندلاع الثورة التحريرية "تصرفا فوضويا يائسا غير مضمون النتائج[4]، فإنه ظل متحفظا من تأييد الثورة إلى غاية عام 1956، ففرحات عباس الذي كان لا يزال نائبا بالمجلس الجزائري، وجد في اندلاع الثورة فرصة لتجديد مطالبه للإدارة الاستعمارية بضرورة تطبيق الإصلاحات التي التزمت بها والتي ظلت حبر على ورق، وظل

---

[1] – سليم سايح، محاضرات تاريخ الجزائر المعاصر "الدرس السادس: اندلاع الثورة التحريرية 1954–1962"، موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية السداسي الثاني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة02، الجزائر، 2019–2020، ص07، المتاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.edu4dz.com/2021/07/1954-1962.html

[2] – صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص434.

[3] – سليم سايح، المرجع السابق، ص07.

[4] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص69.

فرحات عباس منذ بداية 1955، على اتصال بقيادة جبهة التحرير قبل أن يلتحق بالثورة في مارس 1956، وتبعه عدد من أعضاء حزبه[1].

وبالنسبة للحزب الشيوعي فقد رفضها واعتبرها مغامرة كمغامرة 08 ماي 1945، وقد رفض انضمام أعضائه إلى جبهة التحرير[2].

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي ظل غياب رئيسها البشير الإبراهيمي الموجود بالقاهرة وعدم معرفة أي شيء عن جبهة التحرير، لكن موقفها اتضح وذلك بعد تصريح رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي عن طريق راديو القاهرة وذلك بالانضمام لكل أعضائها إلى الجبهة ولم تحل الجمعية، حيث صرح الإبراهيمي قائلا:" أيها المسلمون الجزائريون هذا هو الصوت الذي يسمع الآذان الصم هذا هو النور الذي يفتح الأعين المغلقة. إن فرنسا لم تبقى لكم دينا ولا دنيا، وكل إنسان في هذا الوجود يعيش لدين ويحيا بدنيا. فإذا فقدهما فبطن الأرض خير له من ظهرها، إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه ونهايته الموت، فاختاروا موتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت، سيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح فهو السبيل الأوح إلى إحدى الحسنيين: إما موت وراءه جنة وإما حياة وراءها العزة والكرامة"[3].

وفيما يخص ردود الفعل الفرنسية عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من أجل تضليل الرأي العام في الجزائر، وفي فرنسا، وعلى المستوى الدولي، بأن ما وقع في الجزائر، هي عبارة عن حوادث معزولة، وأنها من تنفيذ جهات أجنبية. وكان أول تصريح للحاكم العام الفرنسي في الجزائر "روجي ليونارد" حيث يقول:" إن ما حدث لا يعدو أن يكون عملا إجراميا،

---

[1] – مصطفى الأشرف، الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983، ص158.

[2] – أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر–المقاومة والتحرير– 1830–1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص168.

[3] – نفسه، ص ص169–170. وأنظر أيضا: صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص434–435.

قامت به عصابات إجرامية"، وصرح "جاك شوفالي" رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي، وكاتب الدولة للحرب يوم 02 نوفمبر في صحيفة الجزائر بما يلي: "إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي، وأن جميع التدابير الصارمة ستتّخذ"[1].

نجد أن فرنسا قد وصفت الذين قاموا بالثورة المباركة خارجين عن القانون وأن المجاهدين مجموعة عصابات وقطاع طرق وإرهابيين، وقد صرح وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران:" لا يمكن أن تكون بين الدولة والعصابات المتمردة..."[2].

لقد كانت كل التصريحات، والحملات الدعائية للمسؤولين الفرنسيين تؤكد على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"، بل تعتبر في نظرهم مقاطعة فرنسية كما يتضح من الموقف الرسمي الذي أعلنه رئيس الحكومة الفرنسية "بيير مانديس فرانس" في الخطاب الذي ألقاه يوم 14 نوفمبر 1954 أمام البرلمان الفرنسي، حيث جاء فيه:" إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا..."[3].

كما تناقلت وسائل الإعلام في فرنسا، أخبار عمليات ليلة نوفمبر في الجزائر. وقد اتفقت جل وسائل الإعلام على أن الثورة في الجزائر، من تدبير قوى خارجية وعلى رأسها القاهرة، وبعض الدول الأوروبية الشرقية (المعسكر الشيوعي) وحتى الغربية[4].

أما المعمرون في الجزائر كان رد فعلهم على اندلاع الثورة أكثر تطرفا، خاصة عندما فقدوا الثقة في سلطتهم، التي أعلنت بواسطة بياناتها أن المتمردين الذين قاموا بعمليات أول

---

[1] – مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلا وخارجا، الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت)، ص ص97.

[2]– Colette et Fracis JEANSON ? L'Algérie hors la loi, Paris, 1955, p183.

[3] – محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص24.

[4] – علي كافي، المصدر السابق، ص58.

نوفمبر لا يتجاوز عددهم 300 أو 400 شخص، يوجد أغلبهم في منطقة الأوراس، ثم في الأسبوع الموالي لاندلاع الثورة بأنها ألقت القبض على ما يقرب من ألف شخص من الإرهابيين (المجاهدين)[1]، وصار همهم الوحيد هو كيفية محافظتهم على مصالحهم ونفوذهم الواسع في الجزائر وفي فرنسا، فانطلقوا في تأسيس الميليشيات، وشراء الأسلحة للدفاع عن أنفسهم[2].

وقد تجسد الرد الفرنسي العسكري بممارسة كل أنواع التعذيب والإرهاب الفرنسي في حق المواطنين الأبرياء العزل، وقنبلة جبال الأوراس بالنابالم الذي أتى على الأخضر واليابس وإبادة الكثير من الناس[3]، حيث رفعت السلطات الفرنسية الإمدادات في القوات العسكرية لتصل إلى 80 ألف جندي شاركوا في عمليات تمشيط واسعة بالأوراس إضافة إلى الدبابات والطائرات، وقوات المضليين التي شاركت في الهند الصينية لخبرتها في حرب العصابات، ومما تجدر الإشارة إليه أن القوات الفرنسية في الجزائر قبل الفاتح من نوفمبر كانت لا تتعدى 49 ألف جندي هذه القوات لتصبح 100 ألف جندي في عهد جاك سوستيل[4].

وبقي العدو الفرنسي يعمل بكل قواه لقمع الثورة التي عمت تقريبا كامل البلاد، وقامت القوات الاستعمارية بعمليات واسعة النطاق خاصة في جبال الأوراس. شارك في العمليات أكثر من خمسة آلاف جندي معززين بالمدرعات وبالطائرات.

---

[1] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص51.

[2] – محمد مبارك الميلي، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، دار الثورة الإفريقية، (د.ت)، ص20.

[3] – Mohamed harbi, le FLN : Mirage et realié, Paris, édition jeune Afrique, 1980, p134.

[4] – السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص101.

الدرس الحادي عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954-1956:

1- توسع نشاط الثورة في الداخل:

2- مخططات السلطات الفرنسية الاستعمارية لإجهاض الثورة في بدايتها:

3- هجومات 20 أوت 1955:

3- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

وهي المرحلة التي تبدأ من الفاتح نوفمبر 1954 إلى غاية إلى أوت 1956 تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، المرحلة الأكثر خطورة وصعوبة على الثورة، فقد واجهت الثورة في هذه المرحلة تحديات كبيرة على كل الأصعدة، فالجماهير الشعبية لا تعرف هؤلاء الذين قاموا بهذه الثورة، والأسلحة غير متوفرة، إلا في الأوراس وبكمية قليلة، وعدد مجنّديها لا يتعدى الثلاثة آلاف في كامل التراب الوطني، والمجتمع الدولي، لا يعرف شيئا عن قادتها ولا عن مشروعهم، وأما هذه المعوقات، هناك عدو يمتلك كل الإمكانات، المادية والسياسية والدبلوماسية. كما كانت الحركة الوطنية المصالية (MNA) التي تشكلت في الأسبوع الأول لاندلاع الثورة، من أكبر المخاطر التي هددت وحدة الثورة، وأجبرت الثورة على خوض معارك طاحنة ضد هذه الحركة، التي وإن انحسرت في الداخل، إلا أن نشاطها، ظل قويا في فرنسا[1].

1- توسع نشاط الثورة في الداخل:

ركزت قيادة الثورة في بداية عملها على تحقيق أهداف وذلك من خلال رسم استراتيجية في الداخل ترمي إلى تثبيت جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا وإرساء حالة اللا أمن في البلاد ثم وصولا إلى تحرير مناطق مستقلة، وقد اعتمدت في التسيير مبدأ اللامركزية والجمع بين العمل السياسي والعسكري، ووفقا لذلك خططت لقطع مسيرة ما بعد نجاح تفجير الثورة، وكان التعويل كما يبدوا من استراتيجية العمل مركزا على قيادة المناطق في الداخل، حيث كان يتوجب عليها أن تصمد في مواجهة ردة الفعل الفرنسية وأن تحافظ على جذوة اشتعال الثورة ملتهبة[2].

استطاعت الثورة أن تحقق هذه الأهداف بفضل فاعلية التنظيم وجاهزية عناصرها التي تكونت في المنظمة الخاصة، والكثير منهم تكون من خلال العمل في الجيش الفرنسي إضافة إلى تلك الخدمات التي تلقوها في مخيمات التدريب في بعض البلدان العربية مثل: مصر،

---

[1] - سايح سليم، المرجع السابق، ص08

[2] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص31.

وهذا التكوين الذي مكّنهم في ظل النقص الشديد للأسلحة، إلا أنهم استطاعوا تقديم خدمات كبيرة للثورة التحريرية مثل: الكمائن السريعة، حرب العصابات، الأعمال الفدائية وغيرها[1].

وقد أولت الثورة الجزائرية اهتماما كبيرا للعمل الفدائي، باعتباره أسلوب من أساليب الكفاح المسلح، وكانت الأعمال الفدائية موجهة، سواء في المدن أو القرى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تصفية غلاة المعمرين وكبار العملاء والخونة وضباط الجيش والبوليس والجندرمة الفرنسيين وغيرهم من أعوان الاستعمار، فمثلا بلغ عدد العمليات الفدائية ضد الأملاك العامة والخاصة الفرنسية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954 إلى حوالي 187 عملية و122 عملية ضد قوات الأمن الفرنسية والمستوطنين في نفس الفترة، لترتفع هذه الحصيلة سنة 1955 إلى 3222 عملية.

- بث الرعب وعدم الاطمئنان وجو التوتر في نفوس الفرنسيين، وبصفة خاصة المستوطنين منهم، مما أرغم الجيش الفرنسي على تخصيص جزء كبير من قواته لحماية أمن المستوطنين وممتلكاتهم في المدن، والدفاع أيضا عن المراكز الحيوية الاستعمارية، مما يخفف من وطأة الحصار المضروب على الجبال[2].

استطاعت الثورة مد نشاطها إلى كافة المناطق: (الأوراس نوفمبر 1954)، القبائل والشمال القسنطيني (ديسمبر 1954)، القطاع الوهراني (أكتوبر 1954)، الجزائر العاصمة (ديسمبر 1955)[3].

وأمام عدم قدرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على توفير الدعم المطلوب للثوار في الداخل رغم المجهودات التي بذلتها، لجأ جيش التحرير إلى مضاعفة جهوده لصنع

---

[1]- Jacques FREMEAUX, Conquête de l'Algérie et guerre d'Algérie, in actes du colloque international sur: l'événement dans l'histoire récent de l'Algérie(1954- 1962), université du 20 aout 1955- Skikda(Algérie),les225-26 octobre 2008, pp.25-30.

[2] - الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص392-393.

[3] - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص74-75.

المتفجرات التقليدية، وجمع الأسلحة والذخائر من المواطنين، وما أمكن غنمه من الهجومات والكمائن "سلاحنا نفتكه من عدونا"، مما مكّنه في الأشهر الأولى من الثورة، من جمع حوالي ألف قطعة ما بين بنادق صيد، ومسدسات، وبنادق حربية موروثة عن الحرب العالمية الثانية، كما أن تعداد جيش التحرير الوطني كان يتكون في الأفواج الأولى من 122 فوجا وأن الفوج كان يتكون من 11 إلى 13 مجاهد، فإن إجمالي جيش التحرير قد قارب 1600 مجاهد[1].

منذ البداية كان هدف جيش التحرير، هو إحراز انتصارات على الأرض، تمكنه من الصمود والاستمرار في المعركة، ولتعزيز هذه الانتصارات، كان على جيش التحرير، التسريع في مراقبة وتعبئة الجماهير الشعبية من خلال استحداث شبكة من المكلفين بهذه المهمة، تحل محل الإدارة الاستعمارية[2].

2- مخططات السلطات الفرنسية الاستعمارية لإجهاض الثورة في بدايتها:

مع اشتداد الثورة وإيمان الشعب بها، ازداد المستعمر ضراوة في قمعها ومحاولة عزلها عن الشعب من جهة، وعن العالم الخارجي من جهة أخرى، ومن صور محاربة الاستعمار الفرنسي للثورة في أواخر سنة 1954 وأوائل سنة 1955، أن جند عددا من أعوانه، ليذيعوا تصريحات صاخبة في الإذاعات والصحف يدعون الناس إلى الهدوء، ولبث المستعمر النتيجة لكن دون جدوى[3].

شرعت القوات الاستعمارية في شن عمليات عسكرية جوية وبرية واسعة النطاق على الشرق الجزائري والأوراس بداية من 12 نوفمبر، استهلتها بقنبلة مكثفة تلتها عمليات تمشيط واسعة لجبال الأوراس، كما لجأت السلطات الاستعمارية من جهة أخرى في 19 مارس 1955، إلى فرض عملية الطوارئ في كامل التراب الوطني، وتم بموجبه ترحيل سكان القرى والأرياف

---

[1] - محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول...، المرجع السابق، ص ص 124-125.

[2] -سايح سليم، المرجع السابق، ص10.

[3] - محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص97.

إلى المحتشدات، ومراكز التجميع التي أنشأها الحاكم العام جاك سوستيل في فيفري 1955 في المناطق المعزولة لعزل السكان عن الثورة، واستدعاء المزيد من القوات حتى وصلت 120 ألف مجند، وإنشاء مفارز الشرطة الريفية التي أسندت لفرق القوم (Goum)[1].

يتضح من خلال هذه السياسة الزجرية الاستعمارية مدى شمولية الثورة الجزائرية، إذ أصبحت خطرا على الوجود الاستعماري في الجزائر، كما أن الثورة لم تقتصر خطورة تأثيرها على الوضع الداخلي فحسب، بل امتدت إلى الوضع السياسي في فرنسا نفسها، فقد كانت سببا في إسقاط حكومة منديس فرانس في فيفري 1955، والتي خلفتها حكومة إدغار فور الذي قام بدوره بإرسال جاك سوستيل كحاكم عام للجزائر، حيث دخل هذا الأخير الجزائر يحمل أفكارا جديدة لإطفاء نار الثورة بالأساليب السياسية إلا أنّ سوستيل أراد أن تتم إصلاحاته هذه في ظل جزائر فرنسية كخطوة أولى للإدماج، وقد صرح في 23 فيفري 1955 بقوله:" إنّ فرنسا هنا في ديارها أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها لفرنسا، كما أنها جزء لا يتجزأ منها...إن مصير الجزائر فرنسي. وهو اختيار قررته فرنسا، وهذا الاختيار يدعي الادماج". وهذا ما رفضته الثورة، ومما يؤكد تلاحم الشعب الجزائري مع ثورته ما وقع في المدن الجزائرية حيث قام سكان المدن من الجزائريين بحملة شاملة لمقاطعة شركات التبغ والخمر، وقد شهدت المدن الأخرى إضرابات في 05 جويلية 1955 كتعبير عن تمسك الشعب بثورته ومؤازرته لرجالاتها، واستعداده للتضحية في سبيل انجاحها وهو ما ستؤكده أحداث 20 أوت1955م[2].

3-هجومات 20 أوت 1955:

إن هجوم 20 أوت 1955 الذي قام به جيش التحرير الوطني بمساعدة ومساندة عدد كبير من أفراد الشعب الجزائري في منطقة الشمال القسنطيني لم يكن عملية فردية أو جماعية أو ارتجالية أو عشوائية، وإنما كانت عملية مدروسة ومحضرة ونظمة تنظيما محكما، وهي

---

[1] - سايح سليم، المرجع السابق، ص ص10-11.

[2] - محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص ص99-102.

عملية أملتها الأوضاع الصعبة والتطورات الخطيرة التي عاشتها الثورة في مرحلتها الأولى داخل الجزائر وخارجها، إن هذه الأوضاع والتطورات هي التي دفعت زيغود يوسف إلى التفكير العميق والتحليل الدقيق لما قد ينجر عنها من نتائج قد تشكل خطورة على مسيرة الثورة الجزائرية، وقد توصل إلى نتيجة حتمية يفرضها الواقع وهي القيام بعمل جدي لتغيير هذه الأوضاع وإخراج الثورة من الإطار الضيق الذي تدور فيه إلى نطاق أوسع. وكما مقررا في مخطط الهجوم وبعد أن تمت التحضيرات في يوم السبت 20 أوت 1955 في تمام الساعة الثانية عشر نهارا أطلق المهاجمون نيران أسلحتهم على مراكز العدو في جميع مناطق الشمال القسنطيني، ولتدعيم هذا الهجوم قاموا بعمليات تخريبية ضد مرافق العدو ومنشآته الاقتصادية والاستراتيجية وذلك في المدن والقرى التالية: فيليب فيل (مدينة سكيكدة وضواحيها)، مدينة القل، ناحية الحروش، ناحية الميلية، ناحية جيجل، ناحية وادي الزناتي (قالمة)، ناحية عنابة، ناحية عزابة[1].

ويمكن تلخيص أهداف هذا الهجوم:

1- فك الحصار العسكري المضروب على الأوراس وذلك للسماح لمجاهدي هذه المنطقة بتنظيم أنفسهم وإعداد العدّة.

2- تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي التي لا تقهر.

3- إثبات أن جيش التحرير الوطني ليس مجموعة قطاع طرق أو إرهابيين كما تدعي فرنسا وإنّما هو جيش منظم ومقاوم للاحتلال من أجل تحرير البلاد.

4- تحطيم مشروع الإدماج الذي لا تزال فرنسا تنادي به وتوسيع رقعة الثورة وقتل الخونة أينما وجدوا للحيلولة دون الحصول على أية معلومات عن تحركات المجاهدين.

---

[1] - موسى تواتي ورابح عواد، هجوم 20 أوت 1955، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2013، ص ص15-31.

5- نقل الثورة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى وإبراز قوة الثورة وفعاليتها الفدائية في المدن.

6- إقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى الثورة وقيادة التحرير وهو مستعد لتحرير البلاد مهما كلف الثمن غاليا من التضحيات.

7- تأكيد التضامن الفعال مع الشعب المغربي الشقيق: أن هذا الهجوم جاء في الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر من طرف السلطات الاستعمارية[1].

لقد أعطت هجومات 20 أوت 1955 نتائج عديدة ومختلفة حيث يعتبر بعض الكتاب نذكر "إيف كوريار" في كتابه "حرب الجزائر" أن هذا هذا الهجوم هو أول هجوم حقيقي لحرب الجزائر. ومن تم حققت الثورة عدة نتائج نذكر أهمها:

1- تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة، حيث أعطت هذه الهجومات للعمل العسكري دفعا قويا وخلق التفافا واستجابة جماهيرية لا مثيل لها، إذ بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية 2000 مجاهد وحوالي 5000 مسبل، كما غادر الطلبة مدارس الدراسة للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

2- القضاء نهائيا على ما كان يروجه العدو بجميع وسائله العسكرية والدعائية على أن الثورة ليست إلا تمردا محليا سيقضى عليها خلال 03 أشهر.

3- اتساع نطاق الثورة وتشت قوات العدو وتحويل أنظارها عن الأوراس.

4- وصول الثورة إلى نقطة اللارجوع بعد 20 أوت1955[2].

5- امتداد العمل الثوري إلى المنطقة الخامسة التي تمثل ثلث مساحة القطر الجزائري[3].

---

[1] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص437.

[2] - مصلحة البحوث والتوثيق، هجوم 20 أوت 1955، مجلة المصادر، العدد03، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص178.

[3] - العقيد علي الحسين كافي، يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذكرة، العدد03، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص ص20-21.

6- إثبات وطنية الثورة التحريرية، وقد برهن 20 أوت 1955 على أن الثورة المسلحة ذات طابع جماهيري، كما أكد الطابع الهجومي للثورة وطبيعة الحرب معًا.

7- القضاء النهائي على سياسة الإصلاحات التي كان ينادي بها سوستيل لإجهاض الثورة.

8- بلورة التضامن الشعبي وتعميق القناعة الثورية، تكريس المصير وتجسيد الشمولية.

9- الاعتراف بجبهة وجيش التحرير الوطني ممثلان شرعيان للدفاع عن الوطن.

كما حققت نتائج على المستوى الخارجي نذكر من بينها:

1- تحطيم الحصار الإعلامي الفرنسي الغربي الإمبريالي، فانتقلت الثورة التحريرية إلى المحافل الدولية وأصبحت تتصدر الصفحات الأولى في جرائد العالم، بحيث تلقت دعوة للحضور في ندوة باندونغ التي شاركت فيها 29 دولة.

2- تعزيز التضامن بين الشعبين الجزائري والمغربي حيث تزامن الهجوم مع الأحداث التي قام بها المغاربة ضد الاستعمار الفرنسي بمناسبة الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس[1].

بعد هذه الهجومات نجد أن فرنسا الاستعمارية قد اعتمدت على سياسة التقتيل العشوائي والأرض المحروقة من خلال تعميم القمع الوحشي على المواطنين الجزائريين، حيث قامت بمجازر انتقامية رهيبة واسعة النطاق اتسمت بالهمجية الوحشية وبأقصى أنواع التعذيب والتنكيل والقتل الجماعي لسكان القرى والمشاتي والمدن نذكر مجزرة سكيكدة بالملعب البلدي الذي ذهب ضحيتها ما يزيد 1500 شهيد، كما تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 5000 مواطن في مشتة الزفزاف بضواحي سكيكدة ودفن الكثير منهم أحياء في خنادق، كما استعملت فرنسا الطيران لقصف وحرق وإغلاق المزارع وإلقاء القنابل على المداشر والقرى[2].

---

[1] - مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص ص179-181.

[2] - نفسه، ص183.

على كل حال فالثورة التحريرية استطاعت إسقاط حكومة "ادغار فور"، حيث عين زعيم الحزب الاشتراكي "غي موليه لرئاسة حكومة فرنسا في جانفي 1956، وقد قام بزيارة للجزائر في 06 فبراير 1956، حيث اطلع على الوحشية في معاملة الجزائريين، ليعين مكان الحاكم العام "كاترو" "روبير لاكوست" ومن تم أصبح الفرنسيون يتفننون في تعذيب الشعب الجزائري إلى درجة فاقت النازيين في حد ذاتهم فيقول أحد الضباط الفرنسيين عن ذلك:" لقد كان الألمان في أساليبهم غلمانا صغارا بجانبنا"[1]. كما تم الرفع من عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر إلى أكثر 250 ألف في ديسمبر 1955 ليصل إلى 350 ألف في أوت 1956[2].

4- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

كان لزاما على قيادة الثورة الجزائرية، بعد مرور عامين تقريبا من الكفاح المسلح، من وقفة تقييمية للسلبيات والايجابيات التي ميّزت المرحلة السابقة، والخروج باستراتيجية جديدة موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري تأخذ في الحسبان المعطيات والتحديات الجديدة التي بدأت تواجه الثورة.

هذا المؤتمر الذي وقع فيه تشريح حقيقي للمسيرة المقطوعة وضعت فيه معالم برنامج عمل مستقبلي، يسير الكفاح بطريقة أفضل، من بلورة الثورة بشكل أكبر، بحيث تستطيع تحقيق أهدافها المسطرة، وتجدر الإشارة إلى أن عندما اندلعت الثورة قرر قادتها عقد مؤتمر تقييمي في شهر جانفي 1955 لكن الظروف الصعبة التي مرّ بها العمل المسلح بعد ذلك وسياسة التطويق التي فرضتها قوات الاستعمار الفرنسي على الثورة، حالت دون عقد هذا الاجتماع[3].

وقد انعقد المؤتمر في قرية "ايفري أوزلاقن" بغابة أكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، وهكذا استطاع المؤتمر استعراض حصيلة اثنين

---

[1] – بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، ط1، تر: بهيج شعبان، دار العلم للملايين، بيروت، 1957، ص 51.

[2] – سليم سايح، المرجع السابق، ص12.

[3] – محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص48.

وعشرين شهرا من الكفاح، في خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال، الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة، من قضايا الساعة وآفاق المستقبل، التي ما فتئ قادة الثورة يطمحون لدراستها وايجاد الحلول المناسبة لها، وقد حضر المؤتمر مندوبو كل المناطق ما عدا منطقتي الأوراس التي تعذر وصول وفدها، والجنوب التي أرسلت تقريرها للمؤتمر، وأما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي: شرح الأسباب التي إلى المؤتمر وموضوع الاجتماع، تقديم التقارير...

وبعد أن تليت تقارير المناطق، بدأ المؤتمر في دراسة مختلف القضايا الأخرى، بدأ المؤتمر في دراسة مختلف القضايا الأخرى، التي وردت في جدول الأعمال، واستطاع في النهاية أن يخرج بقرارات مهمة، تناولت مختلف جوانب التنظيم للثورة، ومن بينها نذكر:

1- تقسيم البلاد إلى ست مناطق مع جعل الحدود لكل منطقة، وابتداء من تاريخ المؤتمر تغير لفظة المنطقة، وتستعمل مكانها كلمة ولاية والناحية تصبح منطقة، والقسم ناحية، وهكذا يصبح تقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية، ثم المنطقة، ثم الناحية، ثم القسمة.

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاثنواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، فرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسمة.

2- القرارات العسكرية: تناولت التوحيد العسكري وما يتعلق به في النواحي التنظيمية، والرتب والمخصصات. أما الوضعية الراهنة فقد تقرر: الانتشار والتوسع والاكثار من الهجومات[1].

3- القرارات السياسية: تناولت التنظيم السياسي وبالشكل التالي:

[1] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص134-138.

أ- المحافظون السياسيون ومهامهم الأساسية تتمثل في: تنظيم وتثقيف الشعب وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه، والحرب النفسية وللمحافظين السياسيين الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني.

ب- المجالس الشعبية: وتتشكل بواسطة الانتخابات، وتنظر في القضايا العدلية، والإسلامية، والمالية، والاقتصادية، والشرطة.

ج- المنظمات السيرة:

1-المجلس الوطني للثورة: ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون و17 مساعدون، ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب، وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال.

2- لجنة التنسيق والتنفيذ: وتتكون من خمسة أعضاء ولهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية، الاجتماعية، العسكرية، واللجنة المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.

د- فيما يخص العلاقة بين الجبهة والجيش: فقد قرر المؤتمر بأن تعطي الأولوية للسياسي على العسكري.

هـ- العلاقة بين الداخل والخارج: تقرر بأن تعطي الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.

و- المحاكم: تشكيل محاكم، لتحاكم المدنيين والعسكريين[1].

وقد خرج المؤتمر بوثيقة سياسية، تعتبر الميثاق أو المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة التحريرية، وعرفت مرحلة ما بعد المؤتمر نشاطا كبيرا لجبهة التحرير الوطني لتنصيب الهيئات والتنظيمات السياسية والإدارية، وهيكلة الجماهير الشعبية في جميع مناطق التراب الوطني، ومن تم أصبحت الثورة التحريرية منظمة وواضحة الأهداف والوسائل ولها قدرة كبيرة في مواجهة المستعمر الفرنسي.

---

[1] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص138-139.

الدرس الثاني عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الثانية 1956-1958:

1- اختطاف الطائرة لزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956:

2- إضراب الثمانية أيام:

3- دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الثانية بالقاهرة في أوت 1957:

الدرس الثاني عشر:.....الثورة التحريرية في مرحلتها الثانية 1956-1958:

رغم الظروف الصعبة التي انطلقت فيها الثورة التحريرية، إلاّ أنّها تمكنت من تخطي المرحلة الأولى من مسيرتها، وأصبحت مع مرور الوقت تشكل تهديدًا ضدّ الاستعمار الفرنسي بالجزائر، بحيث تمكّنت في الميدان العسكري من الصمود في وجه القوات الاستعمارية، وأصبحت تخوض معارك كبيرة ضدّ قوات العدو ولها جيشا قوياّ منظما يخوض معارك ضارية ضدّ قوات الجيش الفرنسي[1]، وفي الميدان السياسي والدبلوماسي اتسع نشاط جبهة التحرير الوطني الجزائري الخارجي، وأصبح يسبّب الكثير من الاحراج للسلطات الفرنسية في المحافل الإقليمية والدولية[2]، وكل هذه التطورات أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على الجيش الفرنسي، فكان لا بدّ من عمل لوقف زحف الثورة الجزائرية.

1- اختطاف الطائرة لزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956:

1-1- ظروف اختطاف الطائرة:

يذكر السيّد "محمد خيضر" أثناء لقائه بـ ."محمد الخامس" قبل اختطاف طائرة القادة الجزائريين سنة 1956، كان من أجل شرح نظرته حول حل سلمي للقضية الجزائرية باعتبار أنّ الملك يمثّل السلطة الروحية لاتّحاد المغرب العربي، فردّ الملك بأنّ فرنسا غير مستعدّة للاعتراف باستقلال الجزائر، ويُظهر هذا الأمر الاهتمام الملكي بالقضية الجزائرية والدور الذي يقوم به من أجل حل القضية الجزائرية[3].

إنّ "محمد الخامس" كان متأكد بأنّ استقلال المغرب الأقصى سيظلُّ ناقصا ومهدّدا ما دامت الجزائر محتلة من قبل الاستعمار الفرنسي، وانطلاقا من هذا الاعتبار والوعود التي قطعها على نفسه بدعم الثّورة التحريرية الجزائرية، وضمن هذا السياق كانت الدعوة إلى عقد ندوة تونس 23 أكتوبر 1956.

لقد أراد "محمد الخامس" أن يعطي لزيارته الأولى إلى تونس، بعداً مغاربياً عميقا وإيجاد تسوية للقضية الجزائرية في ظل الوحدة المغاربية، التي فرضها الكفاح المشترك منذ أن وطأت

---

[1] - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، مركب الطباعة بالرغاية، الجزائر، 1979، ص14.

[2] - عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية الفرنسية، 1955-1962، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر،2009-2010، ص ص77-78.

[3] -Benjamin Stora, Algérie – Maroc, Ed Barzakh, ALGER, 2002, pp 41-42.

أقدام المحتل الفرنسي أرض الجزائر، وكان يريد من الزيارة أيضا التّأكيد على أنّ استقلال المغرب الأقصى لا يُمكن أن يجعله يتخلّى عن التزاماته اتّجاه القضية الجزائرية التي يجب أن يكون لها وجود وحضور في المحافل الدّولية وخاصّة في المغرب العربي، حيث جاءت هذه الزيارة كاعتراف صريح بجبهة التحرير الوطني كممثّل شرعي ووحيد للشّعب الجزائري، وما دعوة قادة الجبهة لحضور المؤتمر إلاّ دليل على الاعتراف بها أمام الجبهات الفرنسية لتكون هي المفاوض باسم الشّعب الجزائري أمام الحكومة الفرنسية، إن كانت تريد فعلاً حلاًّ سلمياً للقضية الجزائرية[1].

غير أنّ الوضع في بلدان المغرب العربي كان مُحرجاً من مضاعفات ثورة الجزائر، إذ تأكّدت حقيقة اندماج قضية الجزائر وتأثيرها على الوضع المغاربي، وازدادت ضغوط السياسة الفرنسية وحوادث الحدود، فطالب "محمد الخامس" و"بورقيبة" بضرورة إيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله، ومن أجل كسب جبهة التحرير الوطني لصفّها حفاظا على استقرار منطقة المغرب العربي جاءت الدّعوة لعقد ندوة مغاربية بمناسبة أوّل زيارة يقوم بها "محمد الخامس" إلى تونس.

إنّ هذه الدّعوة التي جاءت رسميا في ظل استقلال تونس والمغرب الأقصى، تعبّر بصفة واضحة عن مدى التّضامن المغاربي مع الثّورة الجزائرية، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني تعلن استجابتها لهذه النّدوة بغية تحقيق أهداف استراتيجية هامّة نذكر منها:

– تأكيد البعد المغاربي للثّورة الجزائرية والسّعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة وإبداء التّضامن الحقيقي، وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية.

– إرضاء المواقف الرّسمية التي كانت تبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية قصد دعمها ومؤازاتها لثورة كانت الدّلائل تشير إل استمراريتها[2].

كما يذكر "فتحي الديب" خلال اجتماع أحمد بن بلة مع الرئيس جمال عبد الناصر في 10 أكتوبر، حيث يقول: ".. ولقد استعرض أحمد بن بلّة وجهة نظره لقبول الاجتماع مع محمد

---

[1]– السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص ص 142 – 143.

[2]– عبد الله مقلاتي، مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثّورة الجزائرية، مجلّة المصادر العدد 16، القرص المضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدّراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

الخامس المبنية على هدفين: "أوّلهما إشعار السّلطان بثقتهم به وتقوية مركزه عساه ينجح في مسعاه مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، والهدف الثاني هو الاستفادة من معرفة السّلطان في إمداد جبهة وهران باحتياجاتها من السّلاح والذّخيرة عن طريق استخدام الأرض والإمكانيات المراكشية في هذا المجال"[1].

وتبدو دوافع "محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" أوضح في الدّعوة إلى هذه النّدوة أنّها تهدف إلى توحيد الرؤى والمواقف السياسيةّ تجاه القضية الجزائرية التي تهدّد استقرار المنطقة، وترتكز البواعث الحقيقية التي كانت تختفي وراء شعار حماسي يدعو إلى وحدة المغرب العربي في النّقاط الآتية:

- التّوسّط لحل القضية الجزائرية وفق مبدأ الاستقلال في إطار التّكافل الذي يباركه بعض السّاسة الفرنسيين.
- تليين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدّد ودفعها للقبول بمفاوضات تحقّق السّلم في المنطقة وتضع حدّا للمخاوف التي كانت تهدّد الاستقلال التّونسي والمغربي.
- احتواء قادة جبهة التّحرير الوطني وضرب تحالفهم الوثيق مع النّاصرية الإيديولوجية التي أمست تهدّد الأنظمة السياسية في المغرب العربي خاصة بعد احتضانها للأفكار الاشتراكية القومية.
- الاقتناع بضرورة طرح مشروع مغاربي بديل يضمن التّعاون مع المجموعة الفرنسية ويقوم على أساس منح الجزائر استقلالا ذاتيا بهدف احتواء مشروع الوحدة رسميّا ووضع حدّ لمشكلة الجزائر، وإرساء علاقات وثيقة مع فرنسا تثمّن جهود بورقيبة ومحمد الخامس المبذولة من أجل السّلم ووحدة شمال إفريقيا[2].

كما يبدو أنّ هذا المؤتمر جاء يستجيب بالأساس لرغبة القيادات المغاربية في تونس والمغرب الأقصى والجزائر لحلّ القضية الجزائرية، فهذا التّضامن المغاربي كان من الممكن أن لا يقع لولا وجود قضية الجزائر التي أصبحت أكبر عامل من عوامل الوحدة[3].

---

[1]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 265 – 272.

[2]- عبد القادر العريبي، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1999، ص ص 224 -225.

[3]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، قرص مضغوط.

وبناء على هذا وجّه "محمد الخامس" دعوة إلى زعماء جبهة التّحرير الوطني لزيارة المغرب الأقصى، وتكوّن الوفد الجزائري من (أحمد بن بلّة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر)، وفي خضم هذه الأحداث انطلقت التّحضيرات لعقد قمّة تونس التي تجمع المملكة المغربية والجمهورية التّونسية وجبهة التّحرير الوطني وبمشاركة الوزير الفرنسي للشّؤون المغربية والتونسية "ألان سافاري" وبطلب من الحكومة الفرنسية وبتشجيع منها[1].

وعلى أية حال قبلت جبهة التحرير الوطني حضور هذه الندوة، على الرغم من تردّد زعمائها في الخارج في الحضور، إذ لم تستجب للمعارضة الشديدة التي تلقّتها من الجانب المصري بعدم الحضور، حيث اختاروا فكرة وحدة المغرب العربي التي كانت ما تزال تنادي بها الجبهة وقيّادتها سواء في الداخل أو في الخارج بمغربة الثورة التحريرية الجزائرية، ويعلّق الوفد الجزائري آمالا كبيرة على هذه الندوة التي ستكون الطريق الممهّدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول الاستقلال[2].

ولهذا استقبل "محمد الخامس" الوفد الجزائري، حيث جرت مشاورات ومحادثات بينهما بالرّباط يوم 21 أكتوبر 1956م[3]، حيث كان لقاء القمّة يهدف إلى تجسيم الفيدرالية في شمال إفريقيا وإنشاء المغرب العربي الكبير، ولكن لما كان استقلال الجزائر شرطا ضروريا لتحقيق هذه الفيدرالية، فقد حرصت القيادتان المغربية والتونسية خلال هذا المؤتمر على حمل الطّرفين الفرنسي والجزائري على تليين مواقفهما والقبول بمبدأ الاستقلال في نطاق التّكافل الفرنسي[4].

والظّاهر أنّ كلّ من" محمد الخامس" و"الحبيب بورقيبة" كانا مقتنعين بأنّ هذه الصّيغة هي الوحيدة التي تستطيع أن تجنّب المنطقة خطر مغربة الحرب، وتقطع الطّريق على الدّعوة المصرية لإعلان المواجهة مع فرنسا، خاصّة وأنّهما يخشيان المدّ الكاسح للتّيار القومي النّاصري الذي ما أنفك يجتاح السّاحة العربية ولا سيما منذ تأميم "جمال عبد النّاصر" لقناة

---

[1]- جريدة العمل، العدد 309، 10/22/ 1956، ص01.

[2] - غيلاني السبتي، المرجع السابق، ص146.

[3]- شهادة عبد الرحمن اليوسفي، مقابلة ببيته بالدار البيضاء بتاريخ 31 ماي 2015.

[4]- جريدة العمل، العدد 21،1956/10/30، ص03.

السّويس، وقد التقى هذا الموقف مع حاجة فرنسا في دعم النّظامين التونسي والمغربي لمواجهة هذا المدّ النّاصري وقطع الطّريق أمام الدّعم لجبهة التّحرير الجزائرية[1].

ونتيجة لهذا التّشجيع الذي لاقته الوساطة من قبل الحكومة الفرنسية فإنّ "محمد الخامس" كانت استقبالاته للمسؤولين معلنة، الأمر الذي أغضب العسكريين في الجزائر، ودفع الحكومة الفرنسية لإعلان تحفّظها عن استقبال "قادة التّمرّد الجزائريين في الرّباط" وقد انتهت المقابلات مع "محمد الخامس" و"الحسن الثاني" بنتائج مهمّة على أمل أن يُثرى النّقاش في مؤتمر تونس[2].

1-2-حادثة اختطاف الطائرة:

لقد جاء حادث اختطاف الطائرة التي كانت تقل وفد جبهة التحرير الوطني نتيجة التطورات التي حقّقتها الثورة الجزائرية في جميع جوانب العمل الثوري العسكرية والسياسية والإعلامية في الداخل والخارج، والتي جعلت السلطات الفرنسية تسعى للقضاء عليها بشتّى الطرق[3].

ومن هذا المنطلق كانت أجهزة الاستخبارات الفرنسية تتابع بدقّة تحركات جبهة التحرير الوطني في الخارج المكون من (أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف) منذ أن كانوا في ضيافة الملك محمد الخامس وهذا بشأن عقد الندوة المغاربية بتونس.

ولحضور الاجتماع في تونس امتطى الوفد الجزائري طائرة مغربية DC 13 من المغرب الأقصى إلى تونس[4]، هذه الطائرة المغربية التي أعدّتها الحكومة ظهر يوم 22 أكتوبر 1956 لتتجه نحو تونس عن طريق "بالما" الاسبانية، حيث تتزوّد بالوقود لأنّ قوانين الطيران في ذلك الوقت لم تكن تسمح بالانطلاق المباشر من الرباط إلى تونس دون أن تتوقف، وعندما طلبت

---

[1]-عبد القادر العريبي، المرجع السّابق، ص ص 220 – 224.

[2]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص425.

[3] – وثيقة مؤتمر الصومام في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، المرجع السابق، ص14.

[4]- حبيب حسن اللولب، التونسيون والثّورة الجزائرية 1954 – 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 – 2007، ص 127.

السلطات الفرنسية الفرنسية من قائد الطائرة الفرنسي الهبوط في وهران، لكن هذا الأخير أظهر رفضه وذلك للاتجاه الذي يسلكه وهو "بالما" حيث نزلت الطائرة في بالما في حدود الساعة الرابعة وخمسة وعشرون دقيقة بعد أن أبلغ قائد الطائرة شركته في الدار البيضاء بأن السلطات الفرنسية طلبت منه الانحراف عن خط سيره، وقد أحالت الشركة هذا النبأ إلى وزير الأشغال العامة المغربي، وحينئذ أرسلت عدة رسائل من الرباط إلى الطاقم المشرف على الطائرة تأمر بعدم مغادرة "بالما" حتى إشعار آخر[1].

لكن في حدود الساعة الخامسة وخمسة عشر دقيقة غادرت الطائرة "بالما" بعد تزوّدها بالوقود متجهة نحو تونس، حيث وفي الساعة الخامسة وخمسة وثلاثين دقيقة، تلقى قائد الطائرة مرّة ثانية أوامر من طرف السلطات العسكرية الفرنسية للاتجاه إلى مدينة الجزائر، فأرسلت السلطات الفرنسية طائرات حربية واتجهت جميعها نحو الطائرة المغربية لتجبرها على الهبوط في مطار الدار البيضاء بالجزائر العاصمة[2].

والجدير بالذكر هو أن ركاب الطائرة ومنهم القادة الجزائريين لم يعلموا بأن الطائرة قد اختطفت إلا حينما نزلت على أرضية المطار وشاهدوا الجيش الفرنسي يطوّقها، في حين أنّ الجميع كان يعتقد عندما هبطت الطائرة أنّها هبطت في مطار تونس، عندها طلب من ركابها عبر مكبّرات الصوت بالنزول من الطائرة، عندئذ أدرك القادة الجزائريين ومن يرافقهم أنّهم وقعوا في قبضة الفرنسيين، ويقول أحمد بن بلة في هذا الخصوص:"...رفضنا أن ننزل من الطائرة فبسهولة صعدوا إلى الطائرة وهم مدجّجين بالسلاح، وقبضوا علينا، نحن الأربعة ومعنا الصحفي الجزائري الأشرف أيضا، وتركوا باقي الصحفيين من المراكشيين والفرنسيين، بعد ذلك أخذونا إلى أحد المراكز العسكرية ثم وضعونا في الزنازين"[3].

وهكذا تمت عملية القرصنة، واعتقل الزعماء الجزائريين، وقم تم ذلك بقرار من قائد القوات الجوية في الجزائر الجنرال "لوريلو" و "ماكس لوجين" الأمين العام لوزارة الدفاع وهو أمر أثار

---

[1] – مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، 1986، ص ص293-295.

[2] – نفسه، ص ص295-296.

[3] – أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2007، 145-146.

استغراب الساسة الفرنسيين، ودفع بعضهم للتنديد بهذا السلوك، فقدّم وزير الشؤون التونسية والمغربية " ألان سافاري" استقالته احتجاجا على العملية، ووصفها ومثيلاتها بالأعمال الغير الانضباطية التي يقوم بها الضباط دون رادع.

لقد علم "محمد الخامس" خبر اختطاف الطائرة[1] عند وصوله إلى تونس عن طريق الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" نفسه، حيث أثارت جريمة اختطاف زعماء جبهة التّحرير الوطني بهذه الطّريقة الشّنيعة استنكاره، وزعزعة ثقته في فرنسا وفي استقلال بلاده، وبادر على الفور بالاتصال بالرّئيس الفرنسي حسب رواية ولي عهده "الأمير الحسن" الذي يقول: "كنت جالسا إلى جانب والدي، وعندما سمع الخبر بادر مباشرة في الاتصال بالرئيس الفرنسي "كوتى" حيث قال له "أبعث لكم بنجليّ الاثنين على أن تردّوا إليّ هؤلاء الأشخاص فهم ضيوفي"[2]، كما أعلن من تونس على أنّ الاختطاف يُعدّ تهجُّما على شخصه وبلاده، وخرقا لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا وطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى المغرب الأقصى دون قيد ولا شرط[3]، وأمّا "عبد الكريم الخطيب" الذي كان رفقة الملك فيذكر في شهادته :"عندما علم محمد

---

[1]-فيما يخص ظروف اختطاف الطائرة وسفر الوفد الجزائري إلى تونس في 22 أكتوبر1956 هناك عدة تصريحات وآراء مختلفة منها ما صدرت عن فتحي الديب أو ما صدر عن الكاتب الصحفي حسنين هيكل أو التصريح المهم الذي كان على لسان أحد المختطفين في الطائرة وحسين آيت أحمد وغيرها، ولكن في ظل تجنب من بقي حيا من الزعماء المختطفين الخوض في تفاصيل القضية وغياب الوثائق والأدلة المقنعة حول ظروف اختطاف الطائرة فإنّ هذه القضية يبقى يشوبها الغموض وعدم معرفة الحقيقة التاريخية فحادثة تغيير طائرة الوفد الجزائري قد يكون للحفاظ على العلاقات الفرنسية المغربية، وفيما يخص عدم الخوض في الحديث من طرف من بقي حيا حول الحادثة قد يكون فيما نعتقد هو عدم الزيادة في تعكير العلاقات الجزائرية المغربية أنظر فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص272-277، وأنظر أيضا محمد حسنين هيكل، حصة تلفزيونية حول ظروف اختطاف الطائرة، قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 01 ماي 2008، وأنظر أيضا: حسين آيت أحمد، أنا الذي طلبت من الحسن الثاني استبدال الطائرة، جريدة الشروق اليومي، العدد2311، بتاريخ27 ماي2008، ص04.

[2]- موريس بوتان، الحسن الثاني ...ديغول... بن بركة ما أعرفه عنهم، تر: رشيد برهوني ط1، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، ص 57، وأنظر شهادة عبد الرحمن اليوسفي، المصدر السابق.

[3]- جريدة العلم، العدد2331، 1956/10/25، ص01.

الخامس باختطاف الطائرة قال لي لم يبق لي اليوم إلاّ أن أدخل إلى تطوان وأعلن الحرب على فرنسا"[1].

كما قدمت الحكومة المغربية احتجاجات لسفير فرنسا، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا لمدّة تسعة أشهر[2]، وقد تبنّى الملك قضيّة المختطفين ورفع بشأنها دعوة قضائية ضدّ فرنسا إلى المحكمة الدّولية، وعبّر عن أمله في إطلاق سراح المعتقلين وإعادة ضيوف المغرب الأقصى[3].

وعلى كلّ فقد أُجهض مؤتمر تونس الذي كان معوّل عليه بهدف إجراء حوار مباشر مع زعماء جبهة التحرير الوطني لحلّ المسألة الجزائرية، غير أنّ "محمد الخامس" اضطر إلى مقاطعته، واقتصر على اجتماع يوم 22 أكتوبر 1956 الذي جمعه بالرئيس"الحبيب بورقيبة"، حيث لم يخرج بقرارات فعلية تخدم وحدة المغرب العربي والقضية الجزائرية[4].

ومهما يكن فقد أسفرت هذه النّدوة على نتائج منها صدور بيان مشترك تونسي – مغربي درس فيه الجانبان الحالة الأليمة في الجزائر، وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التّام مع الشعب الجزائري الشّقيق من أجل نيل حرّيته[5].

2- إضراب الثمانية أيام:

كانت نهاية سنة 1956 بداية لمرحلة جديدة في الصراع المسلح بين جبهة وجيش التحرير الوطني وبين الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. إذ عرف النصف الأخير من سنة 1956، تحولا نوعيا في نشاط الثورة، بعد أن قررت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر

---

[1]- شهادة الدكتور عبد الكريم الخطيب في الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير في 24-26 يناير 2002، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، 2002، ص380.

[2]- عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، حاوره حاتم البطيوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2001، ص135

[3]- عامر رخيلة، المغرب العربي والثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد01، قرص مضغوط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

[4]- جريدة المقاومة، العدد 08، 1957/03/11، ص12.

[5]- جريدة العمل، العدد 311، 1956/10/24.

الصومام، نقل جزء من المعركة المسلحة، إلى المدن والعاصمة بشكل خاص، بالنظر لما توفره من صدى إعلامي كبير، سيزيد حتما من الضغوط على الجانب الاستعماري. فأي عمل عسكري، أو إضراب أو مظاهرات في العاصمة، يكون لها صدى إعلامي ودعائي كبير للثورة في العالم بأسره، ولعل هذه الأهداف، هي التي جعلت لجنة التنسيق والتنفيذ، لاتخاذ العاصمة (منطقة مستقلة)، مقرا لها لإدارة عملياتها. ومن تم نجد أن العاصمة قد عرفت العديد من العمليات الفدائية والانفجارات التي أصبحت تهز المرافق الاستعمارية، وأصوات الرصاص جراء دويات الملاحقة وحملات الاعتقال في صفوف المشتبهين من المناضلين كان يضفي في العاصمة جو الحرب[1].

ولعل من أبرز الإضرابات ذلك الإضراب المفتوح الذي تم الإعلان عنه من طرف طلبة الجزائر العاصمة في 19 ماي 1956 والذي ساهم في تزويد الثورة الجزائرية بطاقات شابة ذات كفاءة وخبرة وتكوين لتعويض النقص في الكوادر والاطارات الت كانت تعاني منه مثل الأطباء والممرضين والصيادلة والمهندسين، واستطاع احتضان شرائح عريضة ومتعددة من الطلبة الجزائريين ووسع بذلك من القاعدة الشعبية والثقافية للثورة والحركة السياسية الجزائرية. وساهم في بروز شخصيات طلابية ساهمت مساهمة فعالة في الثورة الجزائرية من أمثال: محمد الصديق بن يحي، الأمين خان، صالح بن قبي[2].

وفي نفس السياق نجد أن لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها المنعقد في شهر نوفمبر 1956 أن تجعل من يوم 28 جانفي 1957 والمصادف لانطلاق أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بداية لانطلاق الإضراب الوطني، وذلك لمدة ثمانية أيام، وكلّفت قيادات الولايات الست للثورة القيام بعمليات التحضير للحدث وتوزيع المناشير على مستوى كل ولاية. ومما جاء في نداء جبهة التحرير الوطني بخصوص إضراب الثمانية أيام:" أيّها الشعب المجاهد، أيّها المواطنون من تجار وعمال، وموظفين وفلاحين ومحترفين، أنكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي، للأمة التي فاتها شرف الكفاح المسلح، فأمضوا

---

[1] – سليم سايح، المرجع السابق، ص ص13-14.

[2] – سميحة دري، الاضراب الطلابي 19 ماي 1956 من خلال شهادة بعض الطلبة الفاعلين، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد01، العدد01، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2015، ص114.

مصممين واصبروا للمحنة والبطش وأنواع العذاب التي يسلطها عليكم العدو، فالله معكم، وجبهة التحرير بجيشها العنيد من ورائكم، تشد أزركم، وتأخذ بأيديكم إلى النصر، إلى الحرية والاستقلال"[1].

وتعود فكرة الإضراب إلى العربي بن مهيدي هو صاحب البادرة الأولى للقيام بهذا الإضراب[2]، ولكن ياسف سعدي أدلى مؤخرا بشهادة مغايرة، يقول فيها أن بن مهيدي أخبره بعد اتخاذ القرار بأن عبان هو الذي اقترح الفكرة خلال الاجتماع وكان مؤمنا بها، وأنه وافقه الرأي في حين أبدى كريم تخوفه من المغامرة[3].

وعلى كل حال فقد اجتمعت عدّة عوامل دفعت إلى تبني خطوة الإضراب ومنها:

- تحمس عبان وبن مهيدي اللذين كانا يؤمنان بأن ساعة النصر قريبة لتحريض سكان المدن لدخول المعركة من بابها الواسع، وفي ذلك تأكيد على قوة الثورة وجبهة التحرير الوطني خلال نقاش الأمم المتحدة.
- تأكيد التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني ممثله الوحيد.
- إشراك فئات اجتماعية جديدة في تنشيط الثورة، وخاصة سكان المدن والطبقة العاملة والتجار الذين يتحملون عبئ إنجاح الإضراب والدخول عمليا في معاداة المستعمر[4].

ترى المجاهدة زهرة ظريف أن قرار القيام بالإضراب لم يكن عملية اعتباطية بل كان عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ على عاتقها مهمة تأديتها على أكمل وجه ومن بين أهم هذه الإجراءات تذكر:

- تشكيل لجان فرعية للإضراب في كل ولاية وناحية ومنطقة وحي.
- قيام لجان الإضراب باقتطاع الأموال من صناديق جبهة التحرير الوطني لمساعدة العائلات المحتاجة الغير القادرة على تسديد فاتورة المواد الغذائية مدة أيام الإضراب.

---

[1] - عبد الوهاب يحياوي، قراءة في إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد03، العدد07، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2017، ص ص265-266.

[2]- DAHLAB ,Op.cit, pp 60.

[3] - شهادة ياسف سعدي، جريدة الشروق اليومي عدد يوم 31 أكتوبر 2009.

[4] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص97.

- توزيع المناشير والبيانات، من أجل توعية الشعب بأهداف الإضراب[1].

بدأ الإضراب في أول أيام الأسبوع الاثنين 28 جانفي وكان ناجحا من يومه الأول، حيث بدت المحلات مغلقة والشوارع فارغة، ولفتت الصحافة الاستعمارية ذاتها نظر العالم لهذا الإضراب الشامل والمدهش، وقد مضى "ماسو" لتنفيذ تهديده فاستعمل القوة لفتح أبواب المحلات وجلب العمال من بيوتهم الأمر الذي زاد من تمسك الجزائريين بقضيتهم الوطنية[2].

لم تتوانى السلطات الفرنسية في القضاء وتكسير الحركة الإضرابية منذ يومها الأول، وذلك باستعمال مختلف الوسائل ومنها: إنشاء إذاعة سرية سميت بصوت الجزائر الحرة المجاهدة تقلد بها إذاعة الثورة "صوت الجزائر الحرة المكافحة" لإذاعة أوامر متناقضة مع أوامر الجبهة وذلك من أجل تغليط الشعب، تكثيف الجيش الفرنسي بقيادة "ماسو" عمليات اعتقالات واسعة في صفوف الجزائريين وتوزيع مناشير كاذبة باسم جبهة التحرير الوطني تندد فيها بالإضراب، تصعيد وتعميم عمليات القمع ونهب الدكاكين والمتاجر وغيرها من أساليب القمع في حق الشعب الجزائري[3].

إن حملة الإدارة الاستعمارية من خلال استعمال القوة لم يكن بوسعه وقف الإضراب، وإن كان بعض المضربين قد اضطروا للتنازل عن الإضراب فإن غالبية المضربين استمروا في حركتهم الإضرابية الاحتجاجية إلى غاية اليوم الثامن.

لقد اعتقد جنرالات فرنسا أنهم ربحوا "معركة الجزائر" من خلال عزلهم لحي القصبة ووضع حد للعمليات الفدائية واعتقال كثير من عناصر تنظيم الجبهة ومنهم البطل الرمز ابن مهيدي، واعتقال علي لابوانت، وياسف سعدي، وجميلة بوحيرد وغيرهم وهو ما عجل بخروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج[4]، لكن ما حققه الإضراب من صدى سياسي واسع وما خدم به استراتيجية الثورة على المدى البعيد كان كفيلا بالتأكيد أن الإضراب ومعركة الجزائر مثلا

---

[1] - هاجر نهاض، إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري1957 الوقائع والمجريات من خلال مذكرات الفدائية زهرة ظريف، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، المجلد02، العدد01، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2023، ص ص184-185.

[2] - Ben youcef Ben Khada, op.cit, p61-74.

[3] - عبد الوهاب يحياوي، المرجع السابق، ص ص271-272.

[4] - أبو القاسم سعد الله، خلاصة، المرجع السابق، ص ص176-177.

مكاسب تاريخية حاسمة لصالح القضية الجزائرية، حيث تأكد تجنّد الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني للمطالبة باستقلال الجزائر، وتم لفت انتباه الرأي العام المحلي والدولي وإسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة[1].

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبّدتها الثورة خلال معركة الجزائر، فقد عجلت العمليات الفدائية لخلايا جبهة التحرير الوطني بالعاصمة التي دامت قرابة السنة، بسقوط حكومة موليه في ماي 1957، التي فشلت في القضاء على الثورة، كما فشلت في عدوانها على مصر سنو 1956، ومن تم عملت الثورة على أذرعها الإعلامية من خلال إنشاء إذاعة صوت الجزائر الحرة، ودعوة المنظمات الجماهيرية والنقابية مثل: الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الهلال الأحمر الجزائري، الفرق الرياضية والفنية إلى تكثيف نشاطاتها الدعائية في الخارج لصالح جبهة التحرير الوطني وسيكون من نتائجها تعالي النداءات ودعوة الشعبين التونسي والمغربي في 15 فيفري 1957 مطالبة هيئة الأمم المتحدة بإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية[2].

3- دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الثانية بالقاهرة في أوت 1957:

على إثر انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ للعمل بالخارج بدا جو النشاط الخارجي مختلفا عن الأجواء السابقة، حيث كان موضوع إعادة تشكيل تشكيل السلطة داخل جبهة التحرير الوطني ينبأ بتغيرات جوهرية، فقد كان كريم مختلفا مع عبان ويخطط لتهميشه وأخذ دوره قائدا فعليا للثورة التحريرية، وقد اعتقد كريم بعد استشهاد ابن مهيدي وباعتباره الوحيد من المؤسسين التاريخيين لجبهة التحرير الذي ما يزال يمارس نشاطه أنه الأحق بتصدر واجهة الزعامة، وشق طريقه إلى ذلك بتوجيه نقد لاذع للسياسة السابقة ولشخص عبان وللزعماء المركزيين من أجل كسب الزعماء المعتقلين ومنهم بن بلة وبوضياف، وأقنع ابن طوبال وبوصوف بأهمية تولي العسكريين لزمام الأمور بدل السياسيين. وهكذا واثر خلافات حادة وتنافس محموم على تمثيل

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص99-100.

[2] - سليم سايح، المرجع السابق، ص15.

الثورة في الخارج صدرت الدعوة لعقد دورة المجلس الوطني للثورة أيام 20-27 أوت 1957 بالقاهرة[1].

في 27 أوت 1957 التأمت دورة المجلس الوطني للثورة بحضور 22 عضوا من أصل 34 (10 عسكريين 12 سياسيين) ترأس الاجتماع فرحات عباس، وعيّن محمد بن يحي كاتبا[2]، واتخذت عدة قرارات منها: اتساع أعضائه من 34 عضوا، نصفهم أصليون ونصفهم مساعدون، إلى 54 عضوا كلهم أصليين، ووسعت لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء، كما تقرر إلغاء الغاء الأولوية للناحية السياسية على العسكرية، ولا فرق بين الداخل والخارج[3]. ومن أهم مقرراته تفوض لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

وقد تم انتخاب القادة التسعة للجنة وفق الشكل التالي: القادة العسكريون للولايات الخمس(كريم، بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمود الشريف)، وأربع سياسيين هم: (عبان، عباس، دباغين، مهري) وقد تم إلحاق الزعماء الخمسة المعتقلين بالتشكيلة التالية: (بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد، بيطاط)، وأوكل للجنة التنسيق والتنفيذ تعيين 20 عضوا الجدد للمجلس الوطني للثورة[5].

ومنه نقول بأن المجلس الوطني للثورة قد استطاع أن يخرج بقرارات كانت في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة، خاصة في المجال الدبلوماسي، وجاءت هذه الدورة بإصلاحات ثورية في القيادة والمبادئ الثورية، مما جعل لهذه المقررات انعكاسات كبرى على تطور استراتيجية عمل الثورة.

---

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص105-106.

[2] - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص330-334.

[3] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص181.

[4] - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص335.

[5] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص107-108.

الدرس الثالث عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الثالثة 1958-1960:

1- تمرد 13 ماي 1958 ومجيء ديغول إلى الحكم:

2- ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة:

3- ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة:

4- أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

5- السياسة الفرنسية الديغولية في الجزائر:

6- استراتيجية الثورة التحريرية في مجابهة السياسة الديغولية:

إن زحف الثورة المتواصل، وعجز القوات الفرنسية على إيقافه، أدى إلى خلق الأزمات بفرنسا، التي أصبحت مهددة بالانهيار السياسي، حيث يقول فرانتز فانون:" ها هي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر 1954، فبعد حكومة أدغر فور، وغي موللي، وبورجيس مونوري، والحكومة الأخيرة التي سمت نفسها حكومة الوحدة الوطنية والتي ترأسها فيليكس غايار، ها هي فرنسا تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة".

1-تمرد 13 ماي 1958 ومجيء ديغول إلى الحكم:

لقد تكتل الجيش الفرنسي مع المعمرين، وأنشأوا لجان الأمن، وتتابعت الأحداث منذ 13 ماي 1958، حتى أول جوان من العام نفسه، وكانت تهدف هذه الحركة، إلى الادماج التام بين فرنسا والجزائر والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية. ففي 13 ماي 1958، قام العسكريون الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر، بقيادة الجنرال "جاك ماسو"، وأعلنوا على العالم تسلمهم الحكم، وفي اليوم التالي أذاع ما سموه بمجلس الثورة العسكري، نداء إلى الجنرال ديغول، دعاه فيه إلى تسلم الحكم، وعلى إثر هذا تفاقمت الأزمة واضطربت الأمور في فرنسا، وانقسم أهلها على بعضهم: العناصر الرجعية الاستعمارية تؤيد عودة ديغول إلى الحكم، والقوى الشعبية الديمقراطية تعارض ذلك وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية، وهكذا لم تنته هذه الأزمة إلا بوصول ديغول للحكم في أول جوان 1958[1].

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954، وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة سواء السياسية منها أو العسكرية، أو على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها أو استمرارها.

[1] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص ص186-187

ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 من بين هذه الأحداث الهامة، إذ يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2-ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة:

2-1-الظروف الداخلية:

2-1-1-الظروف السياسية:

لقد تم تشكيل أوّل جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ[1]، غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر 1957م، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس) ثم العودة إلى أرض الوطن، لكن الأحداث سارت نحو الأسوأ.

وقد أدّى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبّان رمضان، ولكن بفضل اللجوء إلى السيّد فرحات عباس تم حلّ الأزمة مؤقّتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ لتشمل 09 أعضاء بدلا من 05 أعضاء[2]، إلا أن الأحوال ساءت بين عبّان رمضان وأغلب رجال لجنة التنسيق والتنفيذ رغم محاولات التسوية فت تنفيذ حكم الإعدام في شخص عبّان رمضان يوم 27 ديسمبر 1957 بمدينة الناظور بالمملكة المغربية من قبل زملائه وعلى رأسهم عبد الحفيظ بوصوف، وكانوا يرون في عبّان

---

[1] – لجنة التنسيق والتنفيذ المشكلة من القادة الخمسة (عبّان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدّة، سعد دحلب) وهي الهيئة القيادية التنفيذية العليا للثورة الجزائرية، أنظر: أنظر: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص93.

[2] – عمر بوضربة، النشاط السياسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص22-23.

أنه يشكل خطورة حسب رأيهم على الثورة الجزائرية نظرا لاعتدال مواقفه عكس قادة الولايات المتصلّبين، وعدم قبولهم المفاوضات مع الطرف الفرنسي إلا إذا اعترفت فرنسا بحق الشعب الجزائري بالاستقلال التام دون أن ينقص شبر من أرض الجزائر[1].

وقد انجرّ عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقيّة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فقد ذكر عباس فرحات أنه حينها فكر في الانسحاب، لكنّه تراجع عن قراره وبرّر ذلك بقوله:" بأنّ مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل تفادي ما هو أسوأ"[2].

إضافة إلى الأزمة الداخلية فيعتبر مجيء ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 قد أعاد القوة للنظام الفرنسي والذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري[3] والمناورات والمشارع الخادعة التي وعد بها الجزائريين بهدف تحسين ظروف معيشتهم وبالتالي أحدث شرخا كبير في لجنة التنسيق والتنفيذ[4].

وعلى هذا الأساس بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهوية الفرنسية المزعم إجراؤه يوم 26 سبتمبر 1958[5]، وفي هذه الحالة فإن الجزائريين إن صوّتو بنعم للدستور الفرنسي الجديد فإنّهم قبلوا الاندماج مع فرنسا، وإن صوّتوا بلا فإنهم بذلك يعبّرون عن رفضهم لفرنسا، لذلك راح الجنرال ديغول يسخّر كل إمكانيات فرنسا المادية منها العسكرية لكسب معركة الانتخابات على الدستور الجديد[6]، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحوّلها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل مواجهة

---

[1] – أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص ص22-23.

[2] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص24.

[3] – محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص90.

[4] – Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre l'ourore, paris France, Eddition carvierre, 1980, p241.

[5] – محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص90.

[6] – محمد لحسن أوزغيدي، المرجع السابق، ص213.

سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكّنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية.

2-1-2-الظروف العسكرية:

تلقّت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة[1]، التي سعت من خلالها سلطات الاحتلال الفرنسي تطوير سبل قطع اتصال الثورة بقواعدها الخلفية، ونتيجة التأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة الجزائرية من خلال استشهاد عدد كبير من المجاهدين ما بين جانفي إلى ماي 1958 وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير ممّا أدّى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق[2].

2-1-3-الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

لقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الاجبارية الخاصة بالجزائريين وسعي الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسّد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقّها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958، والذي كان هدفه خلق طبقة بورجوازية حليفة الاستعمار الفرنسي.

إضافة إلى هذا فإن الشعب الجزائري كان يعيش أوضاعا مزرية نتيجة الحرب التي شنتها المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية على الشعب الجزائري، وتأتي في

---

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص26.

[2] - جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص99-105.

طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS)، وركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة والسينما، وهذا من أجل صرف اهتمامهم عن الثورة الجزائرية[1].

2-2-الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دورا وتأثيرا بارزين في دفع قيادة الثورة ممثلي في لجنة التنسيق والتنفيذ، للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما دافعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، كما أن مجيء ديغول في 13 ماي 1958 يعدّ معطى جديدا سيغيّر معطيات الصراع الجزائري الفرنسي لأنه أصبح يسعى جاهدا من أجل عزل جبهة التحرير الوطني في المعرب العربي خاصة في تونس والمغرب[2].

وفي هذا الاطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير الوطني عنهما، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين، ففي 14 جوان 1958 وافق على إخلاء المراكز في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من نفس الشهر والسنة وقع اتفاقا حول انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بنزرت، وهذه التنازلات دفعت تونس والمغرب إلى التخلي نوعا ما عن مساندة جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى والضغط في مرحلة ثانية من أجل التأثير على مواقفها[3].

---

[1] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص30-31.

[2] - محمد العربي الزبيري وأخرون، المرج السابق، ص ص97-98.

[3] - Mohamed Harbi, op.cit, pp181-182.

ونتيجة لهذه الظروف الداخلية والخارجية، وتنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28 أوت 1958 والذي كلّف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة جزائرية[1].

3- ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة:

بعد أن قامت اللجنة المكلّفة دراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهوية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، والتي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 بالفصل في المسألة بالاتفاق على انشاء هذا الجهاز، وبعد ذلك قاموا أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ باطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب، وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لاعلام محمد الخامس بالقرار، أما كريم بلقاسم ومحمود الشريف فقد كلّف بإبلاغ الحبيب بورقيبة كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة ليلة الإعلان لكل السفارات العربية بالقاهرة[2].

فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها ويعيد لها نشاطها، وبعد دراسة مستفيضة من طرف "مهري" ورفقائه تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، وضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر شخص برئاسة "فرحات عباس" أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة كتاب دولة، وعين "مهري" ضمن هاته التشكيلة وزيرا لشؤون شمال إفريقيا[3].

---

[1] - عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، عدد14، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

[2] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 107-108.

[3] - عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص44-47.

ويذكر "فرحات عباس" بأنّه قبل تعيين الوزراء، كلّف السيد "عبد الحميد مهري" بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعند استشارته للسيد "فرحات عباس" طلب منه أن تكون كل الحساسيات السياسية المتواجدة داخل صفوف جبهة التحرير الوطني ممثلة في التشكيلة الحكومية وهي: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، الحركة من أجل الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وقد اقترح "عباس" فيما يخص الرئاسة أن تعود إلى السيد "كريم بقاسم"، أو إلى الدكتور "لمين دباغين"، فالأول من التاريخيين، والثاني رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وحسب "عباس" فقد رفض الإثنان، وفي هذه الظروف تم اختيار فرحات عباس بالإجماع رئيسا للحكومة[1]، وفي السياق نفسه يذكر "محمد عباس" أنّ "مهري" هو من وضع تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى، وأنّ "مهري" أطلعه على وثيقة مكتوبة بخط يده تتضمن تشكيلة الحكومة، وهو من اقترحها على "عباس" ونفذت كلها إلا منصبه أي منصب "مهري" حيث اقترحه "محمد يزيد" وزيرا لشؤون إفريقيا[2].

4- أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:

4-1-على المستوى الداخلي:

- محاولة حل مشكل القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ.

- تحقيق الهدف العسكري وهو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني، بعد أن عانت الثورة من مشكل التسليح خاصة بعد إقامة خطي شال وموريس.

- مواجهة سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

---

[1]- Ferhat Abbas, -op cit, p244.

[2] - عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد المنور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص ص346-347.

- إعادة زرع التفاؤل والأمل لدى الشعب الجزائري من أجل مواصلة الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي[1].

4-2-على الصعيد الخارجي:

-مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها، كخطوة هجومية من الناحة الدبلوماسية.

- سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة، لتبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.

- إعادة بعث الدولة الجزائرية في مختلف المحافل الدولية وتبيان شخصية الجزائر[2].

- توفير أداة شرعية ورسمية للتفاوض مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، كما عبّر فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بأنّ "هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي".

5- السياسة الفرنسية الديغولية في الجزائر:

إن أغلب المتتبعين لتطورات السياسة الفرنسية خلال هذه الفترة كانوا يتوقعون عودة الجنرال ديغول إلى الحكم، وهذا لرغبة أغلب المسؤولين الفرنسيين والرأي العام الفرنسي لعودته، بعد التدهور الكبير الذي أصبحت تعيشه مؤسسات الجمهورية الرابعة، ففي مقال نشره "موريس دوفيرجيه" في جريدة لوموند (LE MONDE) بعنوان متى؟ جاء فيه ما يلي: " بعد حديث مع ماندیس فرانس وفرانسوا ميتران، لم يعد المهم أن نعرف ما ذا إذا كان ديغول سيعود إلى الحكم، لكن المهم أن نعرف في أي وقت وبأي شرط يعود"، وتتضح رغبة الفرنسيين في عودة ديغول

---

[1] - أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص177.

[2] -محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، بيروت، دار اليقظة العربية، (د.ت)، ص118.

بشكل جلي فيما كانت تكتبه مجلة إسبري ذات الميول الاستعمارية مناشدة بصراحة إلى اللجوء إلى الجنرال ديغول[1].

جيء بالجنرال ديغول إلى الحكم على أمل أن ينقذ فرنسا من الخطر، ويضمن بقائها إلى الأبد في الجزائر، فهو في نظرهم القادر على القضاء على الثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت إنقاذ الفرنسيين من الوضع الذي ترادوا فيه، كما أنقذهم من قبل بساعدة الحلفاء من مخنتهم في الحرب العالمية الثانية، إذ صرح ديغول: "...نعم إن فرنسا هنا، وستبقى إلى الأبد...". ليشرع في تطبيق سياسته الهادفة إلى قمع الثورة واقتلاعها من جذورها، وبالتالي الاحتفاظ بالجزائر فرنسية إلى الأبد متّخذا من أجل تحقيق ذلك عدّة أساليب:

ففي المجال العسكري راهن ديغول منذ البداية على تحقيق نصر عسكري يمكنه من قمع الثورة الجزائرية فبالنسبة للتسلح لم يكتف ديغول بما كان لدى الجيش الفرنسي من أسلحة فتاكة مدمرة، بما فيها المحرمة دوليا كقنابل النابالم المحرقة بل اقتنى المزيد منها، إضافة الزيادة في عدد المروحيات والطائرات العسكرية، كما سعى إلى الزيادة في القوات العسكرية في الجزائر فانتقل عددها من 450 ألف في ديسمبر 1958 إلى 862 ألف في ديسمبر 1959، كما تبنى مخطط شال العسكري هذا المخطط الذي ارتكز على عمليات المسح والتمشيط بدءا من غرب البلاد إلى شرقها من أجل توجيه الضربة القاضية لجيش التحرير الوطني بإبادة فرقه في الجبال والأرياف، وتحطيم نفوذه، ولكي يضمن "شال" لمخططه النجاح التام، ضبط جدولا زمنيا محددا لتنفيذه يرتكز على القيام بعمليات برية وبحرية وجوية مكثفة على مناطق الجزائر الواحدة تلوى الأخرى لتطهيرها تماما من الثوار. هذا النشاط العسكري دعم بإجراءات عديدة أخرى كتوسيع المحتشدات وإنشاء المناطق المحرمة، وغلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة

[1] -معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 187.

والمكهربة، والانتقام الجماعي من السكان الذين يبدون تعاطفهم مع الثوار، وإطلاق زبانيته في التفنن في ممارسة التعذيب[1].

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي وأثناء زيارة ديغول الجزائر يوم 03 أكتوبر 1958 ألقى خطابا بمدينة قسنطينة أعلن فيه عن مشروعه الذي عرف بـ "مشروع قسنطينة" الذي يمتد ما بين 1959 إلى 1963، وقد تضمن هذا المشروع العديد من النقاط منها:

1-فتح 400 ألف منصب شغل جديد.

2- فتح مجالات العمل للمسلمين الجزائريين بنسبة 10.%

3- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الفقراء.

4- بناء 200 ألف مسكن جديد.

5- إقامة مشاريع صناعية ومركبات ضخمة في المدن الساحلية.

6- تأمين التمدرس لثلثي الأطفال المسلمين الذين هم في سن الدراسة.

نرى أن المشروع في ظاهره يسعى إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان ورفع الغبن عنهم، لكنه في باطنه يسعى إلى القضاء التدريجي والنهائي على الثورة التحريرية[2].

إلى جانب هذا حاول ديغول جر قادة الثورة في الداخل إلى سياسته الجديدة والمتمثلة في تسليم أنفسهم إلى القوات الفرنسية في إطار ما أعلن عنه يوم 23 أكتوبر 1958، بما سمي بـ "سلم الشجعان" الذي اعترف من خلاله بشجاعة الثوار الجزائريين ووصفهم بالأبطال، الذين لم يلجأوا إلى الكفاح المسلح-حسبه- إلا بسبب تمييز السياسة الفرنسية بينهم وبين الأوروبيين،

---

[1] - بشير سعيدوني، ديغول والثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد01، العدد04، مؤسسة الحكمة، الجزائر، 2014، ص ص25-28.

[2] - نفسه، ص29.

فدعاهم إلى إلقاء السلاح، وتسليم أنفسهم دون أن يلحق بهم أي عقاب، أو تترتب عليهم أية متابعة قضائية[1]. وكان هدفه زرع الشقاق والخلاف بين الثوار الجزائريين.

وأمام فشل مخططاته التي وقف عليها في زيارته الميدانية للجزائر أواخر أوت 1959، وكذا تزايد ضغط الرأي العام الدولي اضطر ديغول للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال في 16 سبتمبر 1959، ومثل هذا الحدث نقلة نوعية، حيث تخلى عن مبدأ "الجزائر الفرنسية" ليبلور "الجزائر جزائرية" وهي تمثل مرحلة التردد في مواقفه، فهو قد اقترح وقف القتال وإقامة السلم لمدة أربع سنوات، ثم إجراء استفتاء تقرير المصير للجزائريين، يخيرون من خلاله الاندماج في فرنسا أو الانفصال عنها أو الحكم الذاتي في ظل الفيدرالية مع فرنسا، وأكد على القبول بالحل الأخير وعلى أن الصحراء غير معنية بالاستفتاء لأنها أرض فرنسية، ومن تم بقي مصمما على مواصلة مناوراته السياسية، وأن جبهة التحرير لا تمثل هذا الشعب، ولا يمكن أن تكون المفاوض الشرعي لأنها "خارجة عن القانون" وقد أدركت قيادة الثورة الجزائرية الأهداف المبيتة لهذا التصريح، واجتهدت في دفع ديغول لتطبيق تقرير المصير بمراقبة دولية نزيهة[2].

6- استراتيجية الثورة التحريرية في مجابهة السياسة الديغولية:

ردت جبهة التحرير الوطني على سياسة ديغول في عدة مناسبات، فقد أدانت سياسة الإدماج في بلاغ مشترك بين الأقطار الثلاثة أثناء انعقاد ندوة المهدية في جوان 1958، كما رفضت كذلك مشروع الصلح الذي قدمه ديغول في إطار ما سماه "سلم الشجعان"

---

[1] - فتيحة قشيش، جوانب من السياسة الديغولية تجاه الثورة التحريرية الجزائرية وصداها في صحيفة العمل التونسية 1958-1962، مجلة مدارات تاريخية، المجلد04، العدد02، Cognitive center for studies and research، الجزائر، 2022، ص21.

[2] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص142-143.

كما حددت جبهة التحرير الوطني بصفة قطعية شروطها القائمة على أساس الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر بدون أو شرط، بالإضافة إلى مشروع الاقتصادي حمل في ظاهره أهدافا اجتماعية لكن في باطنه كان يصب في القضاء على الثورة وهو مشروع قسنطينة[1].

وكان "ديغول" بتاريخ 16سبتمبر 1959 قد قام بخطاب تضمن مبدأ حق تقرير المصير، فظهر "مهري" فاعلا أساسيا في صياغة مواقف حكيمة مفيدة للثورة، وفي اجتماع 26 سبتمبر 1959 بتونس تم ضبط وصياغة بيان اجتمعت في نقاشات الحاضرين وهم: محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، عمر أصديق، أحد بومنجل، شوقي مصطفاوي، على أن مقترح "ديغول" يعد خطوة إلى الأمام في حل القضية الجزائرية، إذا ما حسن استغلاله[2].

وبعد تصريح ديغول 10 نوفمبر 1959 والمتضمن دعوة ديغول لقادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، حيث تقدم "مهري" باقتراح لزملائه الوزراء، يتمثل في أن تبادر الحكومة بإصدار تصريح حتى تخلط الأوراق على الجنرال، وتخرج بذلك من ردود الأفعال إلى المبادرة، ولا تكتفي بانتظار التصريحات والمقترحات الفرنسية لترد عليها، لكن أعضاء الحكومة لم يولوا هذا المقترح الأهمية اللازمة، وحول الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة قال "مهري" :" تصريح ديغول المتضمن دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، إنما هو من أجل كسب الرأي العام العالمي، وكان لزاما علينا أن نسبقه..."، وفي السياق نفسه كان الجنرال "ديغول" على علم بالخلافات الموجودة داخل الحكومة، وأنها لا تملك سلطة القرار، فحاول إحراجها ووضعها أمام الأمر الواقع وإظهارها غير متحمسة للحل السلمي التفاوضي، ليكسب بذلك دعم أعضاء للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت تحضر لمناقشة القضية الجزائرية في دورتها الرابعة عشرة. ومن تم اقتراح "عبد الحميد مهري" على أن يكون رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على مبادرة "ديغول" ومراوغاته الفاشلة[3].

---

[1] – معمر العايب، المرجع السابق، ص ص191-192.

[2] – عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص96-97.

[3] –تقرير A.N.A:GPRA.Microfiche.c008

وبذلك نجد الحكومة المؤقتة قد أبانت على نية "ديغول" الخبيثة ومناوراته السياسية الفاشلة، وأبان "مهري" عن دهائه السياسي والدبلوماسي.

الدرس الرابع عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الرابعة 1960-1962

1-التطور السياسي والعسكري للثورة التحريرية 1960-1962:

2- المفاوضات وإعلان الاستقلال:

عملت السلطات الفرنسية بعد اندلاع الثورة التحريرية على محاولة تقزيم العمل المسلح الذي تقوده جبهة وجيش التحرير الوطني، وذلك من خلال سعيها لإلصاق النّعوت والأوصاف المشينة بالثوار مثل: الخارجون عن القانون، المتمرّدون، الفلاقة، قطاع الطرق، المجرمون القتلة وأخرى: مرتزقة، تدعمهم الشيوعية العالمية، أو عنصريون قوميون يسيّرهم ويتحكم فيهم النظام الناصري في مصر، غير أنّها فشلت في هذا المسعى.

ومن جهة أخرى حاولت السلطات الفرنسية التعرّف على هويّة مفجري الثورة وجس نبض قيّد جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وانطلاقا من هذا أقدمت السلطات الفرنسية على اجراء اتصالات ولقاءات سرية مع جبهة التحرير الوطني، وهذا منذ 1956 لكن لغاية 1960 لم تعترف الحكومة الفرنسية بخيار مفاوضة الثوار الجزائريين، واضطرّ بعدها الجنرال "ديغول" مرغما للدخول في مفاوضات رسمية ومعلنة، ولكنّها كانت مفاوضات غير جدّية وتهدف إلى ربح الوقت وتمرير مشاريع صورية، وانتهت المفاوضات الشاقة والجدّية مع جبهة التحرير الوطني إلى توقيع اتفاقية إيفيان والاعتراف باستقلال الجزائر في مارس 1962.

1-التطور السياسي والعسكري للثورة التحريرية 1960-1962:

1-1-اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس 17 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960:

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 وتم تدارس فيه العمل التحضيري الذي أعده العقداء ونظر في حسم قضايا أساسية ومنها مسألة تشكيل حكومة جديدة، وقد تمخضت عن هذه الدورة قرارات مصيرية منها: إعادة تشكيل الحومة المؤقتة بالتوافق حيث بقي فرحات عباس رئيسا لها، وضع استراتيجية العمل المستقبلي على الصعيد السياسي والعسكري حيث أوكل المجلس الوطني للحكومة المؤقتة خطوط البرنامج السياسي الآتي: تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء شفاف تنظمه الأمم المتحدة، وإعادة بعث فكرة الوحدة المغاربية، استثمار التضامن الإفريقي، دفع الاتحاد السوفياتي والصين لإرسال مساعدات تقنية إلى الحدود الجزائرية.

وعلى الصعيد العسكري تم التأكيد على مضاعفة العمليات العسكرية على جبهة الحدود، واستئناف العمل المسلح في فرنسا، ودخول الوحدات المرابطة على الحدود والضباط والوزراء المعنيين بالنشاط العسكري إلى أرض الوطن. وتنظيميا طلب من الحكومة بإلحاح تخفيف الجهاز الإداري ووضعهم تحت تصرف جيش التحرير الوطني. وفي الجانب المالي أوصى المجلس الوطني لجنة حسابات الأمة وإتباع سياسة التقشف، وتقديم المساعدة المالية للولايات في الداخل[1].

1-2-التطور السياسي:

عرف التنظيم السياسي للثورة تطورات هامة على صعيد إرساء المؤسسات، وتكريس الاعتراف بها داخليا وخارجيا، حيث عدها الشعب الجزائري الممثل الوحيد والقيادة العليا للثورة، واعترفت بها العديد من الدول، وقد أشرفت هذه الحكومة المؤقتة على جميع شؤون الثورة، ونهضت وزاراتها بجهود معتبرة في مختلف القطاعات، وتجاوزت الحكومة المؤقت كثير من العوائق التي اعترضت طريق تدويل قضيتها، وكان عليها أن تواصل نشاطها على أفق متعددة لكسب المناصرين لقضيتها وربح رهان قضية الأمم المتحدة، وخلال هذه المرحلة تعمق الارتباط أكثر بالعالم العربي، الذي مثّل الحليف الاستراتيجي للثورة، وعلى المستوى الإفريقي كان النزال محتدما بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والدبلوماسية الفرنسية، وخاصة وأن عام 1960 شهد تصاعد المد التحرري في القارة.

وفي داخل الوطن ازدادت وثيرة النشاط السياسي حيث شكلت قيادة الثورة المصالح السياسية والإدارية للإشراف على شؤون المواطنين المختلفة الاجتماعية والتعليمية والصحية وذلك في مختلف الأرياف والمدن. وتمثلت النجاحات الكبرى للثورة في استجابة الجماهير لقرارات الحكومة الجزائرية المؤقتة، والوقوف إلى جانبها في مواجهة السياسة الفرنسية ودعم مواقفها النضالية في مرحلة المفاوضات، فسجلت الجماهير الشعبية مواقف حاسمة منذ هبة

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص147-148.

أو مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الشعبية والتي كان لها تأثير بالغ على سياسة ديغول، حيث تظاهرت الجماهير الشعبية ضد سياسة التقسيم وفصل الصحراء، وتضامنت مع مطلب إطلاق سراح السجناء ومنهم وزراء الحكومة المؤقتة الخمسة[1].

1-3- تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية:

إنّ فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة التحريرية، وتصدّر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للجبهة[2]، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراجها في منظّمة الأمم المتّحدة ويقول"محمد يزيد: "إن تدويل القضية الجزائرية في منظّمة الأمم المتحدة كان مبرمجا منذ بداية الثورة خاصة وأنّ الأشقاء في المغرب الأقصى وتونس كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة.

وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونغ في أفريل 1955، والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955.

وبالرغم من أنّ القضية الجزائرية لم تحظ بالدراسة من قبَل هيئة الأمم المتحدة بسبب تعنّت فرنسا وحلفائها، إلا أن جبهة التحرير الوطني وحلفائها اعتبروا مجرّد تسجيلها يعد خطوة نحو تدويل القضية الجزائرية[3].

إنّ القضية الجزائرية ورغم قلة الإمكانيات إلا أنّ جبهة التحرير الوطني تمكّنت من تحقيق انتصارات دبلوماسية وسياسية في المحافل الدولية والإقليمية، وفي هذا الجانب تعدّ المملكة العربية السعودية أول من طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، وتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن ترجوه النظر في الحالة الحقيرة بالجزائر مدعمة المذكرة بوصف

---

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص150-153.

[2]- وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ، مؤتمر طرابلس)منشورات ، الجزائر، 2008، ص ص 09 – 13.

[3]- أحمد سعيود، تدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 15، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

سياسة القمع الوحشية ضدّ الشعب الجزائري[1]، وقد تواصل اهتمام الدول العربية دفاعا عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة،حيث قامت الجامعة العربية بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي في 05 جويلية 1955[2] .

وبعد ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر باندونغ قرعت القضية الجزائرية باب الأمم المتحدة، وهذا عندما تقدّمت أربع عشرة دولة أفروآسيوية[3] في 26 جويلية 1955 بمذكرة تدعو فيها الجمعية العامة لإدراجها في جدول أعمالها في دورتها المنعقدة في 15 ديسمبر 1955[4]، وتم تسجيلها هذه المرة في جدول أعمال الجمعية بأغلبية 28 صوت ضد 27 صوت وامتناع خمسة عن التصويت، وبذلك أزيلت مزاعم الاستعمار الفرنسي التي كانت تعتبر القضية الجزائرية مجرد أمر داخلي يهم فرنسا فقط، ورغم أن القضية الجزائرية أصبحت تسجّل في دورات هيئة الأمم المتحدة إلا أنها لم تكن تطرح للمناقشة، وذلك بسبب مواقف فرنسا الرافضة لذلك .

وهكذا استطاعت جبهة التحرير ومن ورائها أعضاء بعثتها الدبلوماسية –وفي فترة زمنية قصيرة– من خلق معالم حركة تضامنية أفروآسيوية، لها وزنها في رسم ملامح السياسة الدولية المستقبلية وكسب احترام وعطف الرأي العام، وإحراج الحكومة الفرنسية وممثليها في العديد من المناسبات العالمية[5]، وكان تدويل القضية الجزائرية، بداية معركة دبلوماسية وسياسية

---

[1] – محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص ص 77 – 78.

[3]– أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص 170.

[4]– من هذه الدول: مصر، اليمن، لبنان، سوريا، السعودية، ليبيا، العراق، الهند، باكستان، بورما، أندونيسيا، أفغانستان، إيران، أنظر الغالي غربي، المرجع السابق، ص503.

[5]–جاء في المذكرة :"أن المجموعة الإفريقية–الآسيوية ترغب مرة أخرى في لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الخطورة البالغة للموقف في شمال إفريقيا إلى الحاجة إلى إيجاد حل يتفق مع رغبات و أماني شعوب شمال إفريقيا. و طبقا لمبادئ و ميثـــاق هيئة الأمم المتحدة والقرار لمؤتمر باندونغ، تدعو المجموعة هيئة الأمم المتحدة إلى أن تبذل جهدا لوضع حد عاجل لأعمال الإبادة الجارية ضد شعب ليس له جريمة غير السعي إلى حياة أفضل بحصوله على حريته وكرامته" أنظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص503.

[1]– جريدة المجاهد، العدد08، 1957/09/05، (ق.م).

شرسة وصعبة، بذل فيها ممثلوا الجبهة جهودا جبارة ومضنية من أجل توسيع التأييد والدعم للقضية الجزائرية[1].

ومن الأمور التي يجب أن نشير إليها، أن النشاط الخارجي للوفود الجزائرية لم يقتصر فقط على حضور المؤتمرات والندوات الدولية، وإنما تعدّدت مظاهره، من خلال إلقاء المحاضرات والتصريحات والبرامج السياسية في الإذاعات العربية والأجنبية، زيادة على كتابة المقالات والتحليلات في صحف جبهة التحرير الوطني أو في الصحف العالمية، دون أن ننسى النشاطات التي كانت تقوم بها بقية التنظيمات النقابية والشعبية والفنية والرياضية، وقد ساهمت هذه النشاطات والفعاليات المختلفة، في تعريف العالم بالثورة الجزائرية ومعاناة الشعب الجزائري من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة[2].

وفي نفس السياق ركزت جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام على إسماع صدى الثورة إلى كل شعوب العالم بغية كسب المزيد من التأييد والمناصرة وجلب المزيد من الحلفاء شعوبا وحكومات، سيما أن الاستعمار لم يستطع القضاء على الثورة التحريرية إذ ازدادت قوة وتنظيما، وحظيت بالتفاف الشعب الجزائري حولها والسير قدما وراء مبتغاها وأهدافها إلى غاية تحقيق الاستقلال[3].

وما إن ولجت القضية الجزائرية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة، وجدت نفسها محاطة بالدول التي تساندها وتؤازرها بشكل مطّرد وهم يشكلون كتلة متراصة أصبح الفرنسيون مضطرين إلى أن يحسبوا لها ألف حساب، ومنها الدول العربية خاصة تونس والمغرب الأقصى فتمكّنت القضية الجزائرية بعد ذلك من فرض نفسها على المجتمع الدولي وأُدرجت في القضايا الدولية المطروحة للمناقشة في الدورة الثالثة عشر سنة 1957.

---

[2]-ومن المكاسب المحققة في هذا الإطار ارسال وفد للمؤتمر الذي حضره كل من الرئيس تيتو ونهرو وجمال عبد الناصر والذي انعقد بمدينة بيبروني اليوغسلافية في 18جويلية1956 وانتهى بالتأكيد على مساندة الرؤساء المجتمعين المطلقة لكفاح الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله، أنظر الغالي غربي، المرجع السابق، ص504.

[2]-الغالي غربي، المرجع السابق، ص485.

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 303.

1-4-التطور العسكري للثورة:

كان صمود جيش التحرير في وجه مخطط شال الجهنمي نجاحا باهرا زاد في سمعته وفاعليته، ومنذ سنة 1960 ازدادت قدرات جيش التحرير الوطني بفضل سياسة التجنيد والتكوين، وفضلا عن التنظيم العسكري المحكم الذي أرسي في الولايات برز جيش قوي بمناطق الحدود تحت قيادة هيئة الأركان العامة، وانعكس هذا التطور على تحقيق جيش التحرير الوطني لانتصارات عسكرية باهرة، أقلقت هاجس السلطات الفرنسية وجعلتها تسارع للبحث عن مخرج للمشكلة الجزائرية. أنشأت عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة بداية من عام 1960هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، وكان لهذه الهيئة دور مم في تقوية قدرات الجيش وإرساء النظام ووضع استراتيجية عسكرية محكمة لمواجهة خطي شال وموريس، حيث قطعت أشواطا مهمة في تنظيم جيش الحدود الشرقية والغربية، وتحديثه ليصبح جيشا نظاميا وأصبح جيش الحدود يتألف من 23 ألف جندي وينشط في كامل جهات الحدود الجزائرية، وقد تدعمت قدراته بمختلف الأسلحة الحديثة بما في ذلك الثقيلة والمعدات الحربية، ورصدت ميزانية ضخمة للسلاح والتموين والاعتماد على التكوين والتدريب والتنظيم. وهكذا أصبح جيش التحرير الوطني أداة عسكرية ضاغطة على السياسة الفرنسية لتعترف بحق الجزائريين في الاستقلال والحرية[1].

2- المفاوضات وإعلان الاستقلال:

1-مرحلة الاتصالات السرية:

قبل الحديث عن بداية المفاوضات أو المحادثات الجدية بين طرفي الصراع المتمثلين في الثوار الجزائريين الذي كان ممثلهم الوحيد هو جبهة التحرير وهو سيحاول الاحتلال الفرنسي، والطرف الثاني الاحتلال الفرنسي الذي تمثله الحكومة الفرنسية[2] وتعتبر معركة قائمة بذاتها لها أسلحتها وأساليبها إذ يجب الحديث عن مقدمات وبدايات هذه المعركة، وكيف قبل

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص154-156.

[2] - بن يوسف بن خذة، المصدر السابق، ص131.

الغوص في حيثياتها[1]، حيث بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف رسميا بالجبهة كطرف محارب، وتدخل معها في مفاوضات رسمية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات هو جس النبض والتعرّف على مطالب الثوار ومساومتهم ووقف القتال، وكان أول اتصال بالجزائر بفضل وساطة الأستاذ الجامعي " أندري ماندوز" أحد المتعاطفين مع الثورة الجزائرية، حيث عقد اتصال سري جمع السيّدين "عبان رمضان" و "بن يوسف بن خدّة" مع مبعوثي منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية في ربيع 1956م[2]، وخلال هذا اللقاء أكّد وفد جبهة التحرير الوطني على شروط الدخول في المفاوضات المعلنة في بيان نوفمبر 1954 الاعتراف بالسيادة الجزائرية على أنّها وحدة لا تتجزّأ[3]، وهو ما رفضه وفد منداس فرانس، ثم يأتي لقاء "محمد خيضر" مع "جورج غورس" و"جوزيف بيغارا" مبعوثي "غي مولي" رئيس الوزراء الفرنسي في 10 أفريل 1956 بالعاصمة المصرية القاهرة والتي والتي ستستمر بروما في نفس الشهر من دون نتائج تذكر.

كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين أمحمد يزيد وأحمد فرانسيس و "بيير كومين" الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه غي مولي وذلك في 21 جويلية 1956 في بلغراد، وهذا بالإضافة إلى اللقاء الذي جمع أمحمد يزيد و محمد خيضر وعبد الرحمن

---

[1] -محمد مبارك كديدة، الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات الجدّية النهائية 1960-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص85.

[2] -نفسه، ص85.

[3] - بن يوسف بن خدّة، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص ص14-15، وأنظر أيضا: جريدة المجاهد، قصة الاتصالات السرية من 1956-1960، عدد:92، ص07.

كيوان مع مبعوثي غي مولي "هيريو" و "كازيل" يومي 02 و03 سبتمبر 1956 في روما، ثم عقد محمد خيضر و كومين لقاءين آخرين الأول في القاهرة والثاني في "بريوني"[1].

غير أن هذه السلسلة من اللقاءات لم تعبّر بالفعل عن نية الإدارة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، بقدر ما جسّدت محاولاتها حس نبض قيادة الثورة والتعرّف عليها من جهة ومن جهة أخرى تبييض رصورتها في الخارج، وكذلك هذه النوايا غير الصادقة من الجانب الفرنسي ستسبب في قطع كل أشكال الاتصالات بعد حادثة القادة الجزائريين سنة 1956م.

2- مرحلة المفاوضات الرسمية:

لقد بدأت المفاوضات الرسمية في سنة 1960، وهذا بعد مجيء الجنرال "ديغول" إلى السلطة على إثر أحداث 13 ماي 1958، حيث بدأت المحادثات الفرنسية الجزائرية تأخذ وجهها الصحيح بظهور فكرة حق تقرير المصير التي أعلن عنها ديغول في 16 سبتمبر 1959[2] ذلك أن هذا الأخير سعى بعد هذا الإعلان إلى حبك مناورات مختلفة منها خلق القوة وخنق الثورة عسكريا، وعدم الاعتراف بتمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري، وهذا من اجل تحقيق مطامحه والقضاء على الثورة الجزائرية[3].

لكن جبهة التحرير الوطني عرفت كيف تبطل كل المناورات التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة المفاوضات، الأمر الذي أدى بديغول إلى الإعلان في 10 نوفمبر 1959 عن استعداده لاستقبال وفد جبهة التحرير الوطني بباريس للتحادث مع وفد عن الحكومة الفرنسية.

---

[1] -بين يوسف بن خذّة، المصدر السابق، ص15، وأنظر: تقرير الوفد الخارجي للجبهة عن الاتصالات السرية: A.N.A.GPARA. BOITE n: 185.

[2] - سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي للثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص187.

[3] - أوزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص262.

وفي 28 نوفمبر 1958 ردّت الحكومة المؤقتة على عرض ديغول لقول إجراء المحادثات على المساجين الخمس الذين عيّنتهم الحكومة المؤقتة كمندوبين عنها في المحادثات المزمع إجراؤها، وهو ما رفضه الجنرال ديغول متذرعا بأنّهم خارجين عن ميدان المعركة[1]، وهذا بدعوى أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الشعب الجزائري، لكنّه ما لبث أن لمس الحقيقة بنفسه، وهي أن أية مفاوضة غير جبهة التحرير الوطني ستكون باطلة، ولن توقف تقدّم الثورة التحريرية[2].

وأمام هذا اضطرّ إلى الرجوع إلى مبدأ حق تقري المصير في إطار الخطاب الذي وجههفي 14 جوان 1960، حيث صرّح بما يلي: " إني ألتفت مرّة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة...إنّنا ننتظركم هنا لنجد معهم نهاية مشرّفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن..."[3]، وهو ما مهّد لمحادثات مولان في جوان 1960.

2-1- محادثات مولان 25-29 جوان 1960:

بعد خطاب ديغول في 14 جوان 1960 الذي دعا فيه قادة الثورة لإجراء محادثات، بادرت الحكومة المؤقتة بالرّد الإيجابي على ذلك، فقامت بإيفاد السادة أحمد بومنجل ومحمد بن يحي بتاريخ 25 جوان 1960 إلى مقاطعة مولان الواقعة بمحاذاة نهر السيّن جنوب شرق باريس، وهناك كان في استقبالهم الوفد المتكوّن من والي مقاطعة مولان روجي موريس والجزال كاستين والعقيد ماتون، ودامت هذه المحادثات قرابة أسبوع إلى التاسع والعشرون من جوان 1960.

وخلال المحادثات حاول الوفد الفرنسي فرض شروطه على الجبهة والتي تمثلت في أن فرنسا هي وحدها التي تقرر الحل، وإجراء وقف القتال ومصير جنود جيش التحرير كما حدّد شروط اللقاء والتفاوض بكيفية انفرادية، وفي الوقت الذي ركز فيه وفد

---

[1] – سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص188-189.

[2] – أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص262.

[3] – شارل ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، دار عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص94.

الجبهة على أسس انطلاق المفاوضات المبنية على شروط وضمانات حق تقرير المصير، وهو ما جعل اللقاء يفشل[1].

2-2- محادثات لوسارن: 20 فيفري 1961:

تم اللقاء في مدينة لوسارن السويسرية في 20 فيفري 1961 ومثّل وفد الحكومة المؤقتة كل من أحمد بومنجل والطيّب بولحروف، ومثّل فرنسا كل من "جورج بومبيدو" و"برونو دالوس" وكانت جدّية أكثر من سابقتها، غير أن الطرفين تناولا عدّة نقاط ومنها قضية الصحراء التي قالت فيها فرنسا "قضية الصحراء لا نقاش فيها" حيث اعترض أحمد بونجل بقوله:" الصحراء جزء لا يتجزّأ من الجزائر ولا يمكن التنازل عنها[2]"، والظاهر أن هذه المحادثات لم تكن كلها سلبية بل أبرزت نقاط الخلاف بين الطرفين كما كانت بداية لطرح المشاكل.

2-3- لقاء نيوشاتل: 05 مارس 1961:

جرى اللقاء بين أحمد بومنجل والطيّب بولحروف عن الجزائري وبومبيدو والوس عن الجانب الفرنسي، ولكن اختلفا على عدّة نقاط منها قضية الصحراء وقضية وقف إطلاق النار[3].

---

[1] - سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص191-192. وأنظر أيضا: Reda Melek, l'Algérie a Evian, histoire des nogociations secretes, 1956-1962, dahleb, Alger, 1995, p115.

[2] - رضا مالك، مفاوضات ايفيان أو المسيرة الوطنية نحو النصر، مجلة المصادر، عدد05، قرص مضغوط، المرجع السابق.

[3]- Olivier long, le dossier secret des accord d'Evian, office des publication universitaire, Algrer, 2010, pp35-38. Et saad Dahleb, L'indépendence de l'Agérie mission accolie ed :dahleb, Alger, 1990, p136.

2-4- مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي-13 جوان 1961:

في يوم 22 مارس 1961 قرر الطرفان بدء المفاوضات الجدية بدون شروط مسبقة في ايفيان يوم 07 أفريل 1961، وأدّت تصريحات "لويس جوكس" التي أدلى بها يوم 30 مارس بوهران إلى نسف اللقاء، حيث أعلن عن رغبة الحكومة الفرنسية في التفاوض أيضا مع الحركة المصالية، وقد أعربت الحكومة الجزائرية المؤقتة تنديدها بهذه التصريحات، وطالب بتوضيح الموقف قبل الذهاب لمفاوضات ايفيان، وفي 22 أفريل نظّم جنرالات الجيش في الجزائر انقلابا هدفوا من خلاله إلى الاستيلاء على السلطة وإرغام الحكومة الفرنسية الحفاظ على الجزائر فرنسية، ولكن تمكن ديغول من إعادة الأمور إلى نصابها في الجزائر فإم وقع الحدث كان جللا، لقد استخلص ديغول الدرس وطلب من مفاوضيه الدخول في مفاوضات جدّية[1].

وفي 20 ماي 1961 بدأت مفاوضات ايفيان الأولى بين وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة كريم بلقاسم، والوفد الفرنسي برئاسة لوي جوكس، واستمرت لمدّة ثلاثة أسابيع وتطرّق الطرفان لكل الملفات منها: توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، عدم اعتبار الصحراء جزء من الجزائر، تسليم الجزائر بقيام وضع خاص للجالية الأوروبية في الجزائر، وهذه النقاط التي أصرّ عليها الوفد الفرنسي ورفضها الوفد الجزائري وأدّت بالوفد الفرنسي إلى تعليق المفاوضات في 13 جوان 1961[2].

2-5-محادثات لوغران 20-27 جويلية 1961:

استؤنفت المفاوضات في لوغران يوم 20 جويلية 1961 وقاد هذه المفاوضات كريم بلقاسم وسعد دحلب، لكنّها انتهت بالفشل، نتجة تعنّت الطرف الفرنسي حول قضية

---

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص165.

[2] - سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص199-210.

الصحراء الأمر الذي أدّى بالطرف الجزائري في هذه المرّة إلى وقف المفاوضات في 27 جويلية 1961[1].

إضافة إلى هذه اللقاءات فقد جرت لقاءات أخرى لقاء بال الأول بسويسرا في 28 و29 أكتوبر 1961 ولقاء بال الثاني في 09 نوفمبر 1961، وخلال هذين اللقاءين حدث تقارب في كثير من المسائل، لكن قضية الصحراء ظلت حجر العثرة في مسار تسوية القضية الجزائرية[2]، وهذه القضية التي سوف لن تعرف الحل إلا بعد لقاء ليروس في 11-19 فيفري 1962[3]، وفيما بعد جرت مفاوضات إيفيان الثانية مارس1962[4].

وبعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان حقّق الشعب الجزائري انتصاره بحقّه في الاستقلال ولقد مرّت الجزائر قبل الإعلان عن الاستقلال بمرحلة انتقالية لتنظيم البلاد وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير، وعندها تم الإعلان عن الاستقلال واستعادة السيادة للدولة الجزائرية، وتجسيد وحدة التراب الوطني وسلامته ووحدة الشعب الجزائري وبذلك تحققت المطالب الأساسية التي رفعتها الثورة منذ اندلاعها عام 1954م.

---

[1] – أوليفي لونغ، الملف السري– اتفاقيات ايفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ترجمة: أوذانييه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص ص99-100.

[2] – بن يوسف بن خذّة، المصدر السابق، ص ص29-32.

[3] – أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص ص127-150.

[4] – لمعرفة التفاصيل حول اتفاقيات ايفيان أنظر: بن يوسف ربن خذّة، المصدر السابق، ص ص 39-41.

الخاتمة

في ختام هذه المادّة المعنونة بـ" تاريخ الجزائر المعاصر2" توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات:

– إن الحرب العالمية الثانية وأحداث مايو المفجعة 1945، قد زوَّدت الجزائريين بوعيٍ جديد وخبراتٍ مريرةٍ لكنها ثمينة، فقد حفِلت سنوات الحرب العالمية الثانية بالنَّشاط السِّياسي، وبحلول العام 1944 غدت الحركة الوطنية أنضج وأقوى من أي وقت مضى، فدخلت بعد ذلك في صراع شديد مع فرنسا، أفضى إلى مجازر رهيبة، والتي كانت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ومسار الحركة الوطنية تمَّثل في بداية قطيعة نهائية مع النِّظام الاستعماري، ومع أساليب النِّضال القديمة، وظهور جيل يؤمن بالثَّورة المسلَّحة ويتوثَّب للجهاد.

– قامت فرنسا بحل جبهة أحباب البيان وشدَّدت ضغوطها على جمعية العلماء، وضاعفت من قمعها لأنصار حزب الشَّعب الذي كان محظورا، واعتقلت آلاف الجزائريين وحكمت عليهم بالإعدام، والسِّجن والنَّفي والتَّغريم واعتقلت الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، بعدما نفت مصالي الحاج إلى برازافيل في 24 أفريل1945 ثم إلى الغابون.

– أدت تلك المجازر إلى انهيار التِّيار الادماجي، كما أثبتت استحالة الاستقلال سلميًا، وانَّ ما أُخِذ بالقوَّة لا يستردُّ إلاَّ بمثلها، وبعد هذه الفاجعة حاول روّاد الحركة الوطنية إعادة بنائها. وذلك بعد صدور قانون العفو الشامل في 09 مارس 1946 الذي أصدره المجلس التأسيسي الفرنسي الأول وهو مشروع القانون العفو العام، فأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين، في مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، وتأخّر إطلاق مصالي الحاج إلى شهر أكتوبر 1946. فشرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم، فأسس فرحات عباس "الاتحاد الديمقراطي الجزائري للبيان الجزائري" في أبريل 1946، وأصدر مشروع "دستور الجمهورية الجزائرية" قدّمه في 09 أوت الموالي إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي، دعا فيه إلى إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا في إطار "الاتحاد الفرنسي" أي شبه متحدة فدراليا مع فرنسا. واستأنفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاطها في مجالات: التعليم والإرشاد الإسلامي لاستعادة الهوية العربية الإسلامية، وتحوَّل الحزب الشيوعي إلى أصحاب الحرية

والدِّيمقراطية، أمَّا مصالي فقد أسَّس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تُؤمن باستقلال الجزائر.

– عبّرت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على آمال وطموحات الإنسان الجزائري المضطهد، وصنعت قناعات لديه بأنها الجبهة الوحيدة ذات الطابع الاستقلالي، والتي تنادي ذلك علنا دون خوف من ردود الإدارة الفرنسية عليها.

– تعود جذور هذا التيار إلى نجم شمال إفريقيا، ثم بعد ذلك في حزب الشعب الجزائري ليتواصل إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمثل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بنفس المبادئ والأهداف حسب شهادات جل إطارات الحركة.

– لقد ظهرت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأهداف ومبادئ استقلالية قائمة على مواجهة السياسة الاستعمارية ومشاريعها الاستغلالية، وتعبئة الجماهير الشعبية ضد سياسة القوة والطغيان التي تمارسها فرنسا، وتمكين الجزائريين من حكم البلاد، هذا وقد رسمت الحركة أسس الدولة الجزائرية بعد الحصول على الاستقلال، وهذا ما يبين أنها لم تترك لا شاردة ولا واردة إلا وتحدثت عنها، وأن برنامجها كان شاملا ودقيقا لجميع الجوانب.

– عملت حركة الاتنصار للحريات الديمقراطية على تحقيق برنامجها بواسطة وسيلتين متناقضتين، أولاهما تتمثل في العمل الشرعي عن طريق المشاركة في الانتخابات بغية ضمان التفاف الشعب الجزائري حولها. مواجهة الإدارة الفرنسية بالقانون، غير أن فرنسا عرفت كيف تتخلص منها سياسيا عن طريق عمليات التزوير خاصة في فترة الحاكم "نايجلان".

– من الوسائل الأخرى التي اعتمدت عليها الحركة فتتمثل في التيار الثوري الذي عمل أصحابه على تحقيق الاستقلال وتيقنهم بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، فتم تشكيل المنظمة الخاصة بعد مؤتمر 1947 والتي حققت نجاحات عسكرية رغم قصر فترتها.

– واجهت الحركة عدة أزمات حالت دون تحقيق بعض طموحات مناضليها أولاها برزت في فترة تأسيسها بين أصحاب التيار الذي تزعمه مصالي الحاج والتيار الثوري بزعامة محمد الأمين دبّاغين، هذا الأخير الذي رفض المشاركة السياسية تحت الإدارة الفرنسية، هذا المشكل الذي لم يتم القضاء عليه من جذوره سبّب أزمات متتالية للحركة مما جعلها عرضة للخطر الداخلي أوّلا ثم الخطر الفرنسي ثانيا. فقد تطوّر هذا المشكل فيما بعد وتمثّل في أزمة القيادة سنة

1949، وتمثلت في توجيه محمد الأمين دبّاغين انتقادات لأصحاب التيار الشرعي، مما أدى إلى استقالته.

– في نفس السنة تعرضت الحركة لأزمة داخلية جديدة تمثلت في الأزمة البربرية وكان روادها زعماء منطقة القبائل ومنهم: محند أمقران، علي عيماش، أيت أحمد، عمر أوصديق، ولد حمودة واعلي بنّاي الذين طرحوا قضية تاريخ الجزائرية البربرية مما فتح الباب لخلافات عميقة، بين المعرّبين والبربريين داخل الحزب، وأدّى ذلك بقادة الحركة إلى شنّ حملة اعتقالات واسعة مسّت مناضلي القبائل أصحاب فكرة البربرية ومؤيديها الذين اتهموا بالتواطؤ مع الاستعمار. أما الأزمة الأخرى فتمثلت في اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، وما لها من عواقب وخيمة على مناضليها أولا والخوف من امتداد الاعتقالات إلى مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

– في سنة 1953 وبالتحديد في المؤتمر الثاني للحركة، وما خرج به من قرارات جعل القادة يتبادلون التهم فيما بينهم، ويزيد في اتساع الهوّة ويظهر شقين وهما: المركزيون والميصاليون.

– لقد مرّت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأزمات متتالية يمكن إجمالها في مرحلة أزمة خفية منذ 1949، ومرحلة أزمة علنية منذ 1953، وكلها كان لها تأثير كبير في مسار الحركة، وتمثل تأثيرها في صعوبة التوفيق بين جناحي الحزب بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما، وأثناء انقسام الحركة إلى قطبين تفرقت القاعدة الشعبية كذلك إلى قسمين: أتباع اللجنة المركزية، وأتباع الميصاليين، وبهذا تكون الحركة قد فشلت في تحقيق طموحات الشعب نظريا، أما عمليا فقد نجحت وتمثل هذا النجاح في ظهور جماعة من قدماء المنظمة الخاصة حملت على عاتقها مسؤولية تفجير الثورة بعيدا عن كل الحسابات السياسوية الضيّقة.

أطلق هؤلاء على أنفسهم ب "اللجنة الثورية للوحدة و العمل" الذين كان هدفهم الأول توحيد صف الحركة والتطلّع إلى آمال الشعب، ورغم كل محاولات التوفيق إلا أنهم فشلوا في ذلك، مما أدّى بهم إلى التوجّه إلى التحضير للثورة بخطوات ميدانية متمثلة في جمع السلاح والاعتماد على دراسات المنظمة الخاصة، وعقد مؤتمرات تحضيرية بداية من مؤتمر ال 22 ثم لجنة الستّة وصولا إلى إعلان الثورة المسلّحة يوم 01نوفمبر 1954، و محاولة جبهة التحرير استقطاب رواد الحركة الوطنية تحت لوائها بعيدا عن الحسابات الضيقة، وتغليب المصلحة العامة على

المصلحة الخاصة فانضم المركزيون لها، غير أن المصاليون رغم إبداء دعمهم لاندلاع الثورة بعد انطلاقها إلا أنهم تراجعوا عن ذلك، و لم يعترف بجبهة التحرير، حيث بقيت أسباب عدم التحاق مصالي بالثورة غامضة.

– بعد اندلاع الثورة التحريرية الكبرى حاولنا تتبع تطور مراحلها باختصار حيث عرجنا على الخطوط الرئيسية للمشروع الثوري في الجانب السياسي والعسكري، هذه الثورة الكبرى التي انطلقت بإمكانيات محدودة وفي ظروف صعبة، ولكنها حققت منذ مؤتمر الصومام سنة 1956 مكاسب تنظيمية شكلت انطلاقة ثانية للمسيرة النضالية وحققت نجاحات كبرى على الاستعمار الفرنسي.

– شكل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ومؤسساتها نقلة نوعية في تطور الثورة التحريرية، وذلك من خلال بعث الدولة الجزائرية وتأكيد وجودها، وتنشيط دبلوماسية الثورة وتعزيز مكانتها الدولية، ومن تم الدخول في المفاوضات مع الطرف الفرنسي.

– بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان حقّق الشعب الجزائري انتصاره بحقّه في الاستقلال ولقد مرّت الجزائر قبل الإعلان عن الاستقلال بمرحلة انتقالية لتنظيم البلاد وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام حول تقرير المصير، وعندها تم الإعلان عن الاستقلال واستعادة السيادة للدولة الجزائرية، وتجسيد وحدة التراب الوطني وسلامته ووحدة الشعب الجزائري وبذلك تحققت المطالب الأساسية التي رفعتها الثورة منذ اندلاعها عام 1954م.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في أن نساهم ولو الشيء القليل في اثراء معارف طلبتنا في مادة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني بهذا العمل المتواضع، فنتمنى من الله عزوجل التوفيق.

الملاحق

ملحق رقم:01

لقاءات مصالي الحاج وفرحات عباس خلال الحرب العالمية الثانية-

الترتيب	التاريخ	المكان	ملاحظة
الأول	1943/04/26	بوغار	- تحرير ملحق للبيان الجزائري ومناقشة المقترحات المقدمة
الثاني	1944/03/20	قصر الشلالة	- جاء عقب تأسيس حركة أحباب البيان والحرية
الثالث	1944/12/23	قصر الشلالة	- دار النقاش حول عمل مشترك لمواجهة السياسة الإستعمارية وتدابيرها الإصلاحية، ومدى إشراك ومساهمة عناصر حزب الشعب الجزائري في اللجنة المديرة لحركة أحباب البيان والحرية

- عبد القادر جيلالي بلوفة، نشاط حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران، ص 288.

ملحق رقم:02

المشاركون في مناقشة وإعداد البيان الجزائري

الشَّخصيات	التَّمثيل السياسي
– عسلة حسين – دباغين محمد الأمين	حزب الشعب الجزائري
– أحمد توفيق المدني – الشيخ خير الدين – العربي التبسي	جمعية العلماء المسلمين
– غرسي أحمد – تمزالي – قادي عبد القادر	كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين

– عبد القادر جيلالي بلوفة، نشاط حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران، ص 288.

ملحق رقم: 03

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين (مارس 1944)

(فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944 ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ، جـ 5 ، عدد 6 الموافق مارس سنة 1944) .

* * *

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ، بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية – شهاده التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) – الجمعية الأهلية للصالح العام – وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز وبما كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .

– أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص ص 273–275.

ملحق رقم: 04

نظام الحكم في الجزائر طبقا لقانون 20 سبتمبر سنة 1947.

يقول كولمان إن مقاطعات الجزائر السابقة على دستور 1945 لا يمكن إلا أن تندرج تحت طبقة مقاطعات ما وراء البحار، وقد صدر حكم من مجلس الدولة في 27 مارس سنة 1947، قضى بأن مجموعة مقاطعات الجزائر هي مقاطعات ما وراء البحار، وتمة رأي قال به فيار. يزعم أنها جزء من المجموعة المركزية مع فرنسا وكورسيكا ويقول ديشامب أن الشراح يضعونها بين مقاطعات ما وراء البحار، مع الإعتراف بأنها ذات وضع خاص جدا. وقد نص قانون الجزائر السابق الذي صدر في 02 سبتمبر سنة 1947 في مادته الأولى على أن الجزائر تتكون من مجموعة مقاطعات ذات شخصية مدنية واستقلال مالي وتنظيم خاص وجعل ذلك القانون على رأس مجموعة مقاطعات الجزائر حاكما عاما يعينه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء ويتبع وزارة الداخلية وهو في هذا الصدد استمرار للوضع الذي كان قائما من قبل.

والحاكم العام مسؤول على أمام حكومة باريس ويمثلها في جميع أنحاء الجزائر وإختصاصاته الرئيسية هي:

1- له سلطة إصدار اللوائح.

2- فيما يتعلق بالدفاع والأمن له الرياسة على قائد القوات البرية والبحرية والشرطة، وله إعلان الأحكام العرفية في حالة انقطاع المواصلات مع دولة أخرى.

3- له الإشراف على جميع المصالح المدنية في الجزائر، ما عدا مرفق القضاء ومرفق التعليم.

4- يمثل الجزائر، ويوجد في كل مقاطعة مدير تحت رياسة الحاكم العام.

ويعاون الحاكم العام سكرتير عام ويحل محله عند غيابه، ويدير دولاب الحكومة المحلية، ويعاون الحاكم العام أيضا مجلس الحكومة ويتكون من ستة أعضاء، إثنان يعينهما الحاكم العام وأربعة من قبل الجمعية الجزائرية ووظيفة الإشراف على تنفيذ قرارات هذه الأخيرة، وتصدر أوامر الحاكم بعد أخذ رأي مجلس الحكومة وقد يكون ذلك وجوبيا في بعض الأحوال.

وتتكون الجمعية الجزائرية من قسمين متساويين كل قسم يضم 60 عضوا من الأعضاء المنتخبين بالإقتراع السرّي العام لمدة 06 سنوات بمعرفة مجموعتين من السكان تتميز كل منها عن الأخرى، وتفسير ذلك أنه طبقا للقانون الزي يوجد ازدواج في سكان الجزائر فهناك فريق يخضع في أحواله الشخصية للقانون المدني، وفريق آخر يخضع لقانون الأحوال الشخصية المحلّي، والمجموعة الأولى من السكان ذات صفة مختلطة فهي تضر الناخبين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي، ومن يعرفون القراءة والكتابة من الخاضعين لقانون الشخصية المحلّي، وللجمعية نوعان من الإختصاص تشريعي ومالي.

- محمد حسين هيكل، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 235-238.

ملحق رقم: 05

التَّشكيلة الثلاثية لقيادة المنظمة الخاصة (O.S) 1947-1950.

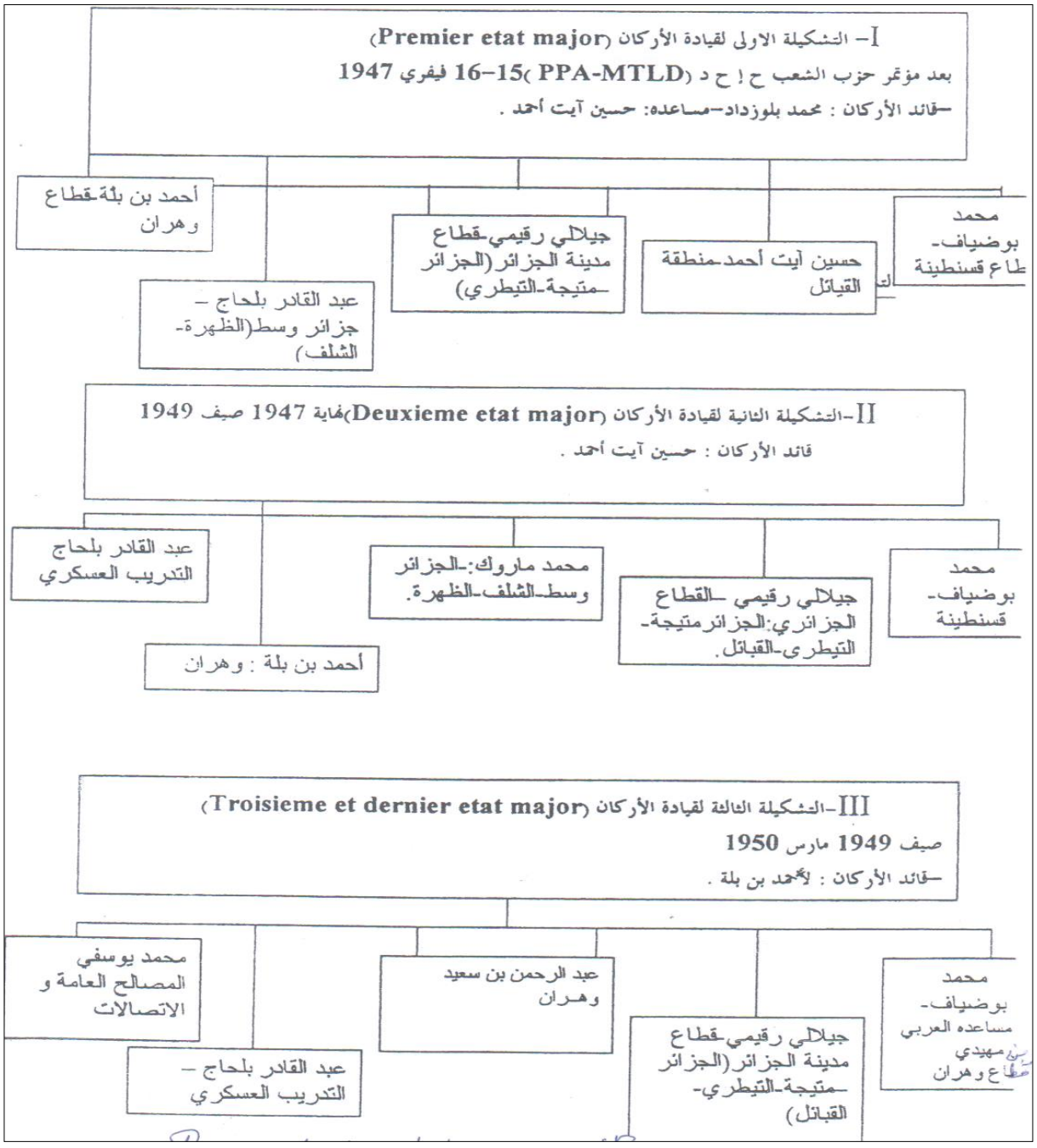

- Ben Khadda, Op., Cit., P297.

ملحق رقم:06

خريطة الهجوم على بريد وهران.

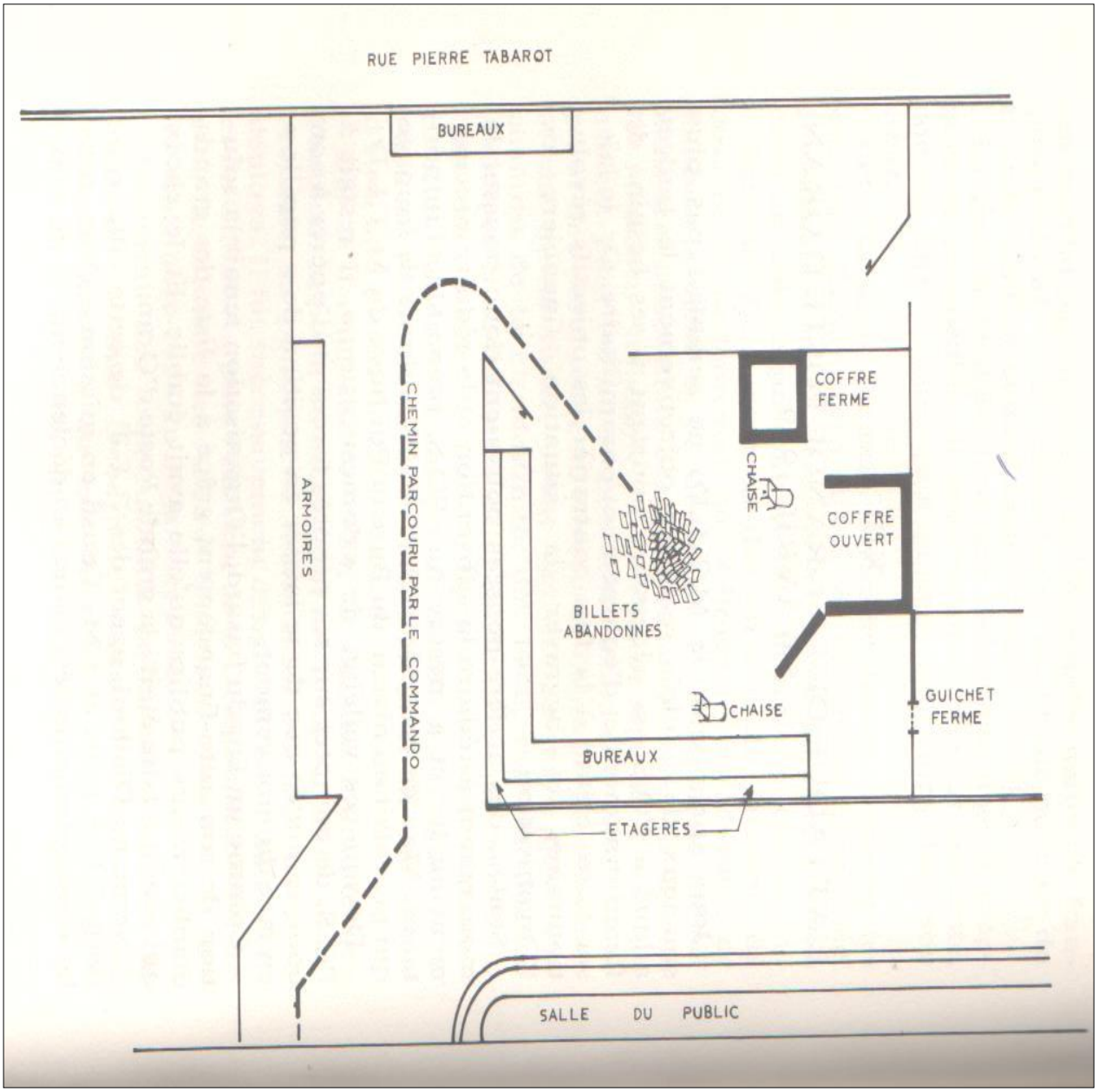

- M. Yousfi op. cit. p 94

ملحق رقم:07

مخطط توضيحي بين المنظمة الخاصة وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (وفق ما جاء في مؤتمر فبراير 1947).

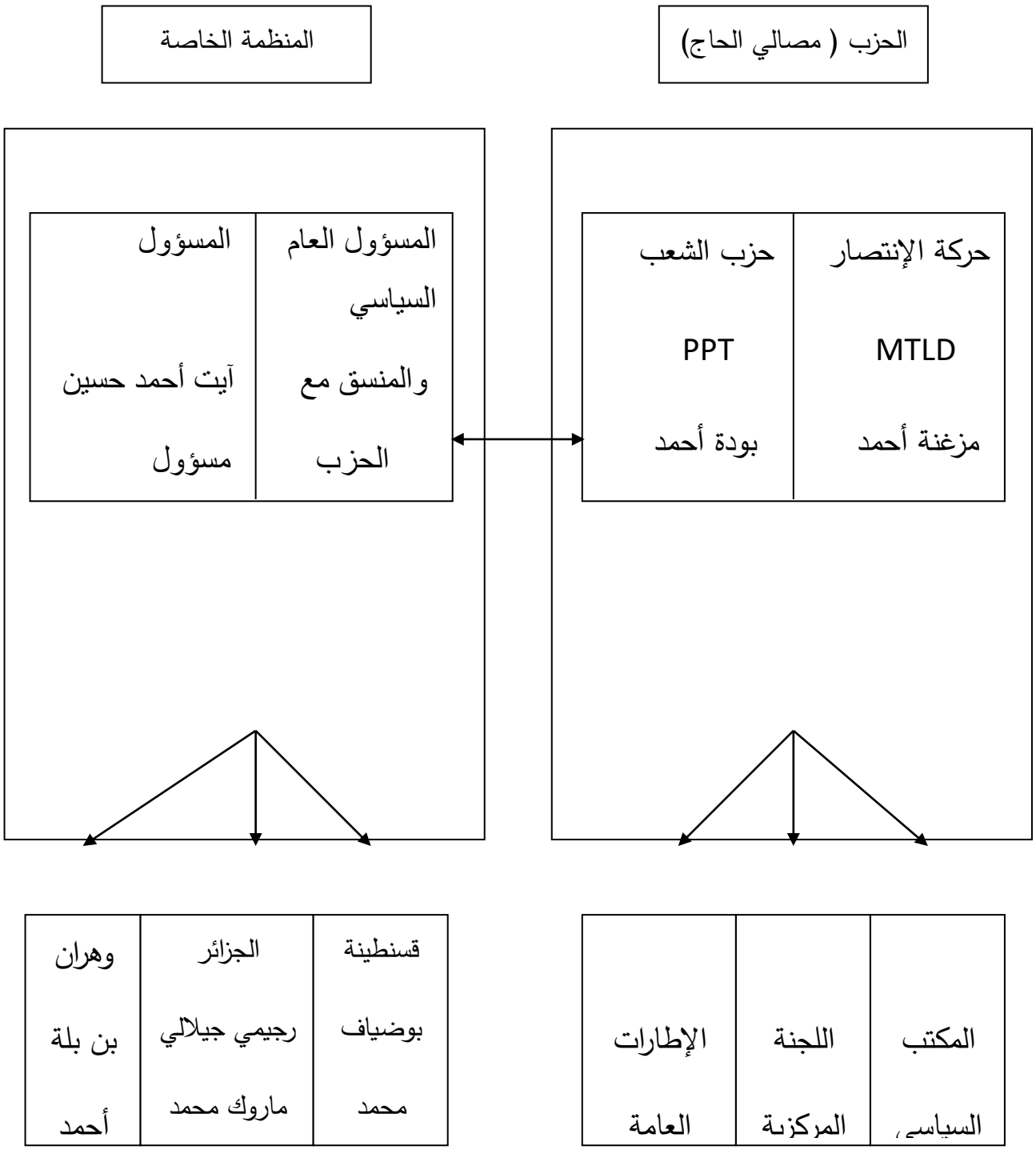

- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1950-1954، ص 355.

الملحق رقم:08

هيكل تنظيمي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

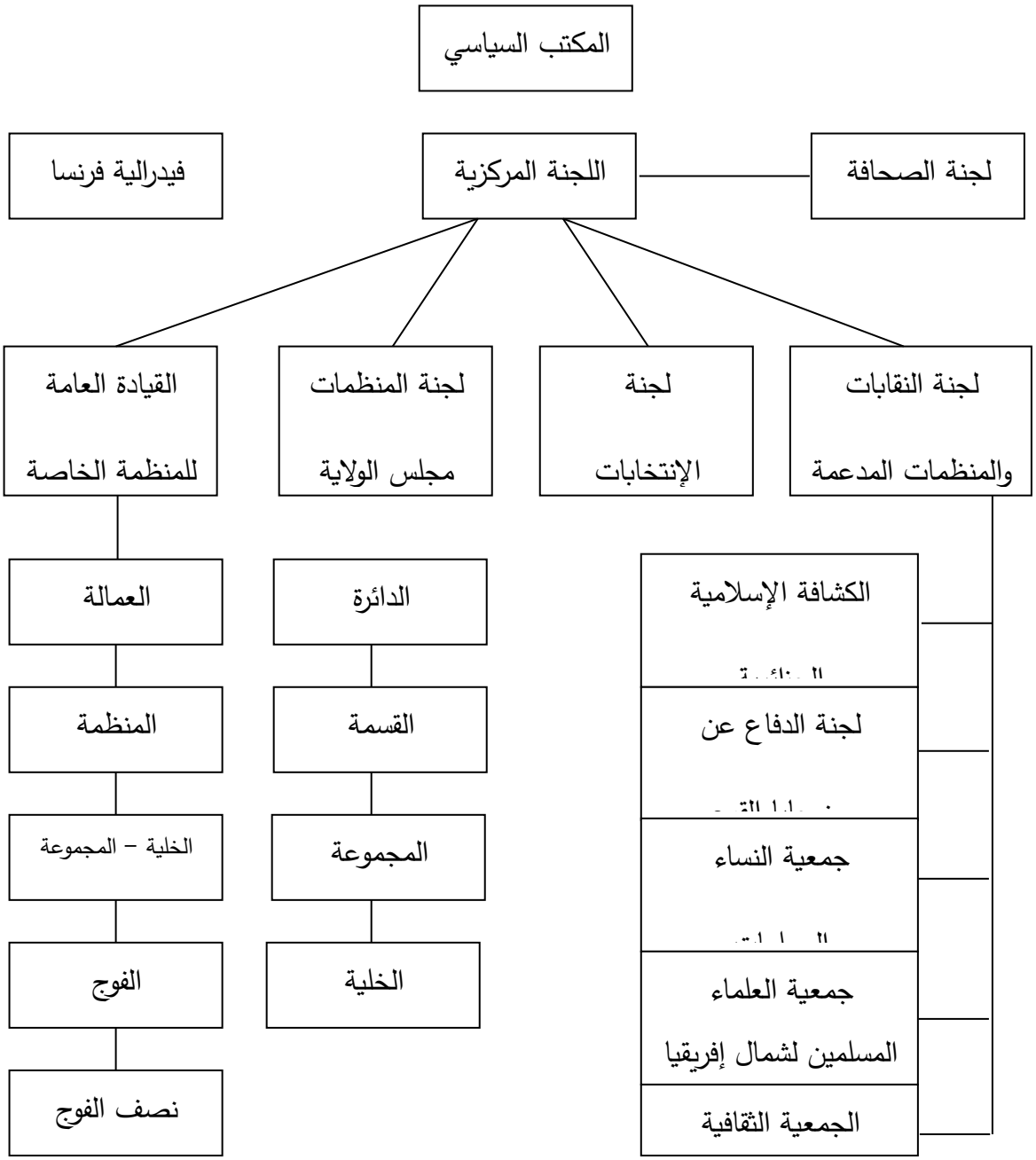

عبد القادر جيلا لي بلوفة، نفس المرجع السابق، ص364.

الملحق رقم:09

بيان تأسيس اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل

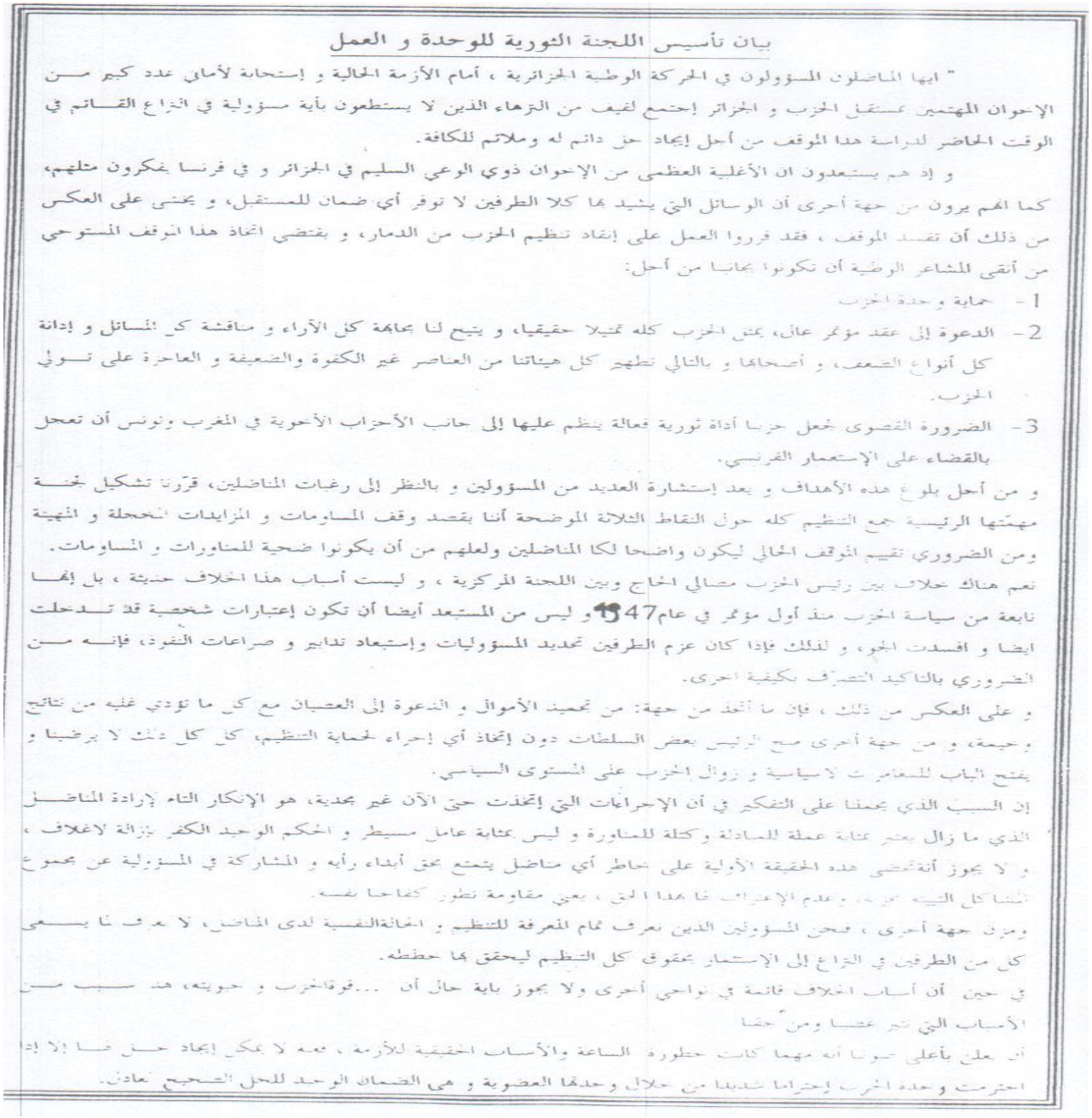

بيان تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل

" ايها المناضلون المسؤولون في الحركة الوطنية الجزائرية ، أمام الأزمة الحالية و إستحابة لأماني عدد كبير من الإخوان المهتمين بمستقبل الحزب و الجزائر إجتمع لفيف من الزعماء الذين لا يستطيعون بأية مسؤولية في النزاع القائم في الوقت الحاضر لدراسة هذا الموقف من أجل إيجاد حل دائم له وملائم للكافة.

و إذ هم يستبعدون ان الأغلبية العظمى من الإخوان ذوي الوعي السليم في الجزائر و في فرنسا يفكرون مثلهم، كما انهم يرون من جهة أخرى أن الوسائل التي يشيد بها كلا الطرفين لا توفر أي ضمان للمستقبل، و يخشى على العكس من ذلك أن تفسد الموقف ، فقد قرروا العمل على إنقاذ تنظيم الحزب من الدمار، و يقتضي انقاذ هذا الموقف المستوحى من أنقى المشاعر الوطنية أن تكونوا بجانبنا من أجل:

1- حماية وحدة الحزب

2- الدعوة إلى عقد مؤتمر عادي، يمثل الحزب كله تمثيلا حقيقيا، و يتيح لنا مجابهة كل الآراء و مناقشة كل المسائل و إدانة كل أنواع الضعف، و أصحابها و بالتالي تطهير كل هيئاتنا من العناصر غير الكفوة والضعيفة و العاجزة على تولي الحزب.

3- الضرورة القصوى لجعل حزبنا أداة ثورية فعالة ينظم عليها إلى جانب الأحزاب الأخوية في المغرب وتونس أن تعجل بالقضاء على الإستعمار الفرنسي.

و من أجل بلوغ هذه الأهداف و بعد إستشارة العديد من المسؤولين و بالنظر إلى رغبات المناضلين، قررنا تشكيل لجنة مهمتها الرئيسية جمع التنظيم كله حول النقاط الثلاثة الموضحة أنفا بقصد وقف المساومات و المزايدات الخجلة و التهيئة ومن الضروري تقييم الموقف الحالي ليكون واضحا لكل المناضلين ولعلهم من أن يكونوا ضحية للمناورات و المساومات.

نعم هناك خلاف بين رئيس الحزب مصالي الحاج وبين اللجنة المركزية ، و ليست أسباب هذا الخلاف حديثة ، بل إنها نابعة من سياسة الحزب منذ أول مؤتمر في عام 1947 و ليس من المستبعد أيضا أن تكون إعتبارات شخصية قد تدخلت ايضا و افسدت الجو، و لذلك فإذا كان عزم الطرفين تحديد المسؤوليات وإستبعاد تدابير و صراعات النفوذ، فإنه من الضروري بالتأكيد التصرف بكيفية اخرى.

و على العكس من ذلك ، فإن ما أخذ من جهة: من تجميد الأموال و الدعوة إلى العصيان مع كل ما تؤدي غليه من نتائج وخيمة، و من جهة أخرى منح الرئيس بعض السلطات دون إتخاذ أي إجراء لحماية التنظيم، كل ذلك لا يرضينا و يفتح الباب للمغامرات لاسياسية و زوال الحزب على المستوى السياسي.

إن السبب الذي يحملنا على التفكير في أن الإجراءات التي إتخذت حتى الآن غير مجدية، هو الإنكار التام لإرادة المناضل الذي ما زال يعتبر كتابة عملة للمبادئة وكتلة للمناورة و ليس بمثابة عامل مسيطر و الحكم الوحيد الكفيل بإزالة الاغلاق ، و لا يجوز أن تقضي هذه الحقيقة الأولية على خاطر أي مناضل يتمتع بحق أبداء رأيه و المشاركة في المسؤولية عن مجموع نشاط كل التنظيم الحزبي، و عدم الإعتراف بها هذا الحق ، يعني مقاومة تطور كفاحنا نفسه.

ومن جهة أخرى ، فنحن المسؤولين الذين نعرف تمام المعرفة للتنظيم و الخيانةالنفسية لدى المناضل، لا نعرف بما يسعى كل من الطرفين في النزاع إلى الإستمرار بحقوق كل التنظيم ليحقق بها حظوظه.

في حين أن أسباب الخلاف قائمة في نواحي أخرى ولا يجوز بأية حال أن ...فوقالحزب و حويته، هذه سبب من الأسباب التي تثير غضبنا ومن حقنا

أن نعلن بأعلى صوتنا أنه مهما كانت خطورة الساعة والأسباب الحقيقية للأزمة ، فمنه لا يمكن إيجاد حل فيها إلا إذا احترمت وحدة الحزب إحتراما شديدا من خلال وحدتها العضوية و هي الضمان الوحيد للحل الصحيح العادل.

عبد القادر جيلالي بلوفة، نفس المرجع السابق، ص 377.

الملحق رقم: 10

قائمة (22) أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

- مختار باجي
- عثمان بلوزداد
- رمضان عبد المالك
- بن مصطفى بن عوده
- مصطفى بن بولعيد
- محمد العربي بن مهيدي
- رابح بيطـــاط
- لخضر بن طوبال
- الزبير بوعجاج
- سليمان بوعلي
- بلحاج بوشعيب
- محمد بوضياف
- عبد الحفيظ بوالصوف
- مراد ديدوش
- عبد السلام حبشي
- عبد القادر العمودي
- محمد مشاطي
- سليمان ملاح
- محمد مرزوقي
- بوجمعة سويداني
- يوسف زيغود

لجنـــة الستـــــة:

الأسمـاء:

- مصطفى بن بولعيد
- محمد العربي بن مهيدي
- رابح بيطاط
- محمد بوضياف
- مراد ديدوش
- بلقاسم كريم

صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص508-509.

الملحق رقم:11

بيان 01 نوفمبر 1954

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء الى الشعب الجزائري

هذا هو نص اول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري في اول نوفمبر 1954

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

إننا الذين سيعبئون بحكمكم شأننا، نخبر الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة، بأن الوقت قد حان لكم لاستئناف هوان وضع حد لكم لأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من ورائنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في أعمار شمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نحدثكم بالنداء الذي يمكن أن توقعكم في الأمبريالية وعملائها الإداريين، وبعض مخلفات في السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع، هو خلق جو الظروف الثورية للقيام بعملية تخريبية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في مجموعه الوطنية متحدا حول قضيته الاستقلال والعمل، أما في الانتماء إلى الأحزاب الذي في سياسة السلم من أشكالها القانونية التي يجد سنده الدولي وحالته سريعة، إخوانه العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس تبرهنا دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعنين مراحل الكفاح الثوري في شمال إفريقيا، وما يلاحظ في هذا البلدان أنها مدة طويلة أول الناهضين إلى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، الماضي الذين يقاسون في مواجهة الركب فإنها تتعرض إلى مصير من مجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة أسباب طويلة من الجمود والرتابة، وجهلها بين جمود ومرونة مرتبط الزاي العام الضروري، فتجاوزته الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطيح فيها عنفا منه أنه قد أحرز أمام تقدمها في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها من تحيلا، رأت مجموعة من الشباب المناضل الواعي التي جدت على العناصر التي لا تزال سليمة ومضبطة إن الوقت قد حان لإخراج الفكرة الوطنية من المأزق الذي وقعها فيه وسائل الأغراض الشخصية، وتجاوز الخلافات الثانوية والتي يهدد الصدد فإننا نوضح بأننا نعتقد أن الذين يشنعان النشاط، إن حركتنا قد وضعت التضحية الوطنية فوق كل الاعتبارات الذاتية والطبقية تنسية الأشخاص والشعبية، ولقد ألقت فيها وجهتها فعلا منذ الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمق، الذي يقض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يتيح أدنى حرية.

ونظرا إن هذه أسباب كافية لتحلل حركتنا التحديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا يتخلص من جميع الشارات المحتملة، وشيخ الفرصة لجمع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والجمعيات الجزائرية.

ولكن يتوضح هذه فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني والسلطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن أطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1. التعبئة الشاملة لجميع الطاقات الوطنية في وجهة التحقيق واقتضاء خارجي مخلفات الفساد وروح الانسلاخ التي كانت عاملا هاما في تخلف الحالي.

2. جمع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1. تدويل القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة وتأكيد عطف العمال بجانب جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ في الثورة، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا نواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تجمع مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما، العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المسلح، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل مخلفاتنا التعبويين.

إن هذه مهمة شاقة طويلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وتحقيقا إن الكفاح سيكون صلبا ولكن الهدف محقق.

وفي الأخير، ونعتقد أن التأويلات الخاطئة والتدليل على وعينا الحقيقي في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية فإراقة الدماء، فقد أعددنا للساطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناضلة، إذا كانت هذه الساطات تحترمها الثنية الطيبة، وتقوض نهائيا للشعوب التي تستعبدها بعضها في تقرير مصيرها نفسها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، مخلفة بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2. فتح مفاوضات مع الممثلين المعترفين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المناضلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة من القوات المكافحة.

وفي المقابل: 1. فإن المصالح الفرنسية، الثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بواسطة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والممتلكات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكونون فيها بالاختيارين جنسيتهم الأصلية وهم يعتبرون بذلك كأجانب بحيث يكونون لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الجزائريون.

3. تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين الفرنسيين المنتخبين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إنا ندعوك لتأييد هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تضع إليها الاعتماد بيدنا والعمل على أن تشرع لك حرية بالجزائر بانضمامك إلى جبهة التحرير الوطني في جهتك، وانتصارها هو انتصارك.

نحن الغارمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك النبيلة للانبعاث الليبي، فإننا نقدم الوطن أعز ما نملك.

واضع نوفمبر 1954
الجبهة الوطنية

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، خط: ع. خلفي

قائمة المصادر والمراجع

1-باللغة العربية:

1-1-المصادر:

- آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح (1942- 1952)، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ ، الجزائر، 2003.

- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.

- بن إبراهيم العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثانية (1947-1954)، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- بن بلّة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها روبير ميول، ترجمة: العفيف الأخضر، ط 2، منشورات دار الآداب بيروت، 1989.

- بن يوسف بن خذّة، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

- (ـــــــ)، شهادة حية، سلسلة وثائقية لأهم البرامج الحوارية ، تصدرها قناة الجزيرة ، حرَّره أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلّة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط1،دار العلوم العربية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2007.

- بودة أحمد، التحضير لأول نوفمبر، سلسلة الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون م1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية (د . ت).

- بوطالب عبد الهادي، نصف قرن في السياسة، حاوره حاتم البطيوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2001.

- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم: عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

- بيطاط رابح ، التحضير لأول نوفمبر، سلسلة الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون ، م1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية (د . ت).

- بن خدَّة بن يوسف، شهادات ومواقف ،ط1، دار النُّعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2004.

- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر القاهرة 1954. 1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنَّشر والتَّوزيع، الجزائر، 2004.

- ديغول شارل، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، دار عويدات، بيروت، لبنان، 1971.

- هيكل محمد حسنين، حصة تلفزيونية حول ظروف اختطاف الطائرة، قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 01 ماي 2008.

- حربي محمد، الثَّورة الجزائرية في سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للطبيعة، الجزائر، 2008.

- (ـــــــ)، جبهة التَّحرير الوطني الأسطورة والواقع، 1954. 1962، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مديرية الأبحاث العربية ،بيروت، 1983.

- سطورا بن يامين، مصالي الحاج (1898. 1947) رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة: صادق عمَّاري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنَّشر والتوزيع، الجزائر 2007.

- عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

- (ـــــــــــ)، تشريح حرب، تر: أحمد المنور، دار المسك، الجزائر، 2010

- صاري الجيلالي وقداش محفوظ، الجزائر في التاريخ، المقاومة السِّياسية (1900. 1954) الطريق الإصلاحي والثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

- كيوان عبد الرحمن، المصادر الأوَّلية لثورة أوَّل نوفمبر 1954، ثلاثة نصوص أساسية لحزب الشَّعب (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) ترجمة: أحمد شقرون، منشورات دحلب، 2009.

– محساس أحمد، الحركة الوطنية الثَّورية المسلَّحة ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.

– هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية وثورة أوَّل نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر،2007.

– يوسفي محمَّد، الجزائر في ظلِّ المسيرة النِّضالية المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

1–2–الشهادات الحية:

-شهادة عبد الرحمن اليوسفي، مقابلة ببيته بالدار البيضاء بتاريخ 31 ماي 2015.

-شهادة الدكتور عبد الكريم الخطيب في الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير في 24–26 يناير 2002، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، 2002.

-–شهادة ياسف سعدي، جريدة الشروق اليومي عدد يوم 31 أكتوبر 2009.

1–3–الجرائد:

-جريدة المقاومة، العدد 08، 1957/03/11.

-جريدة المجاهد، العدد08، 1957/09/05، (ق.م).

-جريدة المجاهد، قصة الاتصالات السرية من 1956–1960، عدد:92.

-جريدة العمل، العدد 309، 10/22/ 1956.

-جريدة العمل، العدد 311، 1956/10/24.

-جريدة العمل، العدد 21،1956/10/30.

-جريدة العلم، العدد2331، 1956/10/25.

-آيت أحمد حسين، أنا الذي طلبت من الحسن الثاني استبدال الطائرة، جريدة الشروق اليومي، العدد2311، بتاريخ27 ماي2008.

1-4- المراجع:

-ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرير الوطنية الجزائرية (1956. 1962)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1958.

-البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، بيروت، دار اليقظة العربية، (د.ت).

-العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطِّباعة والنشر، الجزائر، (د.ت).

-العمري مومن، الحركة الثَّورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التَّحرير الوطني، دار الطليعة، قسنطينة (د . ت).

-العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

-الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

-الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

-(ـــــــ)، الثَّورة الجزائرية في عامها الأوَّل، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

-الشِّيخ سليمان، الجزائر تحمل السِّلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثَّورة المسلَّحة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

-العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

-الغربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

-بلاَّح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من1830-1989، ج2، دارالمعرفة، الجزائر،2006.

-بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأوَّل مرَّة، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

-بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع (د . ت).

- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د.ت).
- (ـــــــــــ)، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ"خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- بوعزيز يحيى، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.
- (ـــــــ)، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003.
- (ـــــــــ)، الايديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال تلاث وتائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د-ت).
- (ـــــــ)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- بوضربة عمر، النشاط السياسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر، 2005.
- بوتان موريس، الحسن الثاني ...ديغول... بن بركة ما أعرفه عنهم، تر: رشيد برهوني ط1، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014.
- بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، ط1، تر: بهيج شعبان، دار العلم للملايين، بيروت، 1957.
- جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

- هلاَّل عمَّار، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر (1830. 1962)، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، (د . ت).
- (ـــــــــ)، نشاط الطلبة الجزائريين أبان ثورة نوفمبر 1954، مطبعة لافوميك، الجزائر، (د.ت).
- حميد عبد القادر، دروب التاريخ، مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.
- حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.
- مدور خميسة، محاضرات في مقياس تاريخ الحركة الوطنية 1919-1954، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، السداسي الخامس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قالمة، 2019-2020.
- مسعود سيد علي أحمد، التطور السياسي للثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984.
- خضير إدريس، البحت في تاريخ الجزائر الحديت 1830-1962، ج1، دار الغرب الاسلامي للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر،2005.
- رمضان عبد العظيم، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البورجوازية إلى الحرب الباردة، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.
- رخيلة عامر، 08ماي1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1955.

- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، ط2 ، دار هومة، الجزائر،2004.
- طلاس مصطفى والعسلي بسام، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، 1986.
- كديدة محمد مبارك، الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات الجدّية النهائية 1960-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2013.
- لونغ أوليفي، الملف السري- اتفاقيات ايفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ترجمة: أوذانييه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- سايح سليم، محاضرات تاريخ الجزائر المعاصر موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية السداسي الثاني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة02، الجزائر، 2019-2020، المتاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.edu4dz.com/2021/07/1954-1962.html.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار البصائر، الجزائر،2007.
- (ـــــــــــ)، خلاصة تاريخ الجزائر-المقاومة والتحرير- 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت،2000.
- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2006.
- عباس محمد، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2003.
- (ـــــــ)، اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- (ـــــــــ)، رواد الوطنية، شهادة28شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- فاضلي إدريس، حزب جبهة التَّحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة، نوفمبر (1954. 2004)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991.
- قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- رضوان عيناد ثابت، 08 ماي 1945 في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- تواتي موسى وعواد رابح، هجوم 20 أوت 1955، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2013.

1-5-الدوريـات:

- المدني أحمد توفيق، رأي في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وزعيمها، الخبر الأسبوعي، العدد 422، من 31مارس إلى 06 افريل 2007، الجزائر.
- آيت حمُّو الطَّاهر، جذور نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، العدد 169، نوفمبر 2006. وزارة المجاهدين، الجزائر.
- بلعيد رابح، التنظيم الخاص، رسالة الأطلس، العدد 132، 1997 ، الجزائر.
- بومالي أحسن، المنظمة العسكرية السرية، تتبنَّى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد 02، 1995، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
- دري سميحة، الاضراب الطلابي 19 ماي 1956 من خلال شهادة بعض الطلبة الفاعلين، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد01، العدد01، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2015.

- درعي فاطمة، أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في كتابات القادة السياسيين (بن يوسف بن خذة أنموذجا)، مجلة عصور، المجلد20- العدد03، جامعة وهران، 2021.
- يحياوي عبد الوهاب، قراءة في إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد03، العدد07، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2017.
- كافي علي الحسين، يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذكرة، العدد03، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- نهاض هاجر، إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري1957 الوقائع والمجريات من خلال مذكرات الفدائية زهرة ظريف، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، المجلد02، العدد01، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2023.
- سعد الله عمر، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، عدد14، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- سعيدوني بشير، ديغول والثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد01، العدد04، مؤسسة الحكمة، الجزائر، 2014.
- أحمد سعيود، تدويل القضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 15، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

- قشيش فتيحة، جوانب من السياسة الديغولية تجاه الثورة التحريرية الجزائرية وصداها في صحيفة العمل التونسية 1958-1962، مجلة مدارات تاريخية، المجلد04، العدد02، Cognitive center for studies and research، الجزائر، 2022.
- رزّاقي عبد الرحمن، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد 02، 1984، المؤسسة العسكرية للنشر، الجزائر.

- رخيلة عامر، المغرب العربي والثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد01، قرص مضغوط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- شبوط سعاد يمينة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1945-1954 من الأزمة إلى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد08، جامعة الوادي، الجزائر، (د.ت).
- لونيسي إبراهيم، أزمة حزب الشعب، خلفياتها وأبعادها، مجلة المصادر، العدد 02، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية.
- (ـــــ)، المنظمة الخاصة (O.S) أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 06، مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية.
- (ـــــ)، ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956، مجلة المصادر، العدد 12، 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية.
- عبد الله مقلاتي، مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثّورة الجزائرية، مجلّة المصادر العدد 16، القرص المضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدّراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- مصلحة البحوث والتوثيق، هجوم 20 أوت 1955، مجلة المصادر، العدد03، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000.

1-6-الملتقيات:

- الميلي محمد مبارك، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، دار الثورة الإفريقية، (د.ت).

1-7-الرسائل والأطروحات الجامعية:

- اللولب حبيب حسن، التونسيون والثّورة الجزائرية 1954 – 1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 – 2007.
- العمري مومن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نشأتها وتطورها (1946 . 1954)، شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- العريبي عبد القادر، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 – 1980)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 1999.
- بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919–1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، 2005–2006.
- بن فليس أحمد، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1962، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.
- جيلالي بلوفة عبد القادر، نشاط حزب الشَّعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939 . 1951)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2002.
- (ـــــــ)، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران، الخروج من النفق واكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1950 . 1954)، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2008.
- ودوع محمد، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012،
- كرليل عبد القادر، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساتها على المفاوضات الجزائرية الفرنسية، 1955–1962، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر،2009–2010.

- معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- شلبي أمال، التنظيم العسكري، في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962 رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة العقيد لخضر باتنة، الجزائر، 2005-2006.
- غيلاني السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة باتنة، 2010.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1-1-الوثائق الأرشيفية:

- تقرير الوفد الخارجي للجبهة عن الاتصالات السرية: A.N.A.GPARA. BOITE n: 185.
- تقرير A.N.A:GPRA.Microfiche.c008.

1-2- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Agéron Robert , Les Origines De La Guerre D'algérie , Textes et documents contemporain , ed , Fayard , Paris, 1962 .
- (----------), Histoire de l'Algérie contemporaine, ed , p , u , f ,paris 1964.
- (----------), Histoire de l'algérie contemporaine, ED,P.U.F ,Paris,1970
-Ben Khedda Ben Youssef , Les Origines Du 1er Novembre 1954 , Ed, Dahleb, Alger , 1989.
- Collot Claude , Parti Peuple Algérien (Mars 1973, Fevrier1947) , R,A,S,J,E,P,N=01,Mars1971.
- _____, Jean Robert , Le Mouvement Nationale Algérien Textes (1952-1954) 2emme Edition , Offices Des Publication Universitaires, 1981.
-Collectif ,le 1er Novembre 1954 La Nuit Rebelle , Edition La Tribune , Novembre 2004.
- Colette et Fracis JEANSON ? L'Algérie hors la loi, Paris, 1955.
- Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, livres éditions, Alger, 2011.

-FREMEAUX Jacques, Conquête de l'Algérie et guerre d'Algérie, in actes du colloque international sur: l'événement dans l'histoire récent de l'Algérie(1954-1962), université du 20 aout 1955- Skikda(Algérie),les225-26 octobre 2008.
-Dros Bernard Et Lever Avelyne , Histoire De La Guerre D'algérie (1954 , 1962) , Paris de seuil , 1982.
- Harbi Mohamed , La Guerre Commence En Algérie , édition complexe , Bruxelles, 1984.
- (----------), Le F.L.N Mirage et Réalité ; Les Origine Prise Du Pouvoir (1945-1962) , édition , Paris, 1985.
-Kiouane Abderahmane , « Aux Sources Immédiates Du 1er Novembre 1954 « Edition , Dahlab , Alger 1996.
-Melek Reda, l'Algérie a Evian, histoire des nogociations secretes, 1956-1962, dahleb, Alger, 1995.
-Téguia Mohamed , L'algérie En Guèrre , ed, O.P.U. Alger, 1988.
-Yousfi Mohamed , L'Algérie En Marche ,tome 01 , En Al, Alger , 1985.

فهرس الموضوعات

المقدمة.....أ

الدرس الأول:

واقع النضال السياسي العام في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

1- اندلاع الحرب العالمية الثانية:.....08
2- أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية:.....09
3- ردود الفعل الجزائرية من الحرب العالمية الثانية:.....11
4- نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة الوطنية الجزائرية:.....13

الدرس الثاني:

نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

1- بيان الشعب الجزائري:.....16
2- الإصلاحات السياسية للجنرال ديغول أمرية 07 مارس 1944:.....18
3-حركة أحباب البيان والحرية محاولة للوحدة الوطنية:.....19

الدرس الثالث:

حوادث 08 ماي 1945

1- بداية الحوادث:.....23
2- سير الحوادث:.....24
3-أهداف فرنسا من ارتكاب مجزرة 08 ماي 1945:.....28
4- أسباب المجازر:.....29
5- نتائج المجزرة:.....29

المجلس العلمي

الدرس الرابع:

إعادة بناء الحركة الوطنية –الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

1- قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي:.....33
2- تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:.....34
3- برنامجه:.....35
4- النشاط السياسي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:.....36

الدرس الخامس:

إعادة بناء الحركة الوطنية –حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1- تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:.....40
2- أهداف الحركة:.....45
3- العمل السياسي للحركة:.....46

الدرس السادس:

المنظمة الخاصة والعمل الثوري:

1-تأسيس المنظمة الخاصة:.....54
2-نظامها الداخلي:.....58
3-نشاطاتها وإنجازاتها:.....59
4-اكتشاف المنظمة الخاصة:.....64

الدرس السابع:

دستور20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة:

1- دستور 20 سبتمبر 1947:.....67
2- محتواه:.....67
3- المواقف المختلفة من الدستور:.....69

الدرس الثامن:

بوادر تصدع الحركة الوطنية -أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

1- جذور الأزمة:.....72
2- الأزمات الداخلية (ح.ش.ج) – (ح.إ.ح.د):.....72
3- المؤتمر الثاني وانقسام الحركة:.....80

الدرس التاسع:

اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتحضير لاندلاع الثورة التحريرية:

1- تأسيس اللَّجنة الثَّورية للوحدة والعمل: (C.R.U.A):.....91
2- أهداف اللَّجنة الثَّورية:.....91
3- الاستعداد والتحضير للثَّورة:.....93

الدرس العاشر:

اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل:

1- اندلاع الثورة وتطوراتها السياسية والعسكرية:.....103
2- التوجه السياسي للثورة التحريرية:.....106
3- ردود الفعل:.....107

الدرس الحادي عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954-1956:

1- توسع نشاط الثورة في الداخل:.....114
2- مخططات فرنسا لإجهاض الثورة في بدايتها:.....116
3- هجومات 20 أوت 1955:.....117
3- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:.....121

الدرس الثاني عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الثانية 1956-1958:

1- اختطاف الطائرة لزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956:.....125
2- إضراب الثمانية أيام:.....132
3- دورة (م.و.ث) الثانية بالقاهرة في أوت 1957:.....136

الدرس الثالث عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الثالثة 1958-1960:

1- تمرد 13 ماي 1958 ومجيء ديغول إلى الحكم:.....139
2- ظروف تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة:.....140
3- ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة:.....144
4- أهداف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة:.....145
5- السياسة الفرنسية الديغولية في الجزائر:.....146
6- استراتيجية الثورة التحريرية في مجابهة السياسة الديغولية:.....149

الدرس الرابع عشر:

الثورة التحريرية في مرحلتها الرابعة 1960-1962

1-التطور السياسي والعسكري للثورة التحريرية 1960-1962:.....153
2- المفاوضات وإعلان الاستقلال:.....158

الخاتمة.....166
الملاحق.....171
قائمة المصادر والمراجع.....183
فهرس الموضوعات.....197